جامعـــــــة العربي التبسي – تبسة - الجزائر

كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

قسم علوم الأرض والكون

الشعبة جغرافية وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

التهيئة الحضارية المستدامة لمركز مدينة الشريعة

تقديم الطالبان:

* شرفي رامي

* قدري إلياس

إشراف الأستاذة:

فالق لمياء

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
حساينية تقي الدين	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا
فالق لمياء	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا
سردو عبد الهادي	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــــــاء

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت، وذكرني إلهي أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح، اللهم إذا أعطيتني النجاح فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي.

آميـــــن يا ربّ العالمين

شكر وتقدير

يقول تعالى: في محكم تنزيله

"...وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ..."07

باسم الله الرحمن الرحيم و صل الله على صاحب الشفاعة

سيدنا محمد النبي الكريم و على آله

و صحبه الميامين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

الحمد لله حمدا طيبا يليق بمقام التعظيم و الإجلال.

ثم جزيل الشكر إلى من سقتنا وروانتا علما و ثقافة إلى التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها السديدة ونصائحها القيمة التي أنارت لنا سبيل الوصول إلى إنهاء هذا العمل.

والشكر الخاص للأستاذة المشرفة والمؤطرة

فائق لمياء

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

أرجو أن يكون بحثنا هذا خالصا لوجه الله و أن تكون فيه الفائدة و أن يثيبنا عزّ وجل على ما وفقنا إليه و يعلمنا و يكتبنا مع طلبة العلم إتباعا لسنة نبيه الكريم عليه أفضل الصلاة و التسليم.

وشكـــــــــــرا

إهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز الناس على قلبي، إلى أروع مخلوق على وجه الأرض

إلى من مدتني بالسعادة، وكانت لي عونا طيلة حياتي،

إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى أجمل ما نطق به لساني"أمـــــــي"

إلى من رأيته صابرا يكابد ويتحدى مصاعب الحياة، إلى الرجل الطموح، إلى زمر

رجولة والتحدي والوقار، إلى من كان سندي في كل صغيرة وكبيرة، إلى من كان له الفضل في مواصلة دراستي،إلى من كان لي قدوة وسيبقى،

إلى أعز مخلوق على وجه الأرض"أبـــــــي"

إلى من تقاسمت معهم اسم الأبوة والأمومة: اخوتي وأخواتي.

وأبناؤهم.

وكذا لا انسى جميع الأصدقاء وكل الأسرى الجامعية من الطاقم الإداري إلى الطلبة

وخاصة زملاء الدفعة.

أهدي هذا العمل المتواضع متمنيا من المولى عزّ وجلّ أن يسدد خطواتي ويوفقني وإياكم إلى سواء السبيل وأوصيكم ونفسي بتقوى الله فهو المعين في أي عمل وكما يقال:

ونصيحة في الصدر صادرة لكم ما دمت أنصر في الرجال وأسمع

أوصيكم بتقوى الإله فإنـــــــه يعطي الرغائب من يشاء ويمنـــع

إهداء

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وبعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الله عزّ وجل :

فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما"

أمـــــــــــــي

وأبـــــــــــــــي

إلى كل إخوتي وإخوتي

إلى كل الأصدقاء والزملاء في المشوار الجامعي .

إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد...

الفصل التمهيدي

المقدمة

المقدمة العامة:

إن الحاجة للعناية بالبيئة الحضرية هي أعظم في الوقت الحاضر من أي وقت مضى لأن عدد السكان ارتفع ومن حق كل فرد الاستمتاع بحياته، وهي تمتد من شوارع ، متنزهات ، ميادين إلى المباني التي تحتويها وتحددها.

إن الحجم الذي وصلت إليه بعض المدن والتوسعات التي تشهدها كافة المدن يرجع إلى التقدم التنموي والنمو الديمغرافي وكذا النزوح الريفي إلى المدينة بأعداد كبيرة إضافة إلى التطور التكنولوجي وتوفر التجهيزات وتقدم أحسن الخدمات داخل المدن واعتمادها على أدوات التعمير الحديثة التي أعطت نتائج لا بأس بها من حيث التنظيم والمنظر الجميل والراحة النفسية للسكان داخل المدن.

لقد وصلنا الى مرحلة في تطورنا التقني حتى أصبحت لدينا القدرة على تشكيل البيئة والنسيج العمراني الذي نحتاجه إذا يجب علينا السيطرة على هذه المقدرة وصبها في الظروف اللازمة لخدمة البيئة الحضرية والنسيج العمراني وحيث أن المدن الجزائرية تعاني كثيرا من المشاكل العمرانية المختلفة وتتأزم من منطقة لأخرى حسب خصائصها .

كل المدن تعاني من مشاكل متعددة أولها نشأتها العشوائية، حيث بنيت هذه المدن بدون أي تخطيط أو تهيئة مجالية و التهيئة والتعمير فيها غائبتان تماما, الذي يأخذ محورا رئيسيا للدراسة وتحليل الإشكالية المطروحة .

الاشكالية:

تعتبر المدن الجزائرية وكغيرها من المدن في العالم تعاني من عدة مشاكل عمرانية بسبب التحولات وكذا السياسات العمرانية المتعاقبة التي مرت بها، هذه السياسات التي تحكم فيها التحولات في السياسة الاقتصادية للدولة. رغم تعاقب السياسات و الإستراتجيات العمرانية إلا إنها لم تعطي أهمية كبيرة لنسيج الحضري القائم، إذ اهتمت هذه السياسات بالتوسع الحضري دون البحث عن حلول فيما يخص التدخل علي مستوي الأنسجة القائمة مما أدى إلا تدهور هذه الأنسجة و خاصة المراكز القديمة للمدن .

إن أغلب مراكز المدن في الجزائر موروثة من الفترة الاستعمارية مما جعل تلك المراكز غير قادرة على استيعاب التغيرات الحديثة و الزيادة في عدد السكان و متطلبات المدن الحديثة من مختلف الجوانب كحركة المرور الأمر الذي يوجد ضغط متزايد على تلك المراكز القديمة .

يعتبر مركز مدينة الشريعة أحد هذه المراكز التي عرفة عدة مشاكل نتيجة التطورالملحوظ منذ ان عينت مقردائرة سنة 1974 حيث حدثت بها تغيرات اجتماعية وسكانية وعمرانية نجم عنها مشاكل مختلفة وكثيرة نتيجة لهذا التطور لذا فدراستنا انصبت على مركز المدينة وهو حي قديم قدم المدينة ويعتبر من أول الأحياء التي بنيت في المدينة .

التساؤل الرئيسي:

كيف يمكن تهيئة مركز مدينة الشريعة وفق متطلبات التنمية المستدامة ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما دور المركز في المدينة المعاصرة؟
- ما هي الأسباب التي أدت بمركز المدينة للوصول الى هذه الحالة ؟
- هل أدوات التعمير لم تتمكن من التحكم في التطور العمراني بالحي؟
- هل انعدام التخطيط هو السبب في ظهور هذه المشاكل؟

الفرضية:

تطبيق عملية التهيئة الحضرية المستدامة لمركز المدينة، من شأنه أن يؤدي إلى التغيير في صورة المدينة مما يؤدي إلى تطويرها وتطوير المركز وبالتالي يصبح باستطاعته تلبية حاجيات سكانه و سكان المدينة ككل .

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع السبب الرئيسي لاختيار الموضوع إلى الوضعية التي يشهدها مركز مدينة الشريعة و الأحياء المجاورة له ، و الصورة السلبية التي صارت ملازمة للمركز نتيجة التدهور الذي أصاب المباني و الوجهات العمرانية . الضغط الذي يشهده المركز نتيجة لتمركز النشاطات في المحور الرئيسي افرز تفرقة مجالية بين المركز و الأحياء المجاورة له .

الأهداف:

- استغلال الأرض بصفة عقلانية إلى أقصى حد.
- محاولة دمج المركز القديم حتى يصير هذا الأخير قادرا على التأقلم مع المدينة الحديثة.
- الحرص على رفاهية السكان.
- إعطاء نظرة جمالية للمركز وفق متطلبات التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة لهذا البحث لا بد من اختيار المنهج المناسب لذلك, وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي والانتقال من العام إلى الخاص للوصول إلى نتائج تمكننا من توظيف المشروع , وقد أتبعت دراستنا ثلاث خطوات والمتمثلة فيما يلي :

أولا: مرحلة جمع المعطيات :

وقد اعتمدنا فيها على ما يلي :

- مختلف الكتب والمذكرات والانترنت التي تطرقت إلى الموضوع.
- الزيارات الميدانية والملاحظة .

– أنواع المخططات الخاصة بميدان الدراسة (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير, مخطط شغل الأرض) وكذا الصور الفوتوغرافية .

– مختلف المصالح التقنية:

بلدية الشريعة

مديرية البناء والتعمير لولاية تبسة

مركز الأرصاد الجوية لولاية تبسة

مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة

مديرية الأشغال العمومية لولاية تبسة

مديرية الري لولاية تبسة

مديرية مسح الأراضي

مديرية التجارة لولاية تبسة

مديرية التربية لولاية تبسة

مديرية التكوين المهني لولاية تبسة

ثانيا: وهي مرحلة نقل المعطيات بالتحليل والاستنتاج.

ثالثا: وهي الخطوة الأخيرة التي حاولنا فيها توظيف النتائج والاستنتاجات المتحصل عليها في إقتراحنا للمشروع.

وقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول كما يلي:

– **الفصل الأول:** والذي تطرقنا فيه إلى تعار يف ومفاهيم عامة تخدم موضوع الدراسة.
  – **المبحث الأول:** التهيئة الحضرية.
  – **المبحث الثاني:** التهيئة الحضرية المستدامة.

- **الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الشريعة.**
  - **المبحث الأول:** المدينة طبيعيا.
  - **المبحث الثاني:** دراسة المدينة إقتصاديا وعمرانيا.
- **الفصل الثالث: التقييم والاقتراحات.**
  - **المبحث الأول:** دراسة تحليلية ومشاكل مجال الدراسة.
  - **المبحث الثاني:** التوجيهات للنهوض بالتهيئة الحضرية المستدامة لمجال الدراسة.

الفصل الأول
التهيئة الحضرية والاستدامة

مقدمة الفصل:

في بداية عملنا هذا ،سنتناول في هذا الفصل بعض المفاهيم والمصطلحات العمرانية، التي لها علاقة التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة والتي من خلالها نعطي تمهيدا للموضوع،من بينها تعاريف عن المدينة وما يتعلق بها.

المبحث الأول: التهيئة الحضرية.

- المطلب الأول: التهيئة الحضرية نشأتها مفهومها أدواتها أهدافها:

1- تطور السياسة العمرانية في الجزائر:

مرت السياسة العمرانية في الجزائر بعدة تغيرات منذ الاستعمار حسب المراحل التالية[1]:

- مرحلة ما قبل الاستقلال:

تميز التراب الوطني ببيئة عمرانية مخططة وفق منطق المستعمر، حيث ارتكز العمران في المدن الكبرى الواقعة على طول الشريط الساحلي وتم ربط البلاد بجملة من شبكات الطرق المختلفة وانتشار الموانئ والمعامل الإستراتيجية إلى غاية سنة 1958 أين ظهر برنامج شامل للتنمية ضمن "مشروع قسنطينة" الذي يشمل رؤية اقتصادية، اجتماعية، عمرانية في ظاهرها ولها أبعاد سياسية أمنية.

- مرحلة بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال، اعتمدت الدولة على بناء مجتمع استنادا إلى العدالة الاجتماعية الهادفة إلى رقي الإنسان وتحقيق المساواة وكسر الاختلالات الناجمة عن تركة الاستعمار، الذي أدى بالعديد من السكان بالهجرة القصرية إلى المدن والذي استمر فيها التوافد إلى يومنا هذا حتى أصبحنا أمام ريف شبه راكد من جميع الجوانب على الرغم من الإستراتيجية المنتهجة للنهوض به، وطبيعة التنمية التي لم تكن ضمن الأولويات إلا في الآونة الأخيرة والتي لم تنهي العقد الأخير.

[1]- idem, p 60.

- التهيئة الحضرية:

تعتبر التهيئة الحضرية وسيلة لتسيير وتنظيم المجال الحضري او العمراني وذلك لما لها من أهمية كبيرة في تنظيم واستغلال النسيج الحضري، وعلى غرار ذلك نجد أن الجزائر تسعى لوضع قوانين عمرانية لاستغلال المجال العمراني وفق إجراءات إدارية وتنظيمية مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الأمثل والعقلاني للسكان ومختلف النشاطات التجارية ، وكذلك تصميم وتخطيط المنشآت الصناعية داخل المجال الحضري، وذلك بخلق توازن بين التخطيط العمراني وإنشاء وتموضع المنشآت المصنفة.

-1- نشأتها:

لقد كانت المدن في القديم تعرف نموا بطيئا وبشكل طبيعي دون أي تدخل خارجي، إذا كانت أينما تتوفر أراضي صالحة للبناء والتعمير يتم استغلالها من طرف الإنسان، لكن مع مرور الزمن ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة ظهرت الفوارق المجالية وعدم التوازن في توزيع السكان، فأصبحت الحاجة إلى التنظيم ضرورية جدا، وبذلك ظهرت التهيئة الحضرية كضرورة حتمية لتنظيم الحياة الحضرية للسكان ضمن المجال الحضري.[1]

-2- مفهومها:

أ- لغة: هيأ، يهيئ، تهيئة: نقول فلان هيئ الأمر بمعنى أصلحه وسيره، أو أعده وكيفه لتحقيق غرض وهدف معين[2].

ب- اصطلاحا: هي عبارة عن مجموعة من المخططات والإجراءات والأعمال التي تتدخل عن طريقها الدولة في المجال الحضري، من أجل تنظيمه وفق متطلبات السكان من حيث النشاط، السكن والتجهيزات[3].

[1] - خلف حسين علي الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، د.ط، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 59.

[2] - محمود المسعدي، القاموس الجديد، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991، ص 129.

[3] - اوزيل روبير، فن تخطيط المدن، تر بهيج شعبان، د.ط، منشورات عوديات، بيروت، 1983، ص 135.

ويجب أن يراعي في برامج التهيئة كل من الانسجام والتكامل، بحيث لا ينبغي التركيز على جانب معين من المجال الحضري وإهمال الباقي، وكذا مراعاة التوزان في توزيع السكان ووسائل الإنتاج والخدمات والمرافق[1].

عند دراسة موضوع التهيئة الحضرية تصادفنا عدة مفاهيم لها مما اوجب ضبطها لتسهيل لدراسة.

– هي تغير في السلم الكمي والكيفي واستهلاك واستعمال المجال الحضري أو الإقليمي.

– هي تغير في السلوك الإيديولوجي والثقافي ومقارنة بمفهوم المدينة، الذي تعدى مفهوم الإقليم المعمر.

– يشير أيضا، إلى تغير في دور الدول والهيئات العمومية، وبالتالي تغير في سلوك الآخرين في تشكيل وتنمية الإطار المبني والمجال الحضري.

– مفهومها يعني أيضا التغير في علاقات القوى الاجتماعية، وبالتالي في التصور ومحاولة تكيف الهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع الأوضاع الجديدة.

– إنه كذلك، التبدل المستمر في القيم القديمة المرتبطة بالحضر وبمفاهيم وتعابير جديدة، تنبع من تحول البيئة الاجتماعية والفيزيقية، وبنماذج مختلفة للتصورات والتعابير التواصلية للواقع.

فالتهيئة الحضرية في مقابل التهيئة الريفية، تشمل مجموع التدخلات المطبقة باستمرار في المجال الحضري والاجتماعي والفيزيقي من أجل تحسين مستوى التنظيم والوظائف، وكذا بتنميته من خلال جملة من العمليات والتدخلات على النسيج الحضري[2]

وعملية التهيئة الحضرية بهذا الشكل تأخذ معنى واسع من حيث أنها تحقق الانسجام والتوافق بين كل ما هو جديد ينشئ، وكل ما هو قديم يحافظ عليه في العمليات التي تعني بالسياسة الحضرية.

وهكذا نلاحظ هذا الزخم من المفاهيم المركبة والتي تحمل كل منها خصوصيات معينة ترتبط بالأهداف التي وجدت من اجلها، وكل هذه المفاهيم في الواقع تصب مباشرة في مجال محدد، الا وهو المجال الحضري بمختلف أبعاده وأشكاله

---

[1] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ،د.ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 83.

[2] – Zuchelli alberto, introduction a l'urbanisme opérationnel et composition urbaine, V 3 OPU? Alger? 1983, p 10.

3- أهداف التهيئة الحضرية[1]: ينتج عن النمو الحضري السريع عدم التوازن في توزيع السكان وكذا مختلف الشبكات والمنشآت الحضرية، وهو ما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل تتطلب تدخلا من طرف التهيئة الحضرية التي تهدف أساسا إلى تنظيم المجال الحضري، وتحقيق التوازن فيه وذلك عن طريق:

- تنظيم المجال الحضري:

- القضاء على الأحياء السكنية العشوائية المخالفة لتصميم المدينة: من حيث الموقع، التخطيط والمواصفات المعمارية، والتي ظهرت وبكثرة نتيجة الزيادة السكانية ونقص الاحتياطات العقارية، وبالتالي لجأ هؤلاء إلى البناء الفوضوي والأحياء القصديرية كحلول لمشاكلهم، وهنا يكمن دور التهيئة الحضرية التي تعمل على إزالة مثل هذه النماذج السكنية ومحاولة إيجاد نمط عمراني حضري يتوفر على مختلف متطلبات الحياة الضرورية (شبكة الصرف الصحي، شبكة المواصلات، الإنارة العمومية..........).

الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يواجه الإنسان حاليا أخطارا بيئية كبيرة ناتجة عن التلوث، وبالتالي تعمل التهيئة الحضرية على الحد من هذه الأخطار وذلك عن طريق:

- تحديد وإقامة أماكن مخصصة لرمي النفايات.

- توسيع المساحات الغابية والخضراء التي تساهم في الحفاظ على البيئة.

- فصل المصانع وإبعادها عن المجالات الحضرية "تخصيص أماكن تكون بعيدة عن التجمعات العمرانية".

- السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الأفراد: في توفير الخدمات الأساسية بشكل متساوي وعادل، حيث تهدف التهيئة الحضرية إلى إحداث التوازن بين مختلف الأحياء والمناطق في المدينة الواحدة، وذلك عن طريق توفير مختلف الاحتياجات الحضرية بشكل متوازن في المناطق الحضرية (التجهيزات بأنواعها، النقل والمواصلات، الشبكات).

- العمل على توفير مختلف التجهيزات الحضرية "مدارس، مراكز صحية وإدارية، عبر كامل المجال الحضري، لتخفيف الضغط على المركز وبالتالي تخفيف الضغط على وسائل النقل "شبكة المواصلات"[2].

---

[1] – د. علي لبيب، الموسوعة الجغرافية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 92.

[2] – علي لبيب، امرجع السابق، ص 93.

4- أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر[1]:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني، تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية، بالإضافة إلى المصالح الحكومية المركزية والمحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال: كمديرية العمران، الإدارات والجماعات المحلية والمجالس البلدية المنتخبة.

وهي عبارة عن مخططات عمرانية مطبقة في كل منطقة تسمح لها بالتنظيم والمتمثلة في:

4-1- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):

ويرسم الصورة المستقبلية لجزائر الغد، و يحدد التوجهات و المبادئ التي ينبغي أن تتضافر لتحقيقه، ونظرا لكونه يركز على عمل منسق يشمل قطاعات الدولة ويراعي ضرورات التنمية الوطنية ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمنا وعوائقها، من هذا فإن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية يحدد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني وتنميته.

4-2- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT):

هو أداة إستراتيجية لتنمية المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث يولي في حدود مجاله شروح وتوضيح للتوجيهات والمبادئ المقررة بالمخطط الوطني، والمخطط الجهوي، ويبين الصورة المستقبلية لإقليم الجهة، ويحدد الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم الجهوي وقواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوطين السكن.

كما أن المخطط الجهوي تبادر به الدولة باعتبارها المسطر الرئيس لسياسة التهيئة والتنمية الإقليمية.

4-3- مخطط التهيئة للولاية (PAW):

حسب التوجيهات والمبادئ المحددة في مخطط التهيئة العمرانية والمخطط الجهوي الذي يهمها، تقوم كل ولاية بإعداد مخططها المتميز، فهو يشرح ويوضح ويضبط على هذا النحو للولاية مختلف مساحات تخطيطها، والتوجيهات البلدية الرئيسية، وكذلك توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها، وتبادر بإعداده الغدارة والولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين للولاية والمجالس المداومة بالولاية والبلديات وممثل الجمعيات المهنية والمستعملين.

[1] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ص 66.

4-4- مخطط التحديث العمراني[1]:

وهو في الحقيقة مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصفة والمساحات الخضراء والمتنزهات و الحدائق العمومية وحدائق الأطفال وغيرها.إلخ، والهدف من هذا المخطط هو تحديث الأحياء القديمة والمتخلفة و خاصة الأحياء التي تعاني من الانهيار بما أنها في حاجة ماسة إلى اعتمادات مالية ضخمة من أجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني وقلة المرافق والتجهيزات التي تعاني منها مثل هذه الأحياء.

4-5- مخطط التهيئة العمرانية للبلدية (PAC):

تشكل البلديات جماعات قاعدية ومجالات تتجسد فيها السياسات التي تحملها استراتيجيات التهيئة العمرانية فمجالاتها في الواقع هي الأطر التي يستطيع بها جميع المواطنين المساهمة بصفة ملموسة في عمليات التشاور والاستثمارات المرتبطة بسياسة التهيئة العمرانية بحيث تبادر بها المجالس الشعبية التي تشترك في إنجاز إدارة الولاية والأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين.. إلخ[2].

4-6- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PD.A.U)[3]:

ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، وهو وسيلة للتخطيط والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية لتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة كالاشتراك في أنابيب الماء الشروب ووسائل النقل الحضري العمومية، وكذلك انتشار النسيج العمراني عبر عدة بلديات.

أنشأ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل استبدال وتعويض المخطط العمراني الموجه، ويهدف أساسا إلى تحديد آفاق توسع وعلاقات المنطقة المدروسة إقليميا، وهو بذلك يقضي على الطابع التقني الانفرادي الذي كان محددا بحدود المخطط التوجيهي للعمران، ولا يترك مجالا للتوسع العمراني غير المنظم.

يتكون المخطط من تقرير تفني، خرائط رسوم بيانية وإحصائيات، ويتناول في دراسته ما يلي:

---

[1] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ص 68.

[2] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ص 69.

[3] – بشير التجاني، المرجع نفسه، ص 74.

* دراسة تحليلية للوضع السائد، مع دراسة تقريرية للمجال من الناحية التنموية والاقتصادية والديموغرافية.

* مخطط التهيئة المعتمد وتعليلاته من حيث الدوافع والأهداف المسطرة.

* تحديد المدة والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط.

أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير في أن توضح الجوانب الأساسية التالية:

– الاستخدام الشامل للأرض حاضرا ومستقبلا على مستوى الجهة المدروسة.

– تحديد مختلف المناطق القطاعية والوظائف العمرانية مع التركيز على مناطق الوسع العمراني ومناطق التحديث والهيكلة العمرانية.

– تحديد الفضاءات والأوساط الشاغرة والغابات من أجل الحفاظ عليها

– تعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية.

– تحديد مواقع المعالم الأثرية والطبيعية من أجل المحافظة عليها.

– التنظيم الشامل لشبكة نقل الماء الشروب وتجهيزات تخزينه ومعالجته حاضرا ومستقبلا.

– التنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه حاضرا ومستقبلا.

كما يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي:

أ) القطاعات المعمرة: تشمل القطاعات المعمرة كل الأراضي حتى وإن كانت غير مجهزة بجميع التهيئات التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة بينها، ومستحوذات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق والغابات الحضرية الموجهة لخدمة هذه البنايات المجتمعة[1].

ب)– القطاعات المبرمجة للتعمير: تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنوات، وذلك حسب الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[2].

[1] – قانون 29/90، المادة 20.

[2] – قانون 29/90، المادة 21.

ج)- قطاعات التعمير المستقبلية: تشمل هذه القطاعات الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد آفاق 20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكل الأراضي المتواجدة في قطاعات التعمير المستقبلية خاضعة مؤقتا للارتفاق بعدم البناء، ولا يرفع هذا الارتفاق في الآجال المنصوص عليها إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليها.[1]

كذلك تمنع في حالة غياب مخطط شغل الأراضي بهذه القطاعات المستقبلية كافة الاستثمارات التي تتجاوز مدة اندثارها الآجال المنصوص عليها للتعمير، والتعديلات أو الإصلاحات الكبرى للبنايات المعنية بالهدم، غير أنه يرخص في هذه القطاعات:

* تجديد وتعويض وتوسيع المباني الموجهة للاستعمال الفلاحي.

* البناءات والمنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية وإنجاز العمليات ذات المصلحة العمومية

* البناءات التي تبرزها المصلحة البلدية والمرخص بها قانونا من قبل الوالي بناء على طلب معلل من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

د) القطاعات غير القابلة للتعمير[2]:

القطاعات غير قابلة للتعمير هي القطاعات التي يمكن ان تكون حقوق البناء منصوصا عليها محددة بدقة وبنسب تتلائم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات.

4-7- مخطط شغل الأراضي:

ظهر بموجب قانون 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، وهو أداة للتعمير والتسيير الحضري ينظم استخدامات الأرض ولمجال على ضوء التوجيهات التي جاء بها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[3]، حيث يأخذ بعين الاعتبار الجانب الوظيفي والشكلي للمدينة، ويحدد القوانين التي توجه التوسع العمراني وتطور المدينة دون إحداث تشويه لنسيجها العمراني حيث:

- يحدد بصفة مفصلة الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي بالنسبة للقطاعات أو المناطق المعنية.

---

[1] – القانون 29/90، المادة 22.

[2] – القانون 29/90، المادة 23.

[3] – القانون 29/90، المادة 31.

– يعين الأحجام الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالتمر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البنايات.

– يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.

– يحدد الارتفاقات.

– يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتحديدها وإصلاحها.

– يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

5– قوانين التهيئة والتعمير والبناء[1]:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدد من القوانين لتنظيم مجالها الحضري بما يضمن نموا عقلانيا ومنسجما للمدن مثل القانون 02/82 المؤرخ في 1982/02/06، المتعلق برخصة البناء ورخصة التجزئة، ومع مطلع لتسعينات وانتقال الجزائر إلى انلظام الجديد (الاقتصاد الحر) ظهرت قوانين جديدة في ميدان التعمير أهمها:

5–1– قانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/01:

الذي جاء بأدوات التهيئة والتعمير المعمول بها حاليا (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي)

نظرا لأهمية هذين المخططين هناك عدة مراسيم تنفيذية مكملة لها:

5–1–1– المرسوم التنفيذي رقم 175/91 المؤرخ في 28 ماي 1991:

الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء، ويحدد الشروط التي توفر في مشاريع تجزئة الأراضي من أجل البناء ومشاريع البناء، ويضم: قوانين خاصة بموقع البناء والطرق المؤدية إليه، موقع البناءات جمها، كثافة البنايات في الأرض، مظهر البنايات، التفاصيل الداخلية للسكن الموجه للإقامة.

---

[1] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،د.ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 69.

5-1-2- المرسوم التنفيذي رقم 176/91 المؤرخ في 28 ماي 1991:

الذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم.

5-1-3- المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 288 ماي 1991:

الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

6- الإطار التشريعي المرتبط بالتهيئة الحضرية[1]:

الإطار التشريعي المرتبط بالتهيئة الحضرية هو عبارة عن طابع قانوني، يعطي السلطات العمومية الوسائل و الأمكانيات التي تضمن النمو العقلاني للمدن والحفاظ على الموروثات الطبيعية والعمرانية والبيئة، وقد كان التسيير الحضري بالجزائر في السابق يخضع للقانون رقم 02/82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 والخاص برخصة التجزئة ورخصة البناء وإنشاء التحصيصات ولكنه ألغى بعد إصدار دستور 1989، بعدما ظهرت عدة قوانين في ميدان التعمير والبناء والتهيئة والمتمثلة في:

- القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 وهو أول قانون خاص بتعمير المدن وتهيئتها في الجزائر، بما في ذلك التوسعات الحضرية حيث ينص على أن تجرى كل العمليات الحضرية في إطار أدوات التهيئة والتعمير التي سيتم شرحها في الفصل الثاني:

6-1- تطور أدوات التخطيط والتسيير العمراني[2]:

تعتبر كوسيلة ربط بين التخطيط والتدخل العمراني، وفي سنة 1962 أدخل ما يسمى بالمخطط العمراني للمدينة، الذي يهدف إلى التنمية والتوسع العمراني للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 10 ألاف نسمة، والتي لم تخل في إطار المخطط العمراني والتحكم في تطور وتوسع المدن، وفي سنة 1975 بدأت الجزائر في تطبيق المخطط العمراني التوجيهي (P.U.D بعد أن شرعت في إنشاء المناطق الصناعية في بعض الولايات سنة 1970.

[1] – بشير التجاني، مرجع سابق، ص 85.

[2] – بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،د.ط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 66

ومن جانب أخر ظهرت المناطق السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) وغياب التسيير العقاري الخاص بالإسكان أصدرت مقررة رقم 73/93 والتي نصت على إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) ثم المقررة 73/94 التي حددت وتيرة الكراء.

وبعد فترة التحول الجوهرية ظهر سنة 1990 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتجسد ذلك بصدور قانون التهيئة والتعمير 1990 والتوجيه العقاري في نفس السنة وتم تطبيقه عن طريق المراسيم التالية:

1- عقود التعمير "المرسوم التنفيذي "رقم 91-176"

2- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير "PDAU"" المرسوم التنفيذي 91-176.

3- مخطط شغل الأراضي POS المرسوم التنفيذي 91-178.

6-2- التهيئة الحضرية وتدخلها على المجال الحضري[1]:

يعاني المجال الحضري العديد من المشاكل (نقص التجهيزات، التوزيع غير المنظم للسكن، مشاكل طبيعية...) ونتيجة لذلك يتوجب على الدولة التدخل من أجل الحد من هذه المشاكل او على الأقل التقليل منها، ولمعرفة نوع التدخل المناسب لكل نسيج حضري قائم بالمركز الحضري، كان الأجدر بنا تعريف مختلف العمليات التي سوف يتم اقتراحها لاحقا وهذا اعتمادا على المرسوم رقم 83-684 الخاص بالأحكام التشريعية والتطبيقية المعمول بهاو والذي يحدد شروط عملية التدخل في المساحة الحضرية الموجودة وهي كالتالي:

6-2-1- التجديد الحضري (La rénovation urbaine): هي مجموعة من القوانين الإدارية، العقارية والمالية والتقنية، وضعت بهدف تحسين وضعية منطقة قديمة أو منطقة مهدمة دون التغير في الخصائص المجالية للنسيج أو النوعية المعمارية والمبنية، ومنه فهي عملية مادية لا تتطلب تغيير في وظيفة المجال وحدوده بمعنى أن المجال يحافظ على وظيفته وحدوده الأصلية، وتتمثل هذه العملية في إزالة البنايات القديمة، وتهديمها والتي تشكل خطورة على ساكنيها، وإعادة بنائها وتعويضها ببنايات أخرى جديدة على أسس معمارية حديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار تناسقها مع النسيج الحضري القائم (النسيج القديم)، بنفس الطبيعة وفي نقس الموضع.

[1] – الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 83-648، المؤرخ في 26-11-1983، يحدد شروط التدخل في المساحات الحضرية الموجودة.

6-2-2- إعادة الهيكلة (La restructuration): وهي من العمليات العمرانية التي تمس الأحياء والقطاعات العمرانية وحتى المدينة ككل بهدف تحسين وظيفة النسيج الحضري، وإعطاءه صورة حيوية وجديدة متميزة لجميع وظائفه وتتضمن هذه العملية ما يلي:

- إعادة تأهيل الإطار المبنى.
- إعادة توزيع الكثافات السكنية والتنقل والخدمات بشكل يسمح لها بالفعالية الدائمة والتوازن التام.
- إقامة تجهيزات مهيكلة وإضافة الخدمات لتفعيل الحي.
- تحسين شبكة المواصلات للربط الجيد بين مختلف أجزاء المدينة.

6-2-3- الترميم (La restauration): وهي عملية تسمح باستصلاح مجموعة من المباني ذات القيمة المعمارية أو التاريخية دون المساس بالأحكام الواردة في الأمر رقم 67-21 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 والاتصال بالسلطة المعنية عند الحاجة.

6-2-4- إعادة التنظيم الحضري (La réorganisation urbaine): وهي مجموعة من عمليات التدخل على المجال الحضري، تهدف إلى تحسين وضعيته وتنظيمه وهذا على مستوى جميع مكوناته، من سكن، بنى تحتية، نشاطات، وظائف، ومختلف التجهيزات الموجودة، وعندما تشمل هذه التدخلات مناطق وعمارات ومباني ذات أهمية يمكن إنشاء هيكل تنفيذي لمختلف هذه العمليات قصد الحصول على تنسيق أفضل لها

6-2-5- إعادة الاعتبار (La Réhabilitation): تهدف إلى تغيير مجموعة منشآت أو تجهيزات قصد تزويدها بالشبكات الضرورية والتي تتمثل في الماء، والكهرباء، الغاز، وتعني هذه العملية بتحسين ظروف السكن.

6-2-6- التهيئة (L'aménagement): هي عبارة عن كل العمليات التقنية والتقنينية التي تحول المجال من مجال طبيعي إلى مجال سوسيو فيزيائي.

6-2-7- إعادة التهيئة (La Réaménagement): هي كل العمليات التقنية والتقنينية التي تهدف إلى تغيير المرفولوجية السوسيوفيزيائية للمجال.

6-2-8- التهذيب, هي عملية تدخل على نسيج حديث سواء كان عشوائي أو غير عشوائي,جماعي أو فردي,كثيف,مزود جزئيا بالشبكات أو أنها لا تؤدي وظيفتها، وتمس العملية الجانب الاجتماعي والجمالي

حيث يتم تحسين الظروف المعيشية للمستعملين، تهيئة للفضاءات العمومية، ويتطلب التحسين الذاتي للمساكن من خلال تحسين وإتمام الشبكات الضرورية مع بعض التصفيفات للبنايات عند الإقصاء بالإضافة إلى إنشاء تجهيزات و خدمات بالنسبة للمجال المخصص للقطع الأرضية التي تتم حمايتها ما عدا بعض الحالات المعيقة، وتستلزم هذه العملية تصفية العقارات ببنايات، سكنية او تجهيزات ويتم هذا بتحفيز السكان والتعاون مع الهيئة المعنية

6-2-9- التكثييف الحضري (La densification urbaine): تعتبر عملية التكثيف استهلاك المجال،م وذلك من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني، وهي أيضا عملية رفع في كثافة المباني وعدد الطوابق، وتهدف هذه العملية إلى إنتاج المجال الحضري واستغلاله بطريقة فعالة لتلبية طلبات السكان.

7- التهيئة الحضرية وعلاقاتها ببعض المفاهيم العمرانية:

تسعى التهيئة الحضرية لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي من ضمنها تحسين وتطوير الصورة العامة للعمران، وبالتالي هناك علاقة تربط التهيئة الحضرية ببعض المفاهيم العمرانية ومن هنا سنحاول التعرف على هذه العلاقة من خلال تقديم بعض هذه المفاهيم وهي كالتالي:

7—1- العمران:

علاقته بالتهيئة الحضرية تكمن في تدخل هذه الأخيرة من أجل تنظيم فضاء المدينة سواء كان هذا بطريقة نظرية أو تطبيقية بحيث يكون هذا التدخل على مستوى النسيج العمراني.

7-2- المجال العمراني:

هو عبارة عن أراضي مشغولة أو قابلة للتعمير بالخدمات السكنية والصناعية والإدارية والصحية حسب الأنماط الخاصة والاستهلاكيات المختلفة، وتدخل التهيئة الحضرية هنا يكون عن طريق توزيع مختلف هذه الخدمات بطريقة تتناسب والنمو الحضري لتلك المنطقة[1].

[1]- Zuchelli Alberto ،introduction à l’urbanisme opérationnel et à la composition urbaine Volume 02، OPU. Alger 1983 ، P 70

7-3- التوسع العمراني:

هو عملية استغلال العقار الحضري بطريقة مستمرة نحو أطراف المدينة، وهو أيضا زحف النسيج العمراني خارج المدينة سواء كان التوسع أفقيا أو رأسيا، وهذا الأخير يؤدي إلى ظهور مناطق سكانية جديدة تتطلب تدخل التهيئة الحضرية من أجل توفير مختلف التجهيزات الضرورية (شبكة الطرق والمواصلات، المراكز الإدارية والصحية)[1].

هيكل تنظيمي: سياسة المدينة بالجزائر

سياسة المدينة بالجزائر

إطار مؤسساتي	إطار تشريعي	إطار تقني
ضبط الهيئات والدراسات التس تشرف على: * المراقبة. * المتابعة. * التسيير	تخصص في التشريع المرتبط بالاتجاهات الحضرية: * قوانين للتراث * قوانين للعقار. * قوانين للمساحات الخضراء. * قوانين التعمير	تخصيص وتشخيص في أدوات التخطيط * المخطط الوطني للتهيئة والتعمير . * المخطط الجهوي للتهيئة والتعمير. * مخطط التهيئة للولاية. * مخطط التهيئة العمرانية للبلدية. * المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. * مخطط شغل الأرض
تسلسل وإمكانية تنظيم المجال الحضري وتنميته	تحكم في معايير ومبادئ ومتطلبات التنمية	دقة في التنفيذ والحق في مبدأ الأولوية والمشاركة

إمكانية تجسيد مجال حضري منظم ومستدام بعد ضبط عناصره البشرية والمالية

1- Zuchelli Alberto ، Ibid ،p 42

المبحث الثاني: التهيئة الحضرية المستدامة:

حسب قانون تهيئة السياسات القطاعية في مجال التهيئة العمرانية فإنها تقوم بالمهام الآتية[1]:

- إعطاء أهمية للموارد الطبيعية وخصوصا التربة والموارد المائية
- توسيع طاقات الإنتاج الصناعي.
- تنظيم هيكلة حضارية متوازنة.
- تنمية وتطوير تجهيزات التربية والتكوين والصحة في إطار ترقية اجتماعية لكل مناطق التراب الوطني.
- تنمية المنشآت القاعدية للنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والتخزين.
- حماية المحيط والأماكن والمواقع الطبيعية والسياحية والتاريخية.

المطلب الأول: التنمية المستدامة مفهومها وسياساتها، أبعادها وضوابطها:

إن التنمية المستدامة لها علاقة كبير مع الكائن البشري في حياته و على مدينته و اقتصاده

1- جذور التنمية المستدامة

" ظهر الاهتمام العالمي بموضوع البيئة من خلال سلسلة من المؤتمرات التي عقدتها ورعتها الأمم المتحدة, حيث انه بين عام 1972 و عام 2009 عقدت هذه الأخيرة أربعة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة.

المؤتمر الأول : عقد في "ستوكهولم" (السويد) عام 1972 تحت (شعار/عنوان) :

"مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان" .

المؤتمر الثاني : عقد في "ريوديجانيرو" (البرازيل) عام 1992 تحت اسم :

"مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و التنمية " .

1– L'aménagement de territoire à travers les textes en vigueur conséquence sur le statut de la Nat ,Alger, septembre ,1999 ,
p 03

المؤتمر الثالث : عقد في "جوهانسبورغ" (جنوب إفريقيا) عام 2002 تحت (شعار/عنوان) :

"مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة" .

المؤتمر الرابع : عقد في "كوبنهاغن" (النرويج) عام ديسمبر 2009 تحت (شعار/عنوان) :

"مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية و التنمية المستدامة" .

إن تغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العالم وطريقة استيعابه للعلاقة بين الإنسان و المحيط الحيوي الذي يعيش فيه و يمارس فيه نشاطات حياته.

كما أن تطور الفكر العالمي من فكرة بيئة الإنسان سنة 1972 إلى فكرة البيئة و الإنسان سنة 1992 ثم التنمية المستدامة سنة 2002 والتغير المناخي 2009 يدل بوضوح على تقدم و نضج هذا الفكر , ذلك لان العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على آثار و حالة البيئة على صحة الإنسان و على الوظائف الحيوية و الميزاجية كما كان الظن السائد خلال سنة 1972 إنما للعلاقة وجه آخر هو إن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصّله من المعارف العلمية و الوسائل التقنية إلى ثروات أي سلع و خدمات تفي بحاجات حياته.

و قد كان تحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية أما التحول الذي حصل سنة 1992 إلى فكرة البيئة و التنمية فقد جمع بين وجهي العلاقة بين الإنسان و البيئة , وهي خطوة متقدمة عن الفكرة المقتصرة على نوعية البيئة و مشاكل التلوث فقط , إذن فان فكرة التنمية المستدامة تتقدم بنا خطوة إلى الأمام. " [1]

1-1 الاعتراف بالمشاكل البيئية التي تواجه الكوكب :

" استطاع الإنسان الغربي خلال القرنين الماضيين بناء حضارة إنسانية معاصرة و تحقيق تقدم هائل في كافة المجالات الصناعية التقنية ضمن مفاهيم و معتقدات النظام الرأسمالي.

إن منافع هذه الحضارة كبيرة و شاملة و متنوعة , ولكنها في نفس الوقت أفرزت أضرار جسيمة و مخاطر أخذت بالتوسع والتصاعد و التعاظم لاحقا بحيث أصبحت هذه المخاطر تهدد مستقبل هذه الحضارة أو مستقبل البشرية جمعاء .

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة, جامعة باتنة, دفعة 2008, ص 10

و من بين الأضرار الجسيمة و المخاطر العظيمة نتيجة استخدام مظاهر هذه الحضارة في مختلف المجالات التغيرات التي مست كل من : (المناخ , المياه , استنزاف الموارد الطبيعية , أضرار بمصالح الأجيال القادمة و الفروقات في مستويات المعيشة بين الأفراد و المجتمعات و غير ذلك) مما جعل بعضهم يتمنى الرجوع إلى الحياة القديمة ذات المظاهر الزراعية البسيطة. " [2]

1-2- "مراحل ظهور التنمية المستدامة :

"إن كلمة التنمية المستدامة حديثة العهد ولكن مفهومها قديم قدم الإنسان , و هذا تمثل في العديد من الحضارات القديمة مثل : حضارة شمال إفريقيا بالقرب من قرطاج القديمة (تونس) و مصر, ولكن بعد الثورة الصناعية و كذا ظهور الأزمات البيئية أدت إلى زرع بذور و أفكار التنمية المستدامة والتي ظهرت لأول مرة سنة 1970 و كان التساؤل المطروح آنذاك هو كيفية إيجاد التوازن بين البيئة و التنمية الاقتصادية و اتسع هذا المفهوم بانعقاد "مؤتمر ريوديجانيرو" في جوان 1992 و الذي خرج بتوصيات "اجندة21" للتنمية المستدامة" .(1) و كذلك أخرها كان مؤتمر كوبنهاغن.

1-3 مؤتمرات التنمية المستدامة :

تحت رعاية الأمم المتحدة عقدت عدة مؤتمرات حول البيئة و التنمية المستدامة و أهمها هي :

1-3-1 مؤتمر ستوكهولم (سنة 1972م) :

" هو أول مؤتمر تعقده و ترعاه الأمم المتحدة يتركز بصورة عامة على البيئة , حضرته العديد من الدول و قد أشار هذا المؤتمر إلى المشكلات الناجمة عن النمو الحضري الذي عرفته العديد من دول العالم الثالث بما فيها الجزائر و قد ركزت أساسا على الموضوعات التالية :

- التلوث المائي و الهوائي على مستوى البيئة .
- مشكلات النمو الحضري.
- كيفية المحافظة على البيئة و صيانتها .
- حماية الثروات البحرية.

---

[2] فلاح شفيح , التنمية المستدامة , العدد 03 , لندن , 2008 , ص 3

[1] فلاح شفيح , التنمية المستدامة , العدد 03 , لندن , 2008 , ص6

و بعد ستوكهولم شرعت العديد من الدول العربية في إنشاء مؤسسات حكومية تعني بقضايا البيئة و ألحقت في أول الأمر بوزارات الصحة أو شؤون البلدية , و اهتمت وزارة التعليم بإدخال قدر من المعارف في مناهج الدراسة " (2)

1-3-2 مؤتمر ريوديجانيرو "قمة الأرض" (سنة 1992م) :

"في الفترة الممتدة بين 1972م-1992م عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات الحافلة تناولت قضايا قطاعية مثل : السكان , الغذاء , خلل السكن , المياه و التصحر و غيرها , إلى أن انعقد مؤتمر ريوديجانيرو في يونيو 1992م بالبرازيل وهو مؤتمر عالمي حول البيئة و التنمية أطلق عليه "قمة الأرض" و ارتكزت محاوره على :

- التغيرات المناخية للكوكب .
- حماية التنوع البيولوجي .
- حماية الغابات.

و قد برزت خلال التنمية المستدامة كوحدة من قواعد العمل الوطني و العالمي , و وضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن 21 أو الأجندة 21) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشادية في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة,الصناعة,الموارد الطبيعية) و التنمية الاجتماعية (التعليم,الصحة) , و في مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية و في الحصول على نصيب عادل من ثمارها , و كذلك اصدر المؤتمر إعلانات بالمبادئ التي ينبغي أن يسترشدها الجهد الوطني و العالمي .

و عليه تمكن القول بأن قمة الأرض ربطت التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و دعت إلى المشاركة التنمية في سياسات التنمية كما في النصيب العادل في ثمارها." (1)

1-3-3 مؤتمر جوهانسبورغ (سنة 2002م) :

" انعقد هذا المؤتمر في جنوب إفريقيا في سبتمبر 2002م و كان يحتوي عدة نقاشات تتعلق مباشرة بالتنمية المستدامة أهمها :

---

(2) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 15

(1) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 16

1- تسخير العولمة لخدمة التنمية المستدامة .
2- القضاء على الفقر و توفير السبل المعشية المستدامة .
3- تعزيز الصحة على طريقة التنمية المستدامة .
4- تغيير أنماط الاستهلاك و الإنتاج الغير المستدامة.
5- المساعدات المالية و نقل التكنولوجيا.
6- مبادرات التنمية المستدامة من اجل إفريقيا .
7- الوصول إلى الطاقة و فعالية استخدامها .
8- الإدارة المستدامة للأنظمة الايكولوجية و التنوع البيولوجي .
9- إدارة الموارد المياه العذبة في العالم .

10-تعزيز نظام التدابير الدولي للتنمية المستدامة .

إن الغرض من هذا المؤتمر ليس إعادة التفاوض نحو الاستدامة الذي ورد في جدول أعمال القرن 21 بل تعزيز التنفيذ و أخذ الاتجاهات الجديدة بعين الاعتبار.

و أخيرا ينتهي هذا المؤتمر إلى الفشل في حمل الدول المتقدمة على تنفيذ الوعود المتفق عليها خلال قمة الأرض سنة 1992م. "(1)

1-3-4 مؤتمر كوبنهاغن (سنة 2009):

" بعد مفاوضات استمرت أكثر من 10 ايام بين أكثر من 15 ألف مشارك من مختلف دول العالم على مستوى الوزراء والقادة لم يسفر مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية خلال الفترة 7-18 ديسمبر 2009 بكوبنهاجن – الدنمارك عن نتائج نهائية وحاسمة ، ولكن تم التوصل الى عدد من النقاط وهي:

- صدور (اتفاق كوبنهاجن) والذي يتضمن أهم الموضوعات الجاري التفاوض بشأنها والمبادئ التي يجب الالتزام بها خلال 2010 (علماً بأن الدول الأطراف وافقت على هذا كوثيقة فقط للإحاطة بالعلم وليس كأساس للمفاوضات القادمة).
- استمرار المفاوضات خلال 2010 للتوصل إلى اتفاق نهائي ملزم قانوناً بخصوص تمديد بروتوكول كيوتو لفترة التزام ثانية.
- إبرام اتفاقية جديدة ملزمة قانوناً وعادلة.

(1) عبد الفتاح القصاص , مجلة التنمية المستدامة , العدد 01 ,مصر , 2002 .

وقد حرصت الوفود العربية على المشاركة في المؤتمر والتنسيق فيما بينها خلال الاجتماعات المختلفة المنعقدة سواء بين الدول العربية أو من خلال المجموعة الأفريقية أو مجموعة الـ77 والصين. "(1)

2- مفاهيم عن التنمية المستدامة :

2-1 مقدمة عن التنمية المستدامة :

" يشهد العالم اهتماما بالغا بقضايا البيئة من اجل التوازن بين متطلبات العمران (التنمية العمرانية) و حماية البيئة و هذا لظهور التدهور المتزايد في البيئة الحضرية للمدن الناتجة عن الاستهلاك المفرط للطاقة و الموارد الطبيعية بالأخص غير المتجددة و كذلك النمو العمراني السريع فمن المشاكل الانحباس الحراري إلى مشكلة طبقة الأوزون التي تشهد يوما بعد يوم تدهورا كبيرا على مستوى البيئة فظهر ما يسمى بمفهوم التنمية المستدامة , الذي يعالج القضايا البيئية و علاقتها بالموارد الطبيعية والاقتصادية و كذا الاجتماعية و العمرانية من اجل صيانتها للأجيال الحافدة و المستقبلية." (2)

2-2 تعاريف حول التنمية المستدامة :

" هناك مجموعة من التعاريف المختصرة التي سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة :

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار .
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة .
- التنمية المستدامة هي التي نهاية لعقلية لانهائية للموارد الأولية .

هذه التعاريف هي الأقرب الشعارات و تفتقد للعمق العلمي و التحليلي.

كما تعرف التنمية المستدامة على أنها تحسين نوعية حياة الإنسان و ذلك في حدود الطاقة الاستيعابية لوظائف البيئة." (1)

" – هي التنمية التي تعمل على استغلال الأمثل للموارد المتاحة في المشروعات تنموية دون الحاجة إلى استنزاف موارد أخرى تكون شرط لاستمرارية هذه المشروعات .

---

(1) تقرير الامم المتحدة لسنة 2009 حول التنمية المستدامة , ص 3 .

مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة 19
(2) باتنة (مرجع سبق ذكره), ص

موسى مفيش , التوازن البيئي و التنمية السياحية المستدامة , فرع التهيئة الإقليمية , جامعة منتوري ,قسنطينة , دفعة
(1) 2007 , ص90

– هي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فناءها أو تدهورها أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مثل التربة و المياه و المحيط الايكولوجي .

و هي البحث عن التوازن بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في استغلال المصادر الطبيعية و البشرية أو هي التنمية المقبولة اجتماعيا, المحافظة بيئيا, و النافعة اقتصاديا.

إن مفهوم التنمية المستدامة عرفته الدول المتطورة منذ زمن بعيد , وبدا ينتشر عند مختلف شعوب العالم بالخصوص عند صدور تقرير اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1987م تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" و الذي جاء فيه "إن هناك طريقة جديدة للتنمية , طريق دائم لتقدم البشرية ليس في أماكن محددة و لبضع سنوات فقط , بل للكرة الأرضية بأسرها وصلا إلى مستقبل بعيد ". (2)

وقد عرفت التنمية المستدامة على أنها : "العمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة ".

" و لقد وقعت الجزائر على كل المؤتمرات و المعاهدات المتعلقة بالتنمية المستدامة , كما عرفت التنمية المستدامة في القانون 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها : " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة, أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية ".

فالتنمية المستدامة تعد مبدأ من مبادئ التي يتأسس عليها هذا القانون الجديد الذي يحدد في بلادنا قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة , و تعتبر التنمية المستدامة أيضا مبدأ من المبادئ العامة لسياسة المدينة التي بموجبها تساهم المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآتية دون رهن حاجات الأجيال القادمة حيث جاء في المادة 2 من الفصل الأول للقانون 06-06 المؤرخ في محرم1427هـ الموافق ل 20 فيفري 2006م المتضمن القانون التوجيهي للمدينة أو قانون التنمية المستدامة ." (1)

2-3 التعريف المادي للتنمية المستدامة :

---

(2) هبة عبد الراشد,ملامح و أنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية,كلية الهندسة,جامعة أسيوط,مصر ,2005,ص 03

(1) الجزائر ,وزارة تهيئة الإقليم,قانون التوجيهي للمدينة,2006/02/20,ص1-3

"و هو ينصب على الجوانب المادية للتنمية , حيث يعرفها على أنها هي ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها , أو تؤدي إلى تناقض جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة , و ذلك بالمحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية مثل : التربة و المياه الجوفية ...

2-4 التعريف الاقتصادي:

تركزت بعض التعاريف الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية , و ذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية,بشرط المحافظة على قدرات الموارد الطبيعية و نوعيتها .

2-5 التعريفات ذات الطابع الاجتماعي و الإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني و وقف تدفق الأفراد على المدن خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية و التعلمية في الأرياف و تحقيق قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية."(2)

2-6 التعريف البيئي:

" التنمية المستدامة هي التي تحمي الموارد الطبيعية و الزراعية والحيوانية,و هي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم لزيادة المساحات الخضراء في الكرة الأرضية.

2-7 التعريف المتعلق بالجانب التقني :

التنمية المستدامة هي التنمية التي تحث المجتمع على استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد الطبيعية و ينتج عنها أقل حد من الغازات الملونة الحابسة للحرارة و الضارة بالأوزون." (1)

" إذن من هذه التعريفات نجد أن التنمية المستدامة هي العلاقة بين النشاط الاقتصادي و استخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى

---

(2) repetteR,"world enough and time ",Yale university press, New haven CT,1986,p 15-16

(1) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص19

مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيد على نمط الحياة و تطوره." (2)

3- الأبعاد المحورية للتنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة ثلاث محاور أساسية تعتبر الدعائم الرئسية لها , باختلال احدهم تتأثر الأهداف الرئسية للتنمية المستدامة أو الاستدامة (مخطط رقم 04:) هذه المحاور هي :

* البيئة

* الاقتصاد

* المجتمع

---

(2) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 20

المخطط رقم (01): رسم توضيحي يبين محاور التنمية المستدامة :

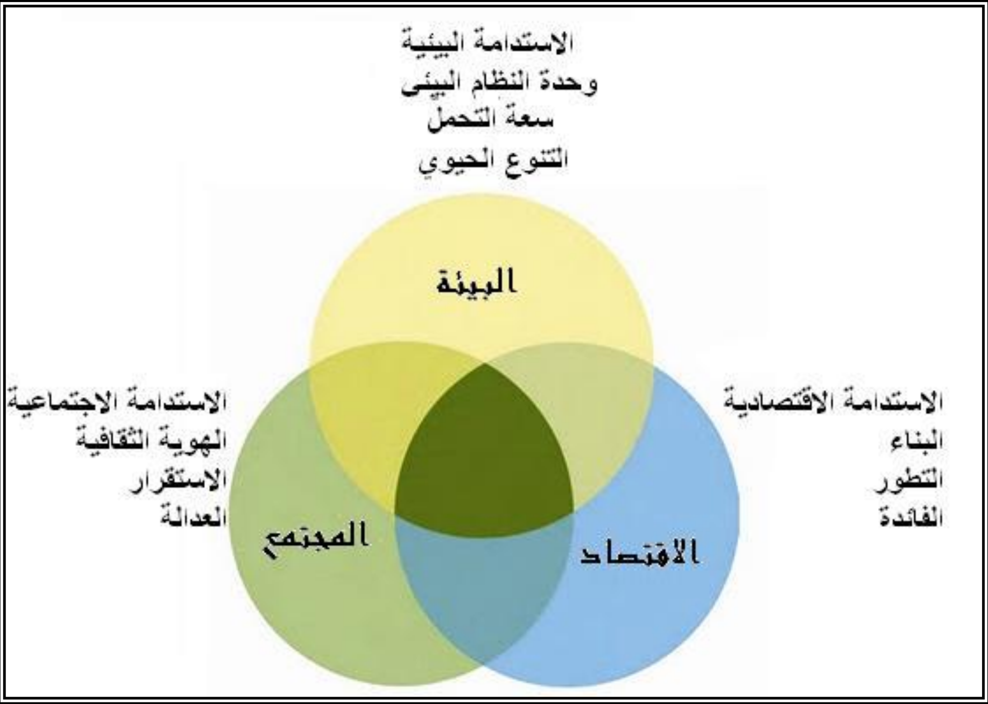

المصدر: 2000 www.Arch.hku.uk/rezeach/beer/susta

"و لنجاح عملية التنمية المستدامة لابد من ربط هذه المحاور و تكاملها نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة و الاقتصاد و الأمن الاجتماعي , و إجراء التحسينات الاقتصادية و رفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة و التي تعتبر من العمليات طويلة الأمد ." (1)

4- المكونات الرئسية لمحاور التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتدخل فيما بينها و من نشأ فالتركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة ويمكن الإشارة هنا إلى ثلاث أبعاد حاسمة و متفاعلة هي كل من :

1- الأبعاد الاقتصادية.
2- الأبعاد البشرية.
3- الأبعاد البيئية.

---

(1) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ,التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية حالة مدينة بوسعادة,جامعة المسيلة,دفعة2000, ص 20

4-1 الأبعاد الاقتصادية 4:

التوسع في تعاون إقليمي , وفي التجارة فيما بين البلدان النامية , و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري , و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة . " (1)

4-1-5 التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :

" التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكديس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة , و يعتبر التحسين السريع , كقضية أخلاقية , أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 % من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي , و يحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة , لان هناك روابط وثيقة بين الفقر و تدهور البيئة و النمو السريع للسكان و التخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري و التبعية المطلقة للقوى الرأسمالية , أما الذين لا تلبي لهم احتياجاتهم الأساسية , والذين ربما كان بقاؤهم على قيد الحياة أمر مشكوكا فيه , فيصعب أن تتصور بأنهم سيسهمون بمستقبل كرتنا الأرضية , و ليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة , كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال من محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة و لتوفير الأمن .

4-1-6 المساواة في توزيع الموارد :

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة." (1)

4-1-8 الحد من التفاوت في المداخيل :

---

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ,التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية حالة بوسعادة (مرجع سبق ذكره), ص 26-28

[1] عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة [على الخط]2002/12/10,العدد 03, www.ahewar.org/debat متوفر على : (2009.04.12)

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان. " (1)

4-2 الأبعاد البشرية:

4-2-1 تثبيت النمو الديموغرافي :

"وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

4-2-2 مكانة الحجم النهائي للسكان :

يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية. " (2)

4-2-3 أهمية توزيع السكان:

"كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة

(1) عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

(2) عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4-2-4 الاستخدام الكامل للموارد البشرية :

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني -فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5-2-4 الصحة والتعليم :

ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل. " (1)

6-2-4 أهمية دور المرأة :

" ولدور المرأة أهمية خاصة. ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل -كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات

مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة
(1) (مرجع سبق ذكره), ص 31-32

خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

4-2-7 الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم :

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل." (1)

4-3 الأبعاد البيئية:

"بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

4-3-1 صيانة المياه :

"وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

---

(1) عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

4-3-2 حماية المناخ من الاحتباس الحراري :

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية – بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية – يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان. " (1)

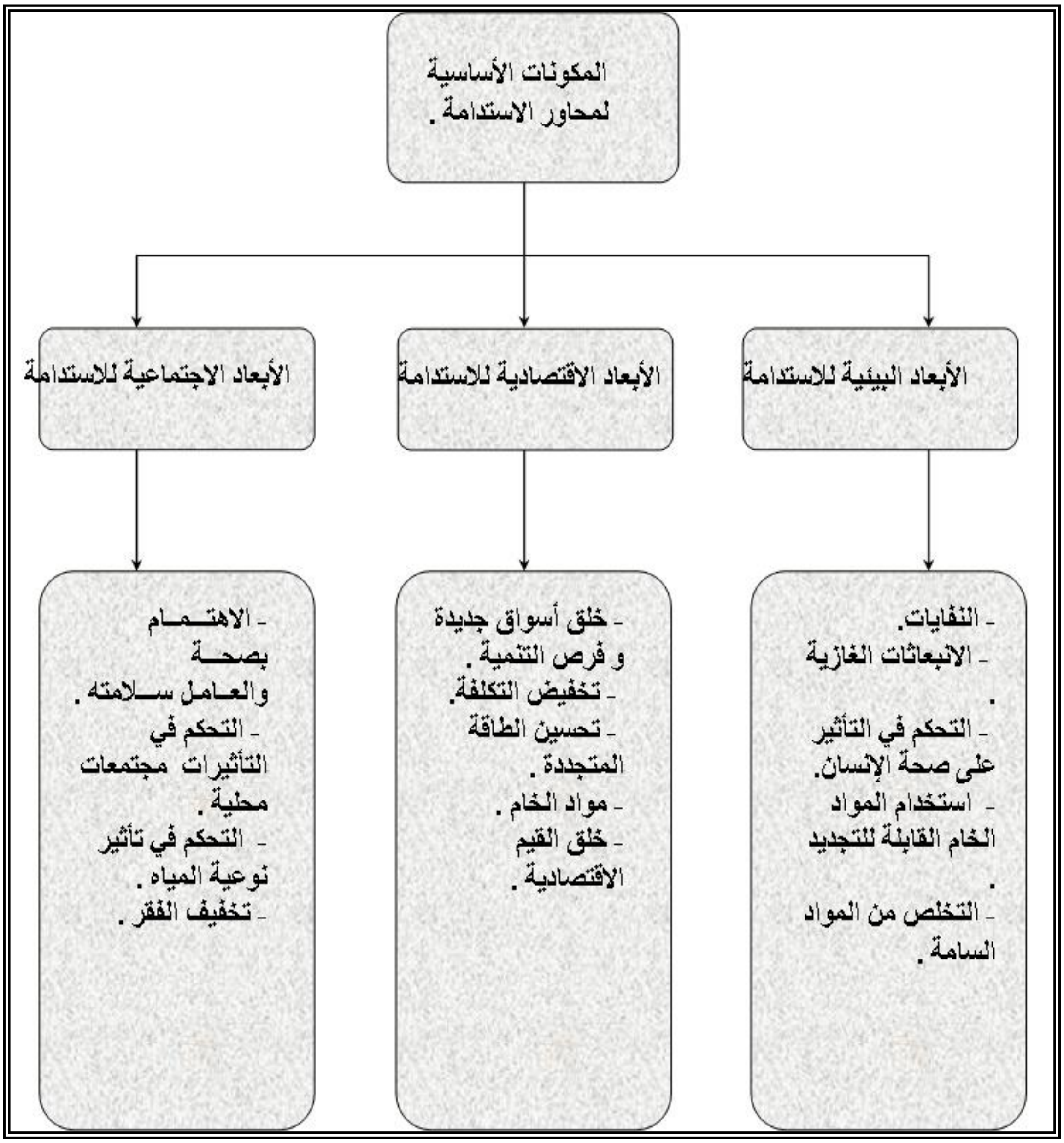

المخطط رقم 02 : المكونات الرئيسية لمحاور التنمية المستدامة

---

(1) عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

المصدر : محمد محسن إبراهيم , "العمارة المستدامة" , مؤتمر هندسة القاهرة الأول العمارة و العمران في إطار التنمية , مصر , 2003

المطلب الثاني: التهيئة الحضرية وفق متطلبات التنمية المستدامة

1- مؤشراتها :

هي المؤشرات الرقمية التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في انجاز التنمية المستدامة , و بموجبها أيضا يتم تقييم انجاز للدول و المؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها و مقارنتها مع الأطراف الأخرى و تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21 .

و هي تشمل الأطراف التالية :

1-1 المؤشرات الاجتماعية :

و هي تشمل مايلي :

1-1-1 المساواة الاجتماعية :

"و هي تمثل نوعية الحياة المشتركة , كما أنها انعكاس لمستويات تطبيق العدالة , و شمولها عند توزيع الموارد في الحصول على فرص لكل فرد من الصحة و التعليم و العمل , و في تحقيق العدالة للأجيال الحالية و المستقبلية , كما تتضمن هذه المساواة أيضا الأخذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر , و أنماط الإنتاج و الاستهلاك و شؤون المرأة و الطفولة و الشباب و غيرها .

ويلاحظ أن اغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد بحيث ارتفع عدد الفقراء في العالم من 800 مليون نسمة عام 1980م إلى 1 مليار نسمة عام 1992م , وان هذا العدد في ازدياد مستمر , و قد وضعت مؤشرات لتحديد معيار الفقر تم بموجبها ترتيب دول العالم الفقيرة على أساسها ." (1)

1-1-2 الصحة :

"هناك ارتباط وثيق بين الصحة و التنمية المستدامة , حيث أن تطور الخدمات الصحية و البيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطة التنمية المستدامة , و قد وضعت الأجندة الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية و

---

(1) عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

القضاء على الأمراض و تحسين التغذية , كما تعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة لأغراض الصحة , كان نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية سببا لوفاة الأطفال و انتشار الأوبئة و الأمراض , و يلاحظ ازدياد عدد الأفراد الذين يعشون في حالة من المجاعة و سوء التغذية ...ألح.

1-1-3 التعليم :

و هو من المطالب الأساسية لتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي و الاقتصادي المحقق في أي مجتمع , و بلغ عدد الأميين في العالم علم 1992م في حدود 2 مليار نسمة منهم 600 مليون من المسلمين و حددت الأجندة أهداف التعليم في النقاط الأساسية التالية :

- ربط التعليم بحاجة التنمية المستدامة .
- زيادة فرص التعليم .
- زيادة في توعية المواطنين ." (1)

1-1-4 السكن :

"و يتمثل بضرورة توفير السكن اللائق للمواطنين ضمن تخطيط العمراني و الحضري للمدن , و وضع خطط لاستعاب الحاجات المتزايدة لها , يبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في الأكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود 500 مليون نسمة و يتوقع تضاعف الرقم خلال الفترات اللاحقة , و يقاس مؤشر السكن بحصة الفرد في الأمتار المربعة المبنية .

1-1-5 النمو السكاني:

و ذلك بإيجاد حالة التوازن بين مؤشرات النمو السكاني و معدلات التنمية المستدامة , لان حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني اكبر من معدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي ,ينتج عنهما خلال يولد مشاكل اقتصادية و اجتماعية عديدة يصعب حلها , لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية , و تواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني و قصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة

---

(1) محمد محسن إبراهيم , "العمارة المستدامة" , مؤتمر هندسة القاهرة الأول العمارة و العمران في إطار التنمية , مصر , 2003

السكانية و توفير متطلبات الحياة مما ينعكس على تفاقم مشكلة الفقر و مشكلة البيئة لديهما و مشاكل اجتماعية متعددة ." (1)

1-2 المؤشرات البيئية :

و هي تشمل مايلي :

1-2-1 الغلاف الجوي :

"و يشمل ذلك التغيير المناخي و ثقب الأزون و نوعية الهواء , و ارتباط ذلك بصحة الإنسان و باستقرار و توازن النظام البيئي , شهدت البيئية خلال العقود الأربع الأخيرة تدهورا مخيفا , ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات السامة و الأبخرة و الدخان الضار الذي يعرف باسم " غازات الاحتباس الحراري " و نتيجة لزيادة حجم النفايات و المخلفات التي تصاعد حجمها و تضاعف أخطارها بشكل مخيف , و يلاحظ أن الدول الصناعية تمثل المصدر الأساسي للنفايات , فمدينة نيويورك على سبيل المثال يبلغ حجم نفاياتها ما يعادل حجم نفايات 25 دولة نامية , إضافة لذلك فهناك ما يسمى بالنفايات الغير التقليدية و هي النفايات الصعبة و السامة (النووية,الكيماوية,و الصناعية الأخرى) و التي لا يمكن التخلص منها بالطرق التقليدية السهلة .

1-2-2 الاحتباس الحراري :

و هو ناتج عن تلوث بيئي خاصة التلوث الهوائي , حيث إن الاحتباس الحراري يهدد بتغيير المناخ , و منه يترتب عن هذا التغير تغيير سريع في درجات الحرارة , و انماط سقوط الأمطار و مستويات سطح البحر و منه تخلف آثار مدمرة على البيئة و بالتالي على الإنسان ." (1)

1-2-3 الكوارث الطبيعية :

"تهتم التنمية المستدامة بصحة بالكوارث الاصطناعية و البحار و المحيطات و الغابات الكثيفة و الطبيعية و التنوع البيولوجي و النفايات و المخلفات البشرية , كل هذه العناصر المهمة إذا لم تهتم

---

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 36

[1] محمد محسن إبراهيم , "العمارة المستدامة" , (مرجع سبق ذكره).

بالتقليل منها و المحاولة من الحد منها تؤدي بنا إلى كوارث كبيرة و مدمرة و منه اختلال التوازن الطبيعي و بالتالي تعود بإضرار خطيرة على الإنسان ." (2)

1-3 المؤشرات الاقتصادية :

و هي تشمل مايلي :

1-3-1 البنية الاقتصادية :

"هناك عدة مؤشرات يتم بمؤشرات يتم بموجبها قياس معدل النمو الاقتصادي الحاصل , لكن ما يعنينا هنا هي الأسس التي يتم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع و تأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية .

أهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها هي :

- الأداء الاقتصادي المتمثل بمعدلات النمو في الناتج القومي و حصة الفرد منها .
- التبادل التجاري بالتصدير و الاستراد للسلع و الخدمات .
- الوضع المالي و يقاس بحجم الديون و المساعدات الخارجية و نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي و حصة الفرد منها .

1-3-2 أنماط الاستهلاك و الإنتاج :

و هي تمثل أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة لان أنماط الإنتاج و الاستهلاك تختلف من دولة إلى أخرى خصوصا بين دول الشمال و الجنوب , و تمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريق الإنتاج و تأثيرها الكبير في استنزاف الموارد الطبيعية و استحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة , و هي تشمل كذلك أسلوب الاستهلاك المفرط لحد الإسراف أو القلة لحد الفقر لبعض الطبقات الاجتماعية في دول العالم النامي , و تأثيره ذلك على التنمية المستدامة . " (1)

---

[2] مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة في ت ت ح , التوازن البيئي و التنمية السياحية ’حالة مدينة جيجل ,جامعة ,ص21 قسنطينة,دفعة 2007

[1] مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 39

2- أهداف التنمية المستدامة :

تهدف التنمية المستدامة إلى عدة منطلقات عامة تتمحور حول الإنسان , و طبيعته كما تهدف أساسا لتلبية الاحتياجات الراهنة مع كفالة حق الأجيال المستقبلية من التنمية و لذا تعمل على وجوب :

" - احترام حقوق الإنسان في الحصول على مسكن ملائم ضمن بيئة مناسبة ' تمارس التنمية المستدامة فيها بطريقة تضمن مستقبل الأجيال القادمة .

- النهوض بالمستوى الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي للمستوطنات البشرية .
- التقليل أو الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة .
- ضرورة حماية التنوع في الأنواع و المجموعات المكونة للأنظمة البيئية سواء البرية أو المائية , و ذلك من خلال وضع معايير الحماية لنوعية المحيط بفعل الترميم و التهيئة, و حفظ المواطن الأصلية للكائنات الحية و كذلك التسيير المستدام لاستغلال التزايد في الأعداد الحيوانية و النباتية (2)".
- " تحقيق العدالة الاجتماعية و تعزيز المساواة بين الجنسين .
- توفير الحق للأجيال القادمة في الموارد الطبيعية و الثروات من خلال ترشيد الاستغلال دون إسراف.
- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية .
- المشاركة الشعبية في وضع سياسات وضع القرارات .
- كما تسعى التنمية في معالجة قضايا البيئية (الحفاظ على الموارد الطبيعية, حفظ مياه المهددة....)
- تحقيق التوازن بين التوزيع الجغرافي للسكان و الأنشطة الاقتصادية .
- الوقوف في وجه أخطار القوى النووية.
- دعم الصناعات و الحرف الصغيرة المستدامة التي تعتمد على إنتاج متواصل و توزيع . " (1)

مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة في ت ت ح , التوازن البيئي و التنمية السياحية حالة مدينة جيجل , (مرجع سبق ,ص25 [2]ذكره)

مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ,التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية حالة [1] بوسعادة (مرجع سبق ذكره), ص 40

3- خصائص التنمية المستدامة :

تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات و الخصائص التي تميزها عن التنمية بمفهومها التقليدي و هي :

3-1" الاستمرارية :

و المقصود بها عملية الاستدامة و التواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع حالاته و تكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المطلوب .

3-2 تنظيم استخدام الموارد الطبيعية :

خاصة القابلة للنفاذ و المتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها و ذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل ما يتجدد منها , و ان يكون في حدود قدرة البيئة على استعابه و استثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوي باكتشاف بدائل متجددة .

3-3 تحقيق التوازن البيئي :

هو معيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج الثروات المتجددة مع استخدام العادي للثروات غير متجددة .

3-4 التكامل :

للتنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التكامل و التبادل بين الاقتصاد و المجتمع و البيئة . " (1)

4- الأطراف المشاركة في التنمية المستدامة :

سعيا لتحقيق التنمية المستدامة و الأطراف المشاركة في عملية التنموية و نعرف دور كل واحد منها .

---

(1) مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة في ت ت ح , التوسع العمراني و آفاق التنمية المستدامة ,حالة مدينة بسكرة ,جامعة أم البواقي,دفعة 2008 ,ص22-23 .

4-1 الحكومة المركزية :

"تختص الحكومة بمستوياتها المختلفة بالنواحي السياسية و توجيه توزيع الموارد مع إعداد اطر العمل المنظمة و اللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية في المجالات المختلفة .

4-2 المحليات :

تمثل المستوى الحكومي ذو الاتصال المباشر بالسكان , و يقع عليه الالتزام الدستوري بضمان إمداد السكان بالخدمات , إما من خلالها أو عن طريق التعاون و المشاركة مع جهات الخاصة و غير الحكومية , و غالبا ما يقتصر دورها على الإدارة و الإشراف لضعف قدرتها التمويلية بالإضافة إلى العديد من المشاكل , و المعوقات المحددة لقدرتها .

4-3 المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص :

و تشمل الهيئات و الاتحادات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها و التي أنشئت لتحقيق أهداف تنموية كتوفير التمويل , و رأس المال و تقديم العون ....الخ .

و ليس الربح , و تضم العديد من الخبراء المختصين في شتى المجالات و غالبا ما يتمتع أعضاؤها بالكفاءة و الالتزام " [1]

4-4 الجمعيات الأهلية :

" و هي نوعية من المنظمات الرسمية أو غير الرسمية يتم إنشاؤها من قبل المواطنين لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية و المادية كتوفير و تحسين الخدمات و هي غالبا ما تكون ضعيفة من الناحية التمويلية و تفتقر للمهارات التخطيطية الفعالة للتنمية المحلية لكنها تضم مجال واسع من الأنشطة كالرياضة , الصحة , التوظيف , العقائد , احتياجات الشباب و المرأة.

4-5 القيادات الشعبية الأهلية:

و المقصود بها ممثلي الشعب المنتخبين و تتباين أدوارهم و مدى تأثيرهم على الموطنين بالمنطقة تبعا لتنشئة العضو الثقافي و شخصيته و أسلوبه و خبرته في العمل القيادي.

4-6 الجهات المانحة :

---

[1] عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة (مرجع سبق ذكره) .

هي الجهات الممولة لمشروعات التنمية سواء كانت محلية مثل: الصندوق الاجتماعي للتنمية , أو دولية مثل : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي , و يكون لهذه الجهات شروط و ضوابط التمويل تلك المشروعات. " (2)

"أدى نتيجة غياب المرونة في التخطيط و التنفيذ و ضعف الإطار التنظيمي الذي يعاني منه اغلب المحليات في مختلف المستويات إلى عدم نجاح بعض المشروعات الحكومية رغم توفر التمويل و القوى العاملة و الدعم القانوني و التشريعي , كما فشلت المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الأصلية في تنمية مشروعاتها رغم توفر المرونة نتيجة اعتماد هذه المنظمات على مصادر تمويل غير دائمة أو قصيرة الأجل مما يدعم أهمية التعاون بين الجهات المشاركة و معنية لعمليات التنمية لتحقيق التكامل و الاستدامة . " (1)

5- الأحياء المستدامة:

1- تعريف الحي[1]:

حسب التعريف الذي أعطاه (ALDE ROSSI): الحي هو وحدة مورفولوجية مهيكلة تتميز بمنظر حضري، ومحتوى اجتماعي ووظيفة محددة، هذه العناصر الثلاث هي التي تكون حدود الحي".

من الناحية المورفولوجية والهيكلة الداخلية يتكون الحي من مجموعة من الكتل المبنية "ILOT" محاطة بشوارع، كما يرتكز على مجموعة من النقاط الأساسية مثل: مفترقات الطرق والساحات التي تلعب دورا هاما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل معالما ونقاطا للالتقاء في الحي.

2- خصائص الحي[2]:

أ/- المنظر الحضري:

يعني بصفة عامة المنظر الطبيعي والإيكولوجي، ويمثل الموضوع بكل العناصر المكونة له:

---

(2) مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة (مرجع سبق ذكره), ص 42

(1) محمد محسن إبراهيم , "العمارة المستدامة" , (مرجع سبق ذكره).

1 – مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، برة يونس، محمد دحمان: "الأحياء الإيكولوجية ومدى مساهمتها في تحسين الصورة المتربولولية"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006، ص 45.

2 – نقص المصدر، ص 45.

* المعلم ومظاهرها.

* أنواع السكنات وتموقعها.

* الطرقات.

* المساحات الخضراء.

* التجهيزات.

* كثافة السكنات:

– يشكل منظر الحي نوع من التجانس والاستمرارية على مستوى مكوناته مثل:

* فضاءات

* الشكل.

* النسيج.

* أنواع البناء.

3– مفهوم الحي المستدام[1]:

– الحي المستدام هو مجال وظيفي ويمثل المكان الذي يريد الناس العيش فيه والعمل فيه في الحاضر و المستقبل.

– الحي المستدام هو تلبية الاحتياجات المتنوعة من برامجها الحالية والمستقبلية، فهي تراعي البيئة وتساهم في ارتفاع نوعية الحياة، فهي أمنة وشاملة وجيدة التخطيط، البناء، الإدارة، وتوفر تكافؤ الفرص و المساواة في نوعية الخدمات للجميع.

– يعتمد الحي المستدام بالدرجة الأولى على تحسين الجانب البيئي، له خصائص ميزة من ابتكار معماري (استعمال الطاقات المتجددة)، هذه المجموعة من الأحياء السكنية المكونة للمدينة يجب ان تأخذ في عين الاعتبار الرهانات الخاصة باستخدام الأراضي والتخطيط الحضري وهي[1]:

[1] – اتفاق بريس تول Bristol 6–7 ديسمبر 2005.

- مكافحة الامتداد الحضري.

- تسيير وإعادة رسكلة النفايات.

- تشييد المباني الموفرة للطاقة.

- تطوير وسائل النقل العمومي.

[1] – le référencie: Réaliser un quartier durable (1 juillet 2010 page9) pdf.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا التطرق إلى أهم المصطلحات التي لها علاقة بموضوع الدراسة و المتمثلة في تعريف التهيئة الحضرية المستدامة و معايير تحديدها و اشكاليتها و أيضا التعرض إلى أنواع و مفاهيم التدخلات و من هنا فان التطرق إلى هذه المفاهيم و محاولة فهمها جيدا يسمح لنا باستيعاب موضوع الدراسة و المتمثل في رد الإعتبار لمركز مدينة الشريعة و الذي يعاني من عدة مشاكل و محاولة إيجاد حلول للارتقاء به إلى مركز مدينة حقيقي يلبي جميع متطلبات الحضري.

الفصل الثاني
الدراسة التحليلية
لمدينة الشريعة

مقدمـة:

إن الدراسة الطبيعية للمدينة تعطينا نظرة شاملة على الإمكانيات الطبيعية الحالية، كما أن ارتباط النمو العمراني لأية مدينة بالخلفية التاريخية شيء لابد منه، وهذا لأنه يشخص لنا مراحل قيامها وتطورها.

أما الدراسة الإجتماعية و الإقتصادية للمدينة ما هي إلا تحليل يعطينا نظرة لوضعية المجال العمراني و مدى تحقيقه للتنمية الحضرية ، كما أن لدراسة النمو السكاني دور هام في تفسير الوضعية الحالية للمجال، وبالتالي معرفة أهم أشكال النمو الحضري الناتجة عن هذا التطور العمراني والتي تعطينا نظرة شاملة لحالة النسيج العمراني والتنمية الحضرية.

المبحث الأول: المدينة طبيعيا:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والإداري:[1]

تمهيد: للتمكن من دراسة أي موضوع في الوسط الحضري لابد من التعرف على مجال الدراسة وتحليله لما لذلك من أهمية في فهم الوضع الراهن، فانه لابد من الإحاطة بجميع المعطيات الفيزيائية لموضع المدينة وبالأخص تلك التي لها علاقة بدراستنا، والتي تساعدنا على الوصول إلى نتائج واقعية وصحيحة

1- الموقع الجغرافي: تقع فلكيا على خطي طول 7.40° و 7.55° شرقا وبين دائرتي عرض 35.10° و 35.25° شمالا. بلدية الشريعة يتراوح ارتفاعها على مستوى سطح البحر بحوالي 1050 متر وبلدية الشرعية هي إحدى بلديات تبسة، تقع جنوب غرب الولاية وتبعد عنها بحوالي 50 كلم يربطها محور الطريق الوطني رقم 83 (الخريطة رقم 01) وتعتبر الشريعة من أكبر بلديات الولاية من حيث عدد السكان، حيث قدر حسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008 بـ: 75344 نسمة منهم 66160 نسمة في التجمع الرئيسي للمدينة؟، ولقد ارتقت إلى مصاف بلديات الوطن سنة 1958م ثم ارتقت في مصاف الدوائر من خلال التقسيم الإداري لسنة 1974.

[1] – مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة (المرحلة الأولى)، أوت 2014.

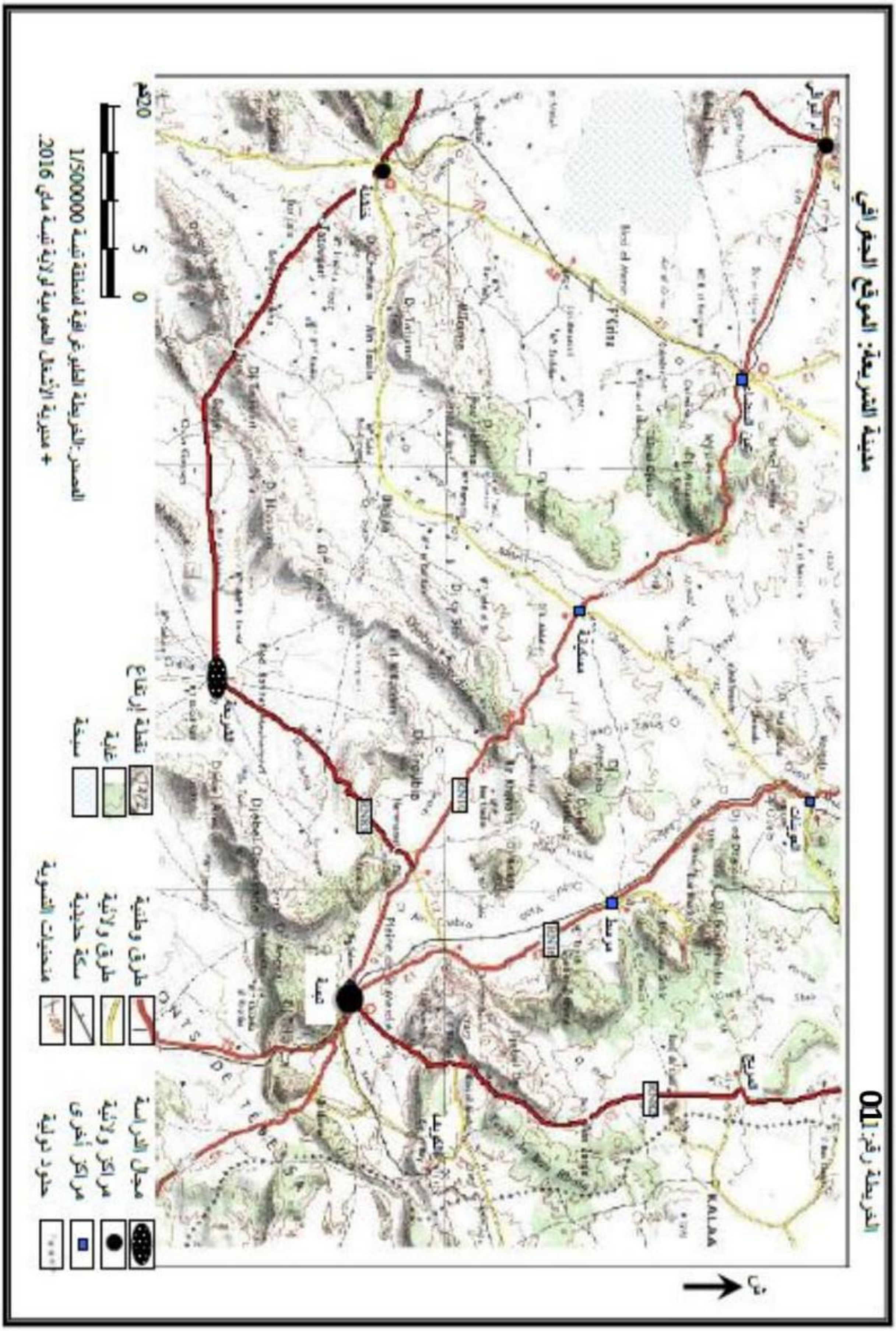

خريطة رقم 01 مدينة الشريعة الموقع الجغرافي

2- الموقع الإداري:

تقع بلدية الشريعة بالجنوب الغربي للولاية وتتربع على مساحة إجمالية قدرها 317889كلم^2، كما ان بلدية الشريعة لها حدود تتمثل في:

* **الشمال:** بلديتي بئر مقدم وقريقر.

* **الجنوب:** بلدية ثليجان.

* **الشرق:** بلدية العقلة المالحة.

* **الغرب:** بلدية المزرعة.

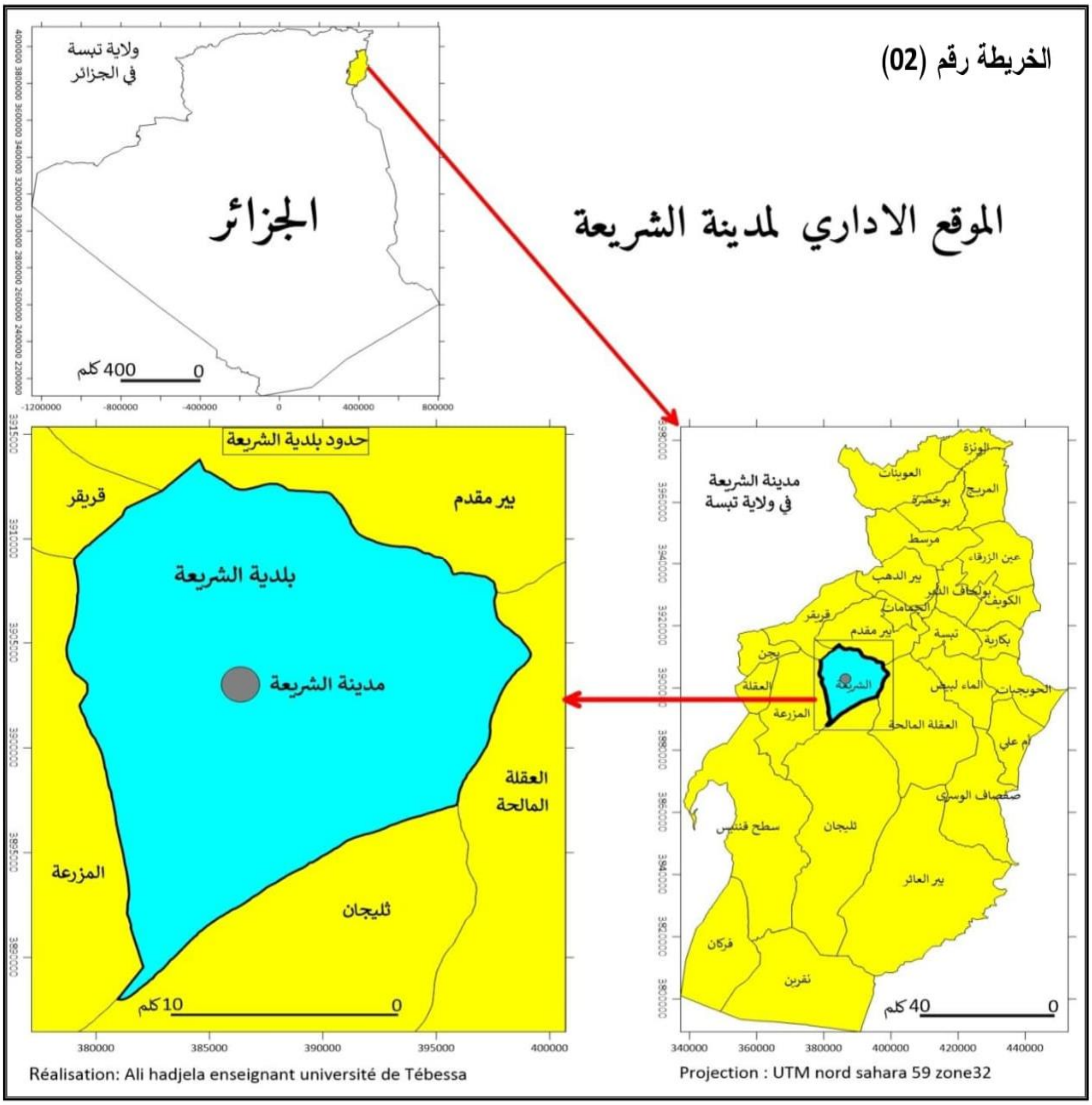

المطلب الثاني- الخصائص الطبيعية:

1- للمناخ

يكتسي المناخ أهمية بالغة في الدراسة العمرانية، ومدينة الشريعة يسودها المناخ القاري شبه الجاف ذو شتاء شبه بارد وصيف حار وجاف لقد اعتمدنا في تحديد نوع النطاق المناخي بالمدينة على طريقة أومبرجي ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات المناخية الخاصة بالمدينة مثل درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة فقد كنا ملزمين باعتماد ما توفر من معطيات مناخية وهي تمتد بين سنتي 1998، و 2001 رغم قصر السلسلة الإحصائية كما تبين من الجدول (01).

الجدول (01) يمثل توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الحرارة م°	5.46	11.71	13.13	16.28	25.67	29.35	31.4	26.72	21	11.45		8.802
التساقط مم	46.96	44.51	38.98	24.56	22.29	13.68	3.20	7.49	15.40	34.34	46.36	67.69

المصدر: محطة الأرصاد الجوية تبسة 1998-2001.

وعلما بان درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة هي: 0.21°م وكذا درجة الحرارة القصوى لأحر شهر في السنة هي 42.21°م وان كمية التساقط السنوي هي: 365.46° ملم أمكننا استعمال معامل أومبرجي (29.58) الذي بين انتماء المدينة إلى النطاق المناخي شبه الجاف ذو شتاء بارد، أنظر وضعية المدينة في الشكل البياني الحراري المطري لأومبرجي التالي.

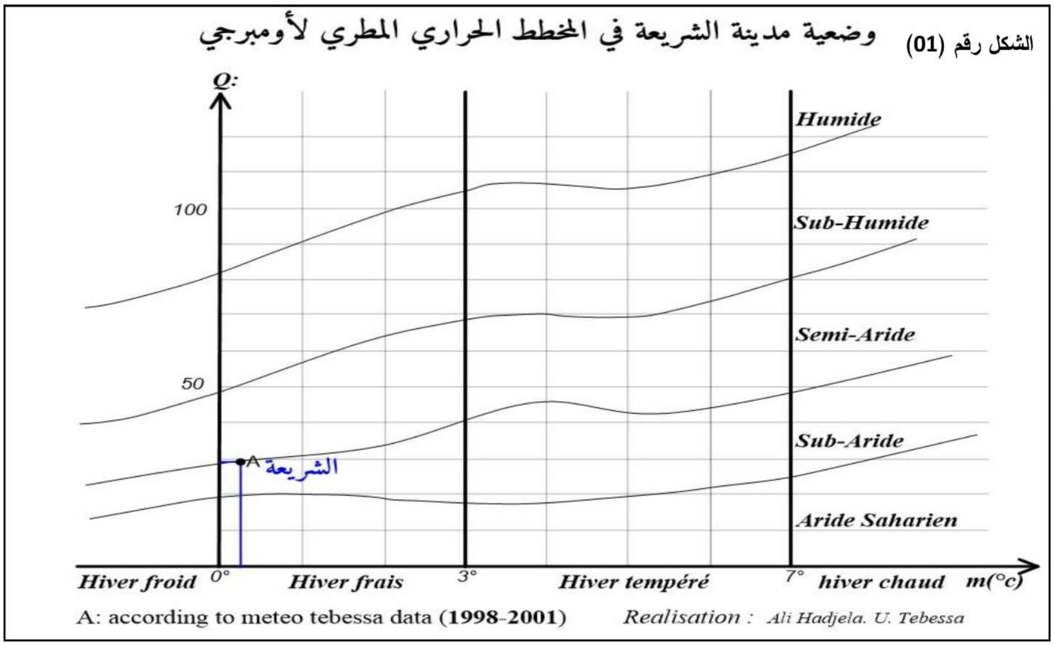

الشكل رقم 01: يثمل منحني بياني لوضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأومبري

تمتد فيه الفترة الجافة إلى 06 أشهر، ارتفاع الحرارة صيفا يؤدي لتخمر المواد العضوية المرتبطة بالنفايات الحضرية وخاصة أن المدينة تعاني من سوء التهيئة إن لم نقل انعدامها وتشوه في المنظر العام وعليه فمن الضروري أن تولى عملية جمع النفايات الحضرية المنزلية عناية خاصة لتفادي تلوث المحيط وانتشار الأمراض وتكاثر الحشرات.

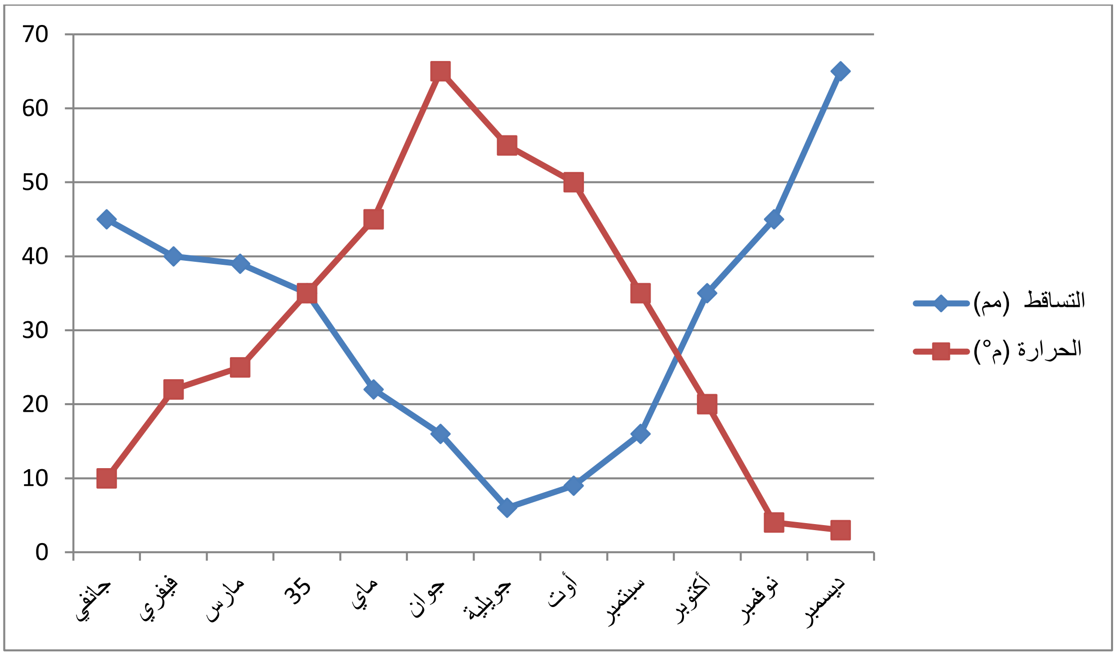

الشكل رقم 02: يمثل منحنى بياني لمعدلات لتساقط الأمطار والحرارة عبر أشهر السنة

المصدر: محطة الأرصاد الجوية تبسة – معالجة الطالب.

- سجلت أقصى كمية تساقط في شهر ديسمبر بـ: 67.69مم وادني كمية تساقط في شهر جويلية بـ: 3.20مم

- الفصل الأكثر تساقط يخص فصل الشتاء بـ: 159.16مم.

- الفصل الأكثر جفاف يخص فصل الصيف بـ: 24.37مم.

تتميز منطقة الشريعة بمدى حراري كبير يصل إلى 25.94 درجة، حيث سجلت أقصى درجة حرارة في شهر أوت 31.4 درجة وأدنى درجة حرارة في شهر جانفي 5.46°م وهذا ما يدل على قارية المنطقة.

وهو ما يعني ارتفاع حرارة فصل الصيف مما يسرع عملية تحلل المواد العضوية للنفايات وانتشار الروائح الكريهة كما أشرنا إليه سابقا، على طقس فصل الشتاء الذي تتراوح فيه درجة الحرارة القصوى بين 10.71 و 1869 درجة وهي أكثر بكثير من درجة الحرارة الدنيا التي تبلغ 0.21 في شهر جانفي وتصل إلى عتبات الصقيع غير مواتية للزراعة

بالتالي فإن التبخر منخفض خلال فصل الشتاء ومن ناحية أخرى فإن متوسط درجة الحرارة القصوى سجلت في شهر أوت 4221 درجة مئوية وارتفاعها يسبب جفاف المدينة

2- التضاريس:

يميز مدينة الشريعة بصفة عامة الطابع السهلي، عدا المنطقة الشرقية أين يزداد الارتفاع

- **الارتفاعات:** يقدر ادني ارتفاع على مستوى البلدية بحوالي 1057.9 مترا بالجزء الشمالي في حين يبلغ متوسط الارتفاعات 1266.7 وباستعمال برامج نظام الإعلام الجغرافي أمكن تمييز 5 فئات للارتفاعات على مستوى بلدية الشريعة وهي:

- **الفئة الأولى:** تتراوح الارتفاعات بها بين 1057.6 متر 1123.8 متر فوق مستوى البحر وتشكل 63.7% وتتوافق مع الجزء الشمالي للبلدية

- **الفئة الثانية:** بارتفاعات تتراوح بين 1123.9 وتأتي بعد سابقتها من حيث النسبة التي تشغلها داخل البلدية بـ: 43.2%.

- **الفئة الثالث:** بارتفاعات تتراوح بين 118 و 1266.7 متر وتشغل ما نسبته 16.33% من تراب البلدية معظمها.

- **الفئة الرابعة:** ذات ارتفاعات من 1266.8 إلى 1369.2متر تشكل ما نسبته 15.03%.

- **الفئة الخامسة: ذات ارتفاعات من 1369.3 مترا 1523.1 مترا تشكل نسبتها 10.26% وتعتبر الأراضي التابعة للفئتين الأخيرتين أراضي جبلية صعبة وتشكل عائقا في وجه التوسع العمراني جنوبا. انظر خريطة الارتفاعات لبلدية الشريعة.**

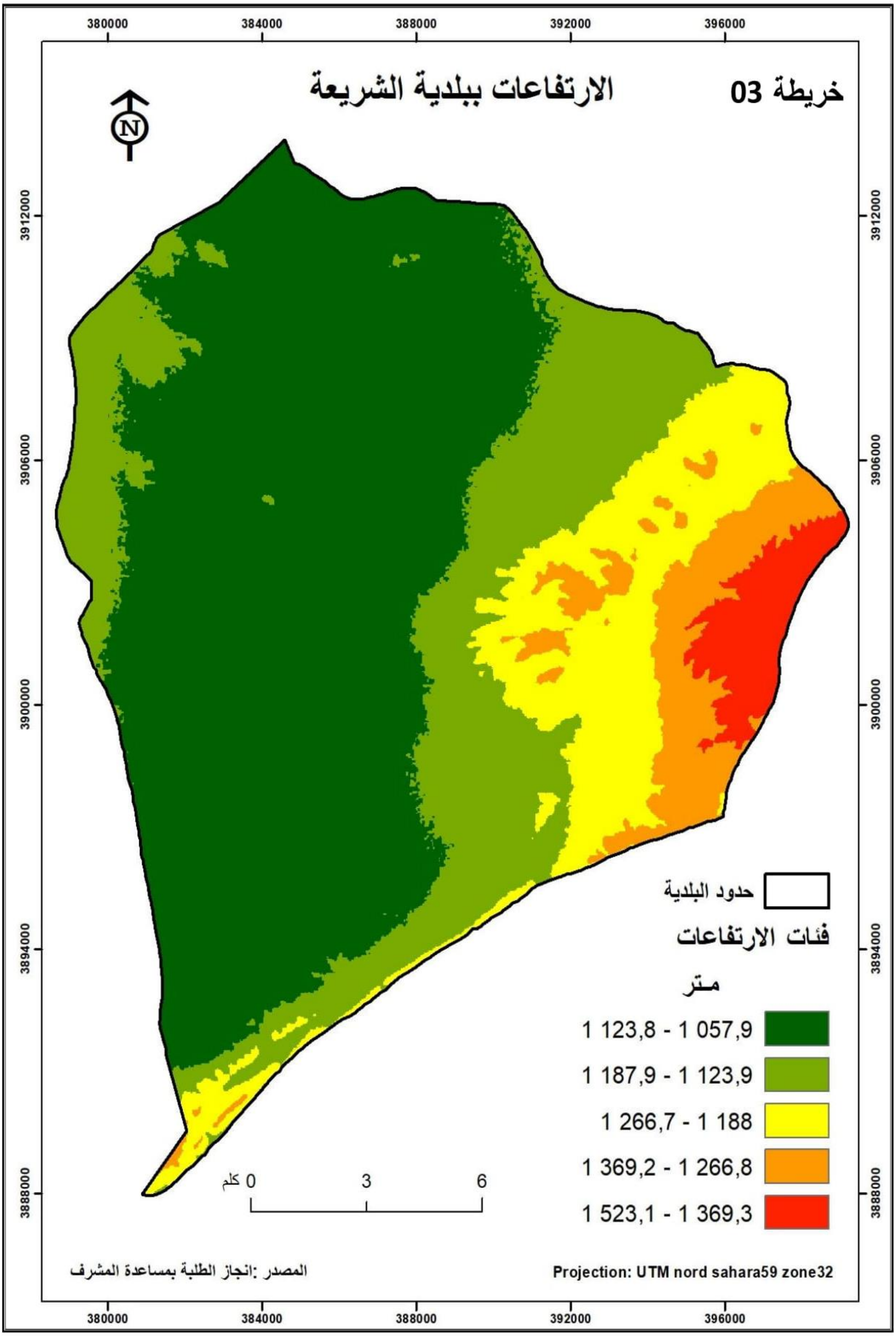
خريطة 03
الارتفاعات ببلدية الشريعة
N
حدود البلدية
فئات الارتفاعات
متر
1 123,8 - 1 057,9
1 187,9 - 1 123,9
1 266,7 - 1 188
1 369,2 - 1 266,8
1 523,1 - 1 369,3
0 كلم 3 6
380000 384000 388000 392000 396000
3912000 3906000 3900000 3894000 3888000
المصدر :انجاز الطلبة بمساعدة المشرف
Projection: UTM nord sahara59 zone32

3- الانحدارات:

تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، تحليل أشكال الاستخدامات ونوعها علما أن أي تدخل اصطناعي على الانحدارات يكلف أموالا باهضة، ويمكن تمييز أربع فئات رئيسية من حيث درجة الانحدار تعمد لأهميتها في إعداد مخططات التهيئة.

- **الفئة الأولى:** من (0-05%)- **الفئة الثانية** (5.01-8%)- **الفئة الثالثة** (8.01-15%)- **الفئة الرابعة** (أكثر 20%).

كما سنتطرق لفئات الانحدار على مستوى بلدية الشريعة بشكل تفصيلي اعتمادا على نظام الإعلام الجغرافي ونماذج رقمية بتواتر m30 أي أننا سنقسمها إلى سبع فئات وفق ما توضحه الخريطة رقم (06)

- **الفئة الأولى (0-05%):** أراضي أغلبها زراعية وهي معرضة بحكم استوائها للفيضايات وتطرح أشك إلا متعلقة بنشر شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب

- **الفئة الثانية (05-08%):** وتعتبر هذه الأراضي صالحة للتعمير، ذات انحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات.

- **الفئة الثالثة (8-15%):** ترتفع بها نسبيا تكاليف البناء ومد الشبكات التقنية.

- **الفئة الرابعة: (15-20%):** نجدها في جنوب المدينة خاصة بالمنحدرات الجبلية

- **الفئة الخامسة (20-25%)**- الفئة السادسة (25-40%) – الفئة السابعة (40-78%).

4: خصائص الموضع:

نقتصر في تناولنا لخصائص الموضع على دراسة توزيع الانحدارات وصلاحية الأراضي للبناء اعتمادا على الخصائص الجيو تقنية.

الانحدارات بمدينة الشريعة: يغلب على المدينة الطابع السهلي وخاصة في الجزء الشمالي ووسط المدينة.

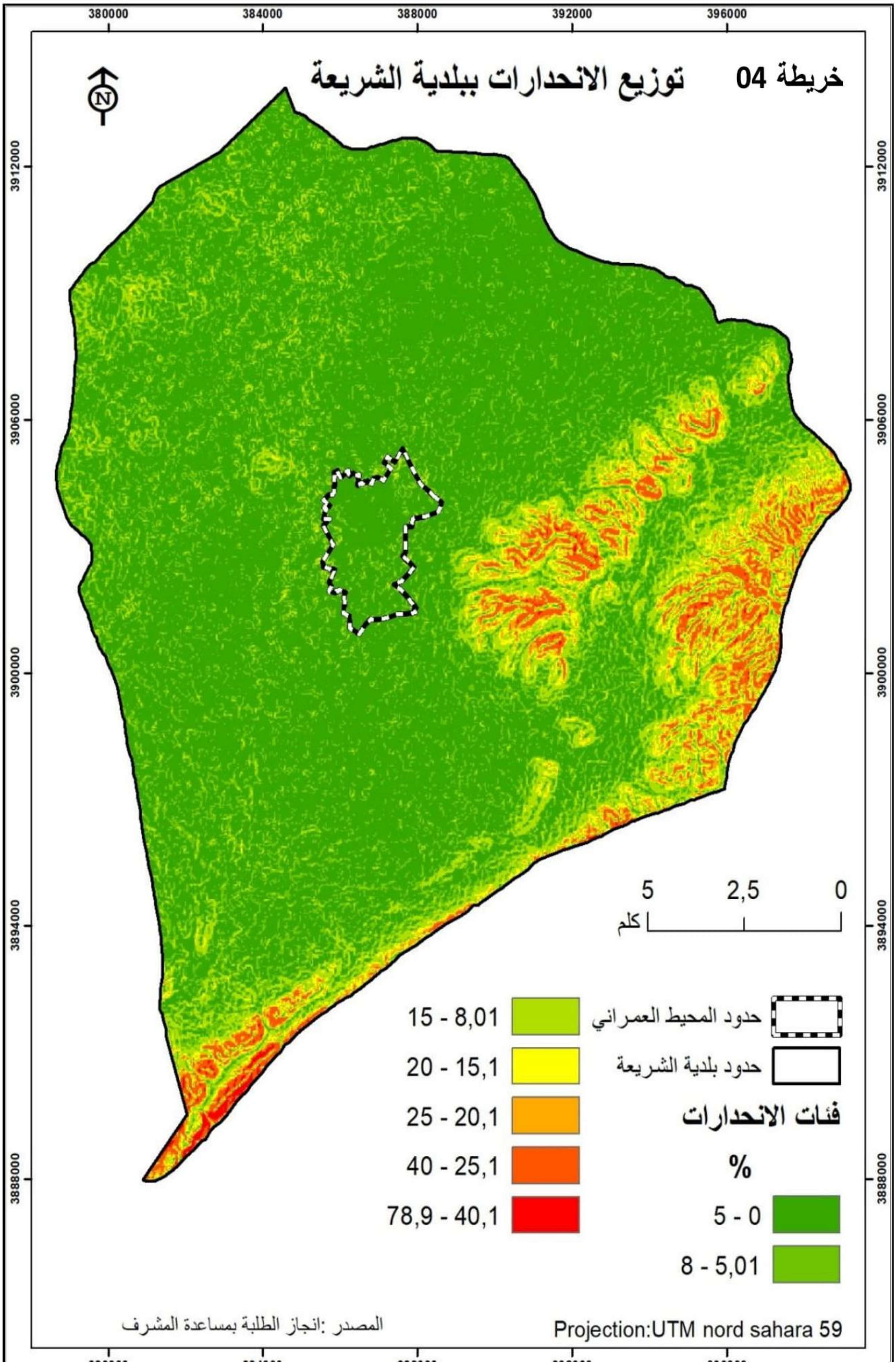

خريطة 04 توزيع الانحدارات ببلدية الشريعة
380000
384000
388000
392000
396000
3912000
3906000
3900000
3894000
3888000
0
2,5
5
كلم
حدود المحيط العمراني
حدود بلدية الشريعة
فئات الانحدارات
%
5 - 0
8 - 5,01
15 - 8,01
20 - 15,1
25 - 20,1
40 - 25,1
78,9 - 40,1
المصدر :انجاز الطلبة بمساعدة المشرف
Projection:UTM nord sahara 59

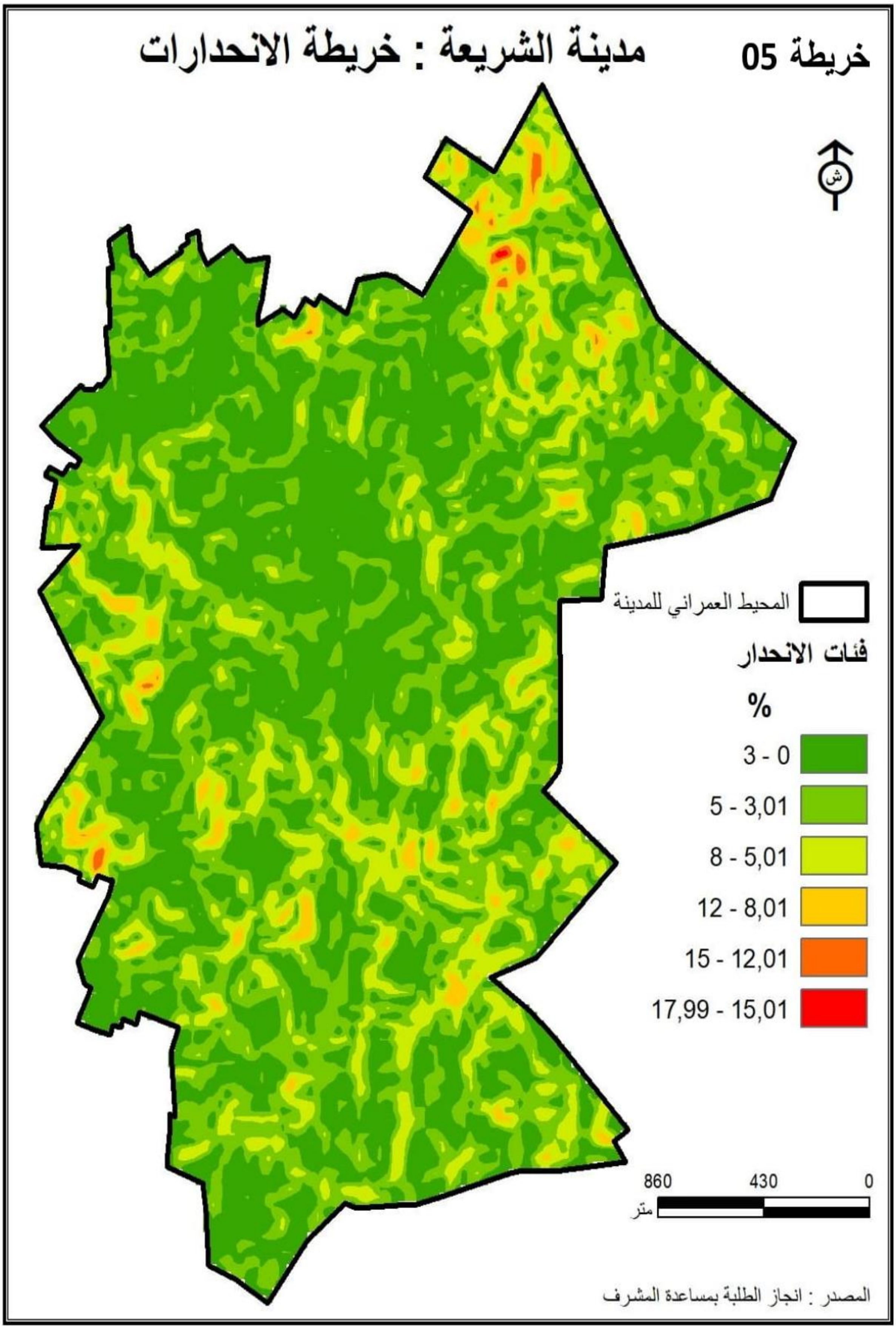
خريطة 05
مدينة الشريعة : خريطة الانحدارات
ش
المحيط العمراني للمدينة
فئات الانحدار
%
3 - 0
5 - 3,01
8 - 5,01
12 - 8,01
15 - 12,01
17,99 - 15,01
860 430 0
متر
المصدر : انجاز الطلبة بمساعدة المشرف

5: الدراسة الجيو تقنية:

تعتبر الدراسة الجيو تقنية من أهم الدراسات التي تكشف لنا عن الإمكانيات الأولية في تحديد الأراضي الصالحة والغير صالحة للبناء، حيث تبين الميزة الأساسية للتربة وكيفية عمليات التعمير، كيف تكون الأساسات التي تبنى عليها المباني، كما تبين لنا المناطق الشديدة الانحدار والتي يمكن أن تكون عائقا أمام النمو العمراني أو يكون التعمير بها مكلفا جدا من الناحية المالية، وقد تم تقسيم مجال الدراسة حسب قابلية التعمير كالتالي:

* **أراضي قابلة للتعمير:** تمثل أراضي الجهة الوسطى والغربية من التجمع الرئيسي، تتميز بنسبة انحدار ضعيفة جدا أقل من 03% أما خصائصها الجيوتقنية عبارة عن تكوينات رسوبية والمتمثلة في الطمي والحصى وكتل من الحجر الكلسي، كما تتميز بكونها مستقرة، وعليه فإن هذه الأراضي تسمح بتشييد مختلف البناءات الكبيرة ذات الطوابق المتعددة.

* **أراضي قابلة للتعمير بشروط:** نجدها في كامل الأراضي الشرقية، تكويناتها عبارة عن طين طمي، من الناحية الطبوغرافية ذات نسبة انحدار ضعيفة كما تتميز بكثرة المجاري المائية العشوائية وعليه فهي تتطلب عمليات تهيئة واسعة من أجل الحد من توسعها، كما تنصح بخلق قناة حماية المدينة من الفيضانات.

المطلب الثالث: المدينة ديموغرافيا

1- الدراسة السكانية:

تعتبر الدراسة السكانية من أهم العناصر التي ينبغي أن يولى لها الاهتمام نظرا للعلاقة التي تربطها بجميع مكونات المجال سواء الطبيعية أو الاقتصادية او العمرانية، وتكمن أهمية دراسة السكان في معرفة عددهم وكيفية توزيعهم في المجال، كما تفيدنا معرفة معدلات النمو والتراكيب العمرية والنوعية للسكان في تقدير أعدادهم مستقبلا مما سوف يمكننا من تقدير كل احتياجاتهم المختلفة.

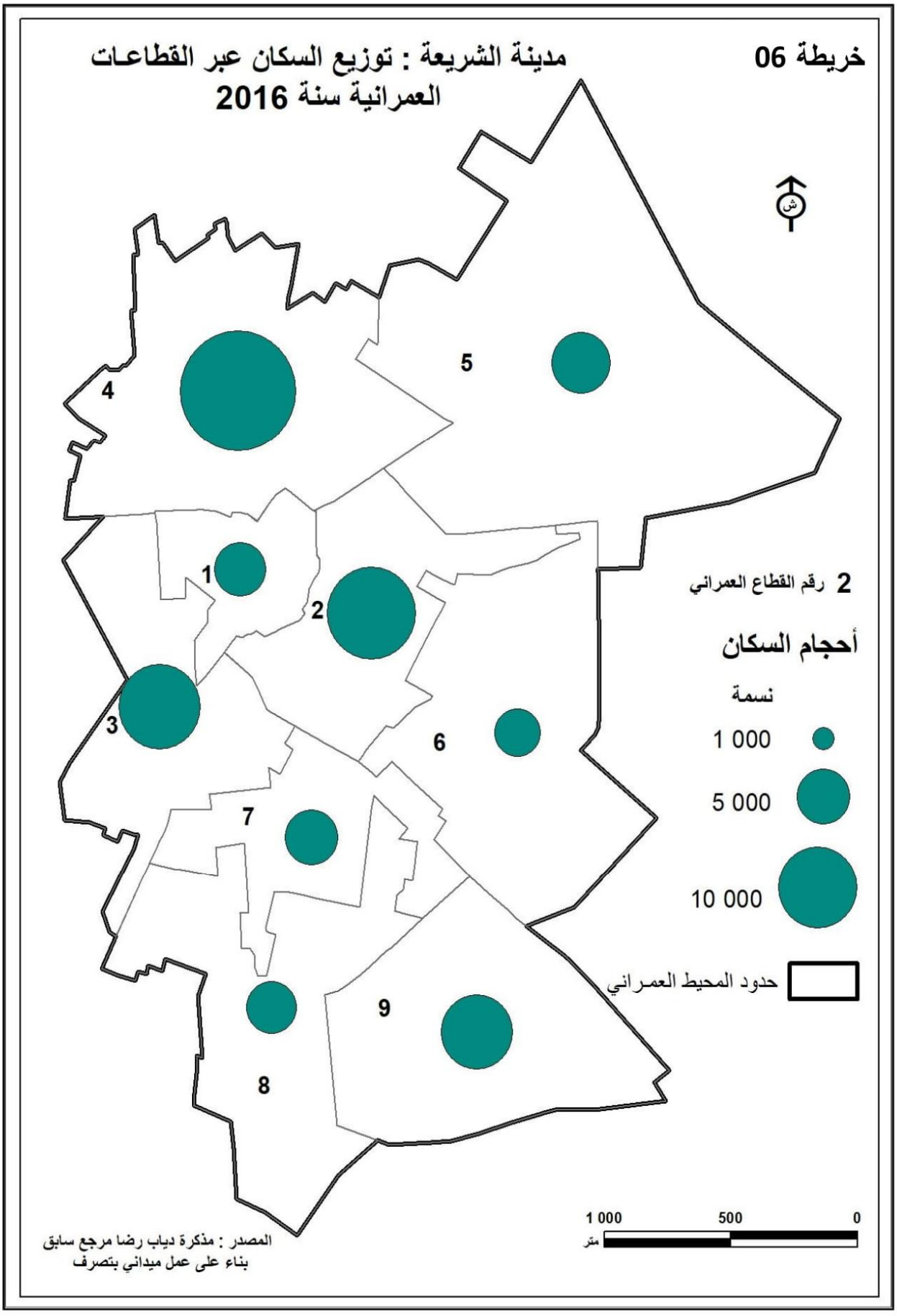
خريطة 06
مدينة الشريعة : توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية سنة 2016
ش
1
2
3
4
5
6
7
8
9
2 رقم القطاع العمراني
أحجام السكان
نسمة
1 000
5 000
10 000
حدود المحيط العمراني
1 000
500
0
متر
المصدر : مذكرة دياب رضا مرجع سابق
بناء على عمل ميداني بتصرف

الخريطة تبين لنا توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية سنة 2016 نلاحظ من خلالها ان أحجام السكان الموزعة بـ 10000 نسمة نخص بالذكر المتواجدة والموزعة بالقطاع (04) خاصة يليه القطاع الثاني من حيث الحجم وهذا ما نسبة السكان والنشاط المتواجد فيه والقطاع الثالث والموازي للقطاع الثاني من حيث الكثافة ويليه القطاع رقم (09) بنسبة أقل وباقي القطاعات تأتي موزعة على التوالي: القطاع الخامس ثم القطاع السابع والثامن، السادس، الأول بنسبة ليست متباعدة.

- التطور السكاني:

ما توفر لنا من معطيات بالنسبة لتطور سكان مدينة الشريعة منذ الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1977 إلى غاية سنة 2017 (تقريرات إحصائية) ومنه يمكن تمييز المراحل التالية لتطور سكان المدينة كما يلي:

*** المرحلة الأولى (1977-1987):**

تميزت هذه المرحلة عن غيرها بنمو سكاني سريع جدا حيث عدد السكان سنة 1977 في حدود 1044 نسمة، لينتقل إلى 32953 نسمة سنة 1987 أي أن عدد السكان زاد بأكثر من الضعف في مدة عشر سنوات (10) وبمعدل نمو كبير فاق 12 في المائة لكل سنة، وهو أكبر من ضعف المعدل الوطني لنفس الفترة المقدر بـ 5.46%، وهذا راجع إلى ان الترقية الإدارية لبلدية الشريعة إلى مصاف الدوائر.

جدول رقم (02): التطور السكاني لمدينة الشريعة (19977- 2015)[1]

السنوات	1977	1987	1998	2008	2015
التعداد (عدد السكان)	10434	32953	53645	66160	74344
معدل النمو	/	%12.19	%4.53	%2.12	%1.29

المصدر: مديرية البرمجة والمتابعة الميزانية لولاية تبسة 2013+ PDAU 2015 + المعطيات سبتمبر 2017.

الأمر الذي كان عامل ومحفز أساسي جاذب للسكان.

[1] – الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان، معطيات إحصائية 2008..

*** المرحلة ثانية (1987- 1998):**

أما فيما يخص المرحلة الثانية فقد بدأت زيادة عدد سكان المدينة في الاستقرار بمعدل نمو سنوي 4.53%، انتقل عدد السكان من 32953 نسمة سنة 1987 إلى 53645 نسمة سنة 1998 وهذه الزيادة منخفضة مقارنة بمعدل نمو سكان المدينة للمرحلة التي سبقتها، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها التحول[1]، الديمغرافي الذي عرفته الجزائر (الانتقال إلى نظام ديمغرافي حديث)، يتميز بانخفاض نسبتي المواليد والوفيات في آن واحد.

*** المرحلة الثالثة (1998-2008):**

ظهر في هذه المرحلة ما يسمى بتأخر سن الزواج، وتحديد النسل لدى العائلات، عمل على خفض معدل نمو سكان المدينة في هذه الفترة إلى ادني من نصف معدل الفترة السابقة 2.12% إلا أن هذا المعدل يضل مرتفعا إذا قورن بالمعدل الوطني لنفس الفترة 1.6%[2]، أو حتى معدل نمو الولاية 1.7% ليتحول عدد سكان مدينة الشريعة من 53645 نسمة سنة 1998 إلى 66160 نسمة سنة 2008.

*** المرحلة الرابعة (2008-2016):**

من خلال تقريرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية إلى غاية سنة 2013 قمنا بتقدير سكان المدينة لسنة 2016 باستعمال معدل نمو 1.68% لكل سنة وهو متوسط المعدل السنوي لنمو سكان ولاية تبسة لسنة 2008 ليقدر من خلال هذا عدد سكان مدينة الشريعة لسنة 2016 بحوالي 74346 نسمة.[3]

---

[1] – الديوان الوطني للإحصاء 1998.

[2] – المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية الثالقة.

[3] – ذياب رضا، البعد البيئي للتنمية المستادمة بمدينة الشريعة "حالة تسيير المساحات الخضراء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، الشعبة تسيير التقنيات الحضرية التخصص: تسيير الجماعات المحمية والحوكمة، جامعة قسنطينة 2015-2016، ص 19.

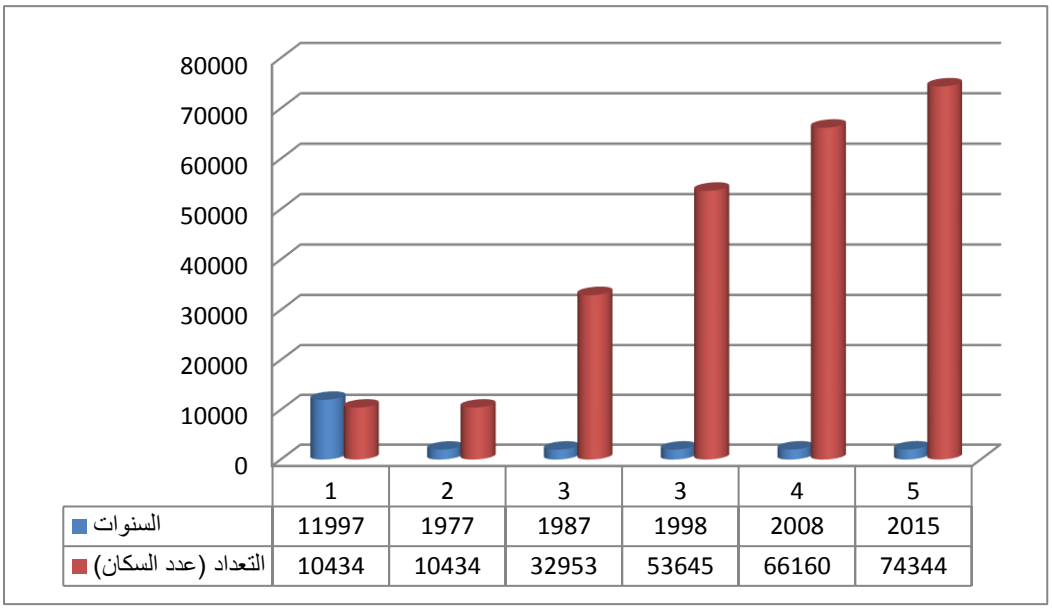

	1	2	3	3	4	5
السنوات	11997	1977	1987	1998	2008	2015
التعداد (عدد السكان)	10434	10434	32953	53645	66160	74344

المصدر: تم الحصول على عدد سكان المدينة سنة 2015 باستعمال القانون:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{عددالسكان تعداد سابق}}{\text{عدد السكان تعداد لاحق}} \times \sqrt{\frac{100}{\text{ن}}}$$

عدد السكان تعداد لاحق

ن: عدد السنوات بين التعدادين.

2- تركيب السكان:

- التركيب العمري والنوعي لسكان بلدية الشريعة حسب تقديرات 2012:

التركيب العمري: يعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان من العناصر الأساسية في التحليل الديموغرافي حيث يفيان في معرفة ما تمتلكه من موارد بشرية وارتباطها بالقوة الإنتاجية ومدى فاعليتها ولهذا يعتمد المخططون عليها في تقدير الاحتياجات المستقبلية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية لكل فئة من الفئات العمرية.

2- التشخيص العام للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الساري المفعول

2-1- توقعات المخطط التوجيهي الساري المفعول:

جدول رقم 03: توقعات المخطط التوجيهي الساري المفعول

التعيين	عدد السكان سنة 1995	تقديرات 2005		تقديرات 2012		تقديرات 2015		تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2012
		معدل النمو	عدد السكان سنة 2005	معدل النمو	عدد السكان سنة 2012	معدل النمو	عدد السكان سنة 2015	
التجمع الرئيسي	44449	6.00	79601	4.00	*104749*	4.00	117829	70704
التجمع الثانوي أولاد البهلول	1155	4.00	1709	3.08	*2113*	3.08	2314	1618
المناطق المبعثرة	12122	2.5	15517	2.57	*18533*	2.57	20012	8197
البلدية	**57726**	**5.31**	**96827**	**3.76**	***125374***	**3.76**	**140155**	**80519**

المصدر: المخطط التوجيهي الساري المفعول + معالجة.

من خلال المعطيات السابقة والمتمثلة في معدلات النمو المقترحة وبإسقاطها على سنة 2012 نجد أن عدد سكان مجال الدراسة لا يتوافق مع تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لسنة 2012 بدليل أن النمو السكاني كان جد بطيء بمعنى آخر فإن معدلات النمو المقترحة كانت كبيرة ولا تعبر عن الواقع الحقيقي للبلدية.

وبالاعتماد على التقديرات السكانية المبينة في الجدول السابق تم تقدير مختلف الاحتياجات في مختلف الأمدية وهذا ما سنبينه لاحقا.

جدول رقم 04 مونوغرافيا ولاية تبسة

الفئات / جنس	ذكور	إناث	المجموع
0–4 سنوات	3930	3768	7698
5–11 سنة	3773	3642	7415
12–15 سنة	2931	2805	5736
16–18 سنة	2423	2324	4747
19–59 سنة	20182	19869	40080
60 سنة فما أكبر	3298	2631	5028
المجموع	35636	35069	70704

المصدر: بلدية الشريعة –.

من خلال الجدول يتضح لنا أن التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2012 من خلال المتغيرين الذكور والإناث بمختلف الفئات العمرية من الفئات (0–4 سنوات إلى 60 سنة)، حيث نلاحظ من خلال الجدول تقارب نسبي في عدد الإناث والذكور في كل الفئات العمرية والمتكونة من 6 فئات.

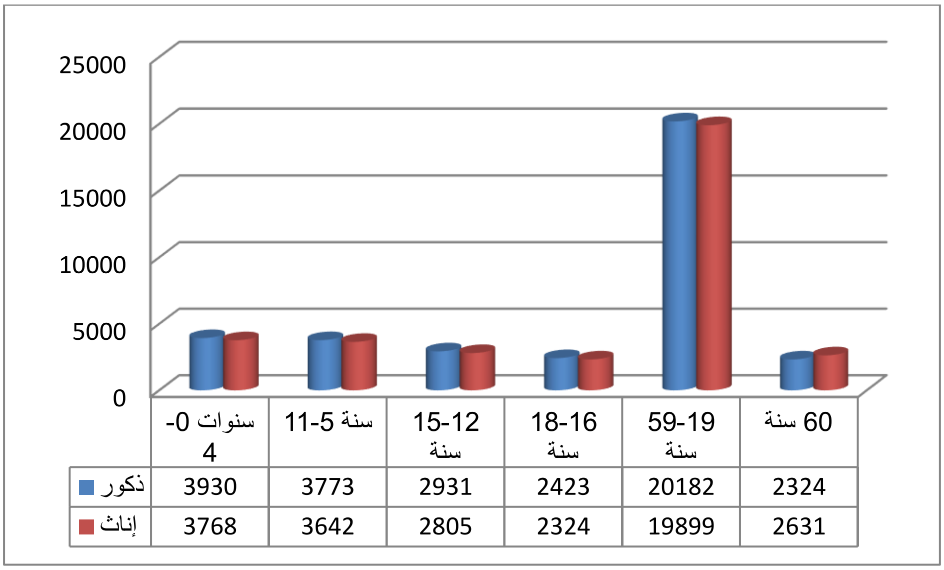

المصدر: من إنجاز الطالبان

من خلال الجدول السابق يمكننا تحديد الفئات العمرية التالية:

- **الفئة العمرية الأولى (4-0 سنوات):** وهي فئة الأطفال وقدرت في البلدية بـ 8766 نسمة أي بنسبة 10.89% من إجمالي سكان البلدية.

- **الفئة الثانية (18-5):** وهي الفئة المتمدرسة في كل الأطوار التعليمية ويقدر عددها في مجال الدراسة بـ 20382 نسمة وهي تمثل 25.31% من إجمالي السكان وهي تمثل فئة معتبرة من المجتمع ما يستدعي إنجاز هياكل وتجهيزات مدرسية لاستقبال هذه الشريحة السكانية وإعطائها أكبر قدر من الرعاية.

- **الفئة الثالثة (59-19 سنة):** وتعرف بالفئة النشطة وهي تمثل أعلى نسبة بـ 56.69% أي 45644 نسمة وتعتبر هذه النسبة دليل على وجود طاقات شبانية هائلة في البلدية يجب الاهتمام بها ومراعاة احتياجاتها حسب إحصائيات 2015

- الفئة العمرية الرابعة (60 سنة فأكثر): وهي فئة الشيوخ والتي تقدر بـ 5727 على مستوى مجال الدراسة وهي بذلك تسجل أدنى نسبة 7.11% كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: دراسة المدينة إقتصاديا وعمرانيا

المطلب الأول المقومات الاقتصادية

1: الإمكانيات الفلاحية:

يتربع مجال الدراسة على مساحة إجمالية تقدر بـ 31789 هكتار.

1-1- التوزيع العام للأراضي في بلدية الشريعة:

جدول رقم: 05 التوزيع العام للأراضي في بلدية الشريعة

البلدية	المساحة المستغلة SAU	المراعي (هكتار)	أراضي غير منتجة (هكتار)	أراضي غير منتجة و غير تابعة للفلاحة (هكتار)	الغابات (هكتار)	حلفاء (هكتار)	المجموع
بلدية الشريعة	20000	6720	1440	989	2240	400	31789

المصدر: القسم الفرعي للفلاحة لدائرة الشريعة (الموسم الفلاحي 2011-2012).

تحتل الأراضي الفلاحية المستغلة أكبر مساحة من مجال الدراسة حيث تقدر بـ 20000 هكتار أي بنسبة 62.91% من المساحة الإجمالية للبلدية وهو ما يعطيها الصفة الغالبة (طابع فلاحي)، كون المراعي تشكل 21.14 % من مجموع مساحة البلدية.

أ- المساحة المستغلة فعلا (SAU):

أ-1-توزيع الأراضي الزراعية المستغلة وقيمة إنتاجها الفلاحي:

إن دراسة هذا العنصر توضح أهم المحاصيل الزراعية التي ينتجها مجال الدراسة معطية بذلك صورة عن القيمة الاقتصادية للمجال وبالتالي التفكير في سبيل الاستغلال الأمثل لها وهذا ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

جدول رقم 06 توزيع الأراضي الزراعية المستغلة وقيمة إنتاجها الفلاحي

التعيين	الحبوب		الخضروات		العلف		الأشجار المثمرة	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
بلدية الشريعة	1360	97155	180	31430	10233	60250	84	2556

المصدر: القسم الفرعي للفلاحة لدائرة الشريعة (الموسم الفلاحي 2011-2012).

ب- المراعي:

وتستحوذ على مساحة 6720 هكتار أي بنسبة 21.14 % من المساحة الإجمالية للبلدية، والتي تقترن مباشرة بتربية المواشي.

ج- الأراضي الغير المنتجة:

وتتربع على مساحة تقدر بـ 1440 هكتار وتتمثل في الأراضي البور وذات المردودية الضعيفة.

د- الأراضي الغير المنتجة وغير تابعة للفلاحة:

وتتربع على مساحة تقدر بـ 989 هكتار وتتمثل في الأراضي البور وذات المردودية الضعيفة.

1-2- تربية المواشي:

جدول رقم 07 يمثل تربية المواشي

البلدية	عدد الأغنام (رأس)	عدد الماعز (رأس)	عدد الأبقار (رأس)
الشريعة	65000	10000	1160

المصدر: القسم الفرعي للفلاحة لدائرة الشريعة (الموسم الفلاحي 2011-2012)

من خلال الجدول نجد أن بلدية الشريعة تمتلك ثروة حيوانية كبيرة خاصة الأغنام وتساهم هذه الثروة الحيوانية في رفع اقتصاد البلدية نظرا لكميات الإنتاج الكبيرة والمتنوعة التي تنتجها، والتي تتمثل في:

البلدية	لحوم حمراء (ق)	لحوم بيضاء (ق)	البيض 10^3 وحدة	العسل (كغ)	الحليب 10^3 (لتر)	الصوف (كغ)
الشريعة	8045	325	672	37	5717	350

المصدر: القسم الفرعي للفلاحة لدائرة الشريعة (الموسم الفلاحي 2011-2012)

هذا التنوع يدفعنا إلى التفكير في كيفية وطريقة استغلال هذه المنتوجات الحيوانية وخلق نشاطات موازية لها تستوعب كل الاحتياجات لنجاح هذا النشاط من توفير للعلف وتشجيع لنشاط الرعي بحماية المناطق الرعوية الأكثر تدهورا والتكفل الأحسن بمشاكل القطاع وذلك بالتأطير له تقنيا وإداريا ومنحه كل الإمكانيات اللازمة خاصة من حيث توفير الأطباء البياطرة وهذا كله في صالح زيادة الإنتاج الكمية والنوعية .

1-3- المستثمرات الفلاحية:

جدول رقم 08 يمثل المستثمرات الفلاحية

التعيين	العدد			المساحة (هكتار)			عدد الفلاحين		
	مستثمرات فلاحية جماعية	مستثمرات فلاحية فردية	مستغل خاص	مستثمرات فلاحية جماعية	مستثمرات فلاحية فردية	مستغل خاص	مستثمرات فلاحية جماعي	مستثمرات فلاحية فردية	مستغل خاص
بلدية الشريعة	09	79	4191	180.26	435.54	48186	33	139	14883

المصدر: القسم الفرعي للفلاحة لدائرة الشريعة (الموسم الفلاحي 2011-2012).

2- الجانب الغابي: تقدر مساحة الغابات المتواجدة عبر إقليم بلدية الشريعة بـ 3792.51 هكتار تتشكل من النوع النباتي المتمثل في الصنوبر الحلبي، القطف والصرو وهي موزعة كما يلي:

- الريتاما بـ 900 هكتار.- ثنية الكليل بـ 317.50 هكتار.- قارة العمري بـ 45 هكتار.- قارة علي بن حميدا بـ 687.50 هكتار.- بوكماش بـ 290 هكتار.

كما يتم تسير من طرف مقاطعة الغابات الشريعة منطقة حلفا في المنطقة المسماة العرعور بمساحة تقدر بـ 1130 هكتار.

بالإضافة إلى وجود برج مراقبة غير مستعمل.

3- المعالم والمواقع التاريخية والسياحية: باعتبار أن المرحلة الأولى من دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة، تختص بالتشخيص الفعلي والحقيقي للوضع القائم لابد من إلقاء نظرة عن واقع السياحة في مجال الدراسة، وسبل استغلال مختلف المصادر المؤثرة على هذا القطاع المهم باعتبار منطقة الشريعة منطقة أثرية تعاقبت عدة حضارات عليها مما جعلها فضاء أثري، تتكون بلدية الشريعة من 09 مواقع أثرية مصنفة وطنيا تعود إلى ما قبل التاريخ وهي:

- محطات ملاجي.- بئر السادات - القارة الرطبة.- شعبة السيبون.- دامو كرماية.- فج غليلالي منقارت.- فج غليلالي منقب.- مرجة سام الغربي.- وادي الرتم.

ومجال الدراسة يفتقر للهياكل السياحية ذات الخدمة النوعية بمختلف أنواعها (فنادق، بيوت الشباب، مراكز ترفيه،...) باعتباره يمتلك المؤهلات التي تسمح له بالنهوض بهذا القطاع المهم، حيث يمكن استغلالها بإنجاز مركبات سياحية بها خصوصا في المناطق الغابية القريبة من التجمع الحضري الرئيسي وتدعيمها بالهياكل اللازمة والتي تسمح بتفعيل دور السياحة ضمن اقتصاد البلدية.

4- الجانب الصناعي:

تتوفر بلدية الشريعة على منطقة نشاطات غير مستغلة تقع في الجهة الجنوبية الغربية لمقر البلدية.

- الحرف والصناعات:

جدول رقم 09 يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

البلدية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد العمال
الشريعة	440	2839

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تبسة 2014

- **جدول رقم 10 توزيع نشاطات الصناعات التقليدية والفنية:**

البلديــة	الصـــناعة التقليديـــة الفنية	الصناعـة التقليديـة لإنتاج المواد	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	المجموع
الشريعة	138	153	211	502

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تبسة 2014

إلا أن هذه الصناعات التقليدية تعاني العديد من المشاكل نذكر منها:

- عدم وجود تسهيلات ضريبية.
- صعوبة الإجراءات الإدارية.
- مشكلة التسويق.
- المنافسة القوية من طرف المنتوجات المستوردة

5- توزيع العمالة في المدينة على مختلف القطاعات الاقتصادية:

إن الدراسات الاقتصادية لمجتمع ما تعتبر قاعدية , حيث تمكننا من معرفة الإمكانيات البشرية ومدى مساهمتها في النشاطات الاقتصادية وكذا المستوى المعيشي الفعلي له وعلى ضوء هذا وذاك يقوم بتحديد المقومات الأساسية للنهوض باقتصاده, وتعتبر دراسة التركيب الاقتصادي لسكان مدينة الشريعة مرآة عاكسة للواقع الاقتصادي الذي من خلاله يمكننا برمجة وتخطيط المشاريع المستقبلية .

5-1 التركيب الاقتصادي :

السكان في سن العمل :

هم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة وقد بلغ عددهم سنة 2016 م 62564 نسمة ليشكلوا بذلك نسبة 58.22% من سكان المدينة . وينقسمون إلى :

5-2 - القوة العاملة :

تضم القوة العاملة جميع المشتغلين فعلا و الباحثين عن العمل حيث بلغ عددهم 24168 نسمة سنة 2016 أي بنسبة 22.49% من إجمالي سكان المدينة وتنقسم بدورها إلى فئتين :

أ-المشتغلون فعلا :

ويمثلون مجموع العاملين فعلا في مختلف القطاعات الاقتصادية حيث يشكلون 15.34% من إجمالي السكان أي 16484 عاملا عام 2016 و هذا يعكس قلة هذه الشريحة التي تتوقف عليها حيوية المدينة .

ب- البطالون :

وهم السكان الباحثون عن العمل لكنهم لم يجدوه والذين بلغ عددهم 29014[1] سنة 2016 أي ما يعادل 27% من سكان المدينة .

5-3- القوة غير العاملة:

وهم الأفراد القادرين عن العمل وغير الراغبين فيه مثل: ربات البيوت، الطلبة،... حيث قدر عددهم بـ:38396 سنة 2016 أي 35.73% من إجمالي سكان المدينة .

[1] مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة.

المطلب الثاني – الدراسة البيئية لمدينة الشريعة:

1- دراسة المعطيات الميدانية

1-1- الدراسة الكمية: الكمية الكلية التي تقدر بإمكانيات النقل والجمع.

ك = 52 طن/اليوم.

الكمية المتوسطة للفرد في اليوم للنفايات

= 0.62 كلغ/الفرد/اليوم

جدول رقم 10 يمثل كمية المتوسط للفرد اليوم للنفايات حسب الدليل البلدي لتسيير النفايات لوزارة البيئة

النفايات	النسبة
البلاستيك	%10
معدن	%4
ورق و كرتون	%8
مواد عضوية	%70
زجاج	%3
نفايات أخرى	%5
المجموع	%100

المصدر: الدليل البلدي لتسيير النفايات لوزارة البيئة

من هذه النتائج نستنتج أن نسبة النفايات القابلة للرسكلة هي 25% من النفايات المنزلية حيث تقدر 4735 طن/السنة وهي كمية معتبرة مما يتطلب فرزها واسترجاعها كمواد أولية في إطار التنمية المستدامة في مركز الردم التقني بالبلدية بإضافة مركز للفرز.

2- التحليل النوعي السنوي للنفايات:

- **ك = 52 طن/اليوم**

الكمية السنوية الكلية: 18980 = 365 X52 طن/السنة

الكمية المتوسطة السنوية للفرد : = 0.62 ×365

= 226.3 كلغ/الفرد/السنة

2-1- التحليل النوعي و الكمي السنوي للنفايات:

جدول رقم 11: يمثل التحليل النوعي والكمي والسنوي للنفايات

النفايات	الكمية الكلية السنوية طن/السنة	الكمية الكلية للفرد/السنة
البلاستيك	1898	22.63
معدن	759.2	9.05
ورق و كرتون	1518.4	18.10
زجاج	559.4	6.79
مواد عضوية	13286	158.41
نفايات أخرى	949	11.31

تقدر كمية النفايات القابلة للرسكلة 4735 طن وهي كمية معتبرة يمكن استرجاعها كمواد أولية حفاظا على البيئة ويعتبر كمدخول اقتصادي للبلدية، أما النفايات العضوية فتقدر 13286 طن وهي كمية أيضا معتبرة حيث يمكن استعماله في الميدان ألفلاحي كأسمدة بيولوجية بالإضافة إلى المواد العضوية الناتجة عن سائل اليكسيفيا المستخدم في مركز الردم التقني لمعالجة النفايات المنزلية عوضا على الأسمدة الكيمائية التي تلوث المياه الجوفية وتؤثر على نوعية المنتوج الفلاحي الذي يؤثر بشكل مباشر على الصحة العمومية.

3- تقسيم قطاعات جمع النفايات:

يتم جمع النفايات في 10 قطاعات، وهي:

جدول رقم 12: يمثل تقسيم قطاعات جمع النفايات

القطاعات	الحي	نوع المركبة	عدد الدورات (يوم)
القطاع الأول	مركز البلدية	شاحنة سعة 2.5	6
القطاع الثاني	العربي التبسي	شاحنة سعة 2.5	6
القطاع الثالث	التجمع الثانوي	شاحنة ضاغطة سعة 2.5	1
القطاع الرابع	حي بن باديس	شاحنة سعة 2.5	6
القطاع الخامس	حي النهضة	شاحنة سعة 5	1
القطاع الساس	حي العيد بن عبيدي و أرض عبد الباقي	شاحنة سعة 2.5	1
القطاع السابع	حي مخلوف	شاحنة سعة 2.5	1
القطاع الثامن	القطب الجديد	شاحنة سعة 2.5	1
القطاع التاسع	حي 250 مسكن	شاحنة سعة 2.5	1
القطاع العاشر	حي المنظر الجميل	شاحنة ضاغطة سعة 2.5	1

- إمكانيات ما قبل الجمع : تتوفر البلدية على 200 حاوية سعة 1100 لتر، 200 حاوية 240 لترو140 حاوية سعة 140 لتر وهي إمكانيات كافية بحكم عدد السكان المتزايد والكمية الكبيرة المتزايدة للنفايات المنزلية التي ترمى يوميا.

النقل والجمع والمعالجة: يتم جمع النفايات باستعمال 8 شاحنات ضاغطة و3 جرارات بمقطورات إلى مركز الردم التقني لبلدية الشريعة مساحته حوالي 40 هكتار الذي يبعد بحوالي 5 كلم عن التجمع الرئيسي طريق خنشلة وهي إمكانيات غير كافية نظرا لعدد السكان والكمية الكبيرة للنفايات التي ترمى يوميا حيث تحتل بلدية الشريعة المرتبة الثانية في ولاية تبسة بعد بلدية تبسة من حيث كمية النفايات وعدد السكان.

أما النفايات الهامدة فيتم نقلها إلى مفرغة غير مراقبة تبعد بحوالي 3 كلم عن التجمع الرئيسي طريق الماء الأبيض.

4- تطور النفايات لبلدية الشريعة

معدل النمو 1.31 %

جدول رقم 13 يمثل تطور النفايات لبلدية الشريعة

السنة	تطور السكان	كميـــة النفايـــات طن.اليوم/الفرد	كمية النفايات طن.السنة	كمية النفايات م³ السنة	كمية النفايات القابلة للاسترجاع طن/السنة
2014	82553	52	18980	66430	**4745**
2015	83664	52.68	19228	67298	**4807**
2016	84760	53.37	19480	68180	**4870**
2017	85870	54.07	19736	69076	**4934**
2018	86995	54.78	19995	69982.5	**4999**
2019	88135	55.50	20257.5	70901	**5064**
2020	89290	56.23	20524	71834	**5131**
2021	90460	56.97	20794	72779	**5198.5**
2022	91645	57.72	21068	73738	**5267**
2023	92846	58.48	21345	74708	**5336**
2024	94062	59.25	21626	75692	**5406.5**
2025	95294	60.03	21911	76688.5	**5478**
2026	96542	60.82	22199	77698	**5550**
2027	97807	61.62	22491	78718.5	**5623**
2028	99088	62.43	22787	79754.5	**5697**
2029	100386	63.25	23086	80802	**5771.5**
2030	101701	64.08	23389	81862	**5847**
2031	103033	64.92	23696	82935	**5924**

2032	104383	65.77	24006	84021	**6001.5**
2033	105750	66.63	24320	85120	**6080**
2034	107035	67.50	24638	86235	**6159.5**
المجموع			435299	1289309	85352

من 18980 طن نفايات سنة 2014 إلى 24638 طن/السنة عام 2034 بمجموع تصاعدي 435299 طن، مما يتطلب توسيع مركز الردم التقني بالبلدية لمعالجة هذه الكمية الكبيرة من النفايات، فيما يخص كمية النفايات القابلة للرسكلة فقدرت سنة 2014 بـ 4745 طن الى 6159.5 سنة 2032 طن مما يتطلب مركز للفرز لاسترجاع هذه الكمية الكبيرة وهذا لما له أهمية بيئية، حضارية واقتصادية.

- **الأهمية البيئية والحضرية للرسكلة**
  - بإعادة استعمال المواد المسترجعة نكون قد حافظنا على المواد الأولية.
  - استرجاع النفايات الغير قابلة للتحلل مثل البلاستيك يسمح بالحفاظ على البيئة والمظهر الحضاري.
- **الأهمية الاقتصادية:**
  - إنشاء مؤسسات صغيرة للاسترجاع مما يسمح بالتقليل من البطالة.
  - التقليل من كمية النفايات الموجهة للمفارغ مما يسمح بزيادة مدة عمل مركز الردم التقني.

5- التلوث والبيئة الايكولوجية:

5-1- التلوث:

- التلوث الهوائي الذي تسببه المفرغة الغير مراقبة بالتجمع الثانوي أولاد بهلول.
- بؤر كثيرة لانتشار النفايات في التجمع الرئيسي و في الأودية في التجمعات الثانوية.
- تلوث وادي الشريعة بمياه الصرف الصحي الذي يعبر التجمع الرئيسي والمناطق المبعثرة والذي يسبب انتشار الروائح الكريهة والحشرات والأوبئة وبالإضافة إلى انتشار ظاهرة السقي بمياه الوادي في المشاتي وهذا ما يشكل خطر على الصحة العمومية وخاصة في المنطقة المبعثرة على طريق عين ببوش.

5-2- البيئة الايكولوجية:

تقدر المساحة الكلية الغابية بـ 3792.51 هكتار تشكل حوالي 13.50 % من مساحة البلدية مقسمة إلى ستة حوزات.

جدول رقم 14: يمثل التكوين الغابي والأنواع الحيوانية والنباتية

التكوين النباتي الغابي		الأحراش		الأنواع النباتية والحيوانية السائدة	
				النباتية	الحيوانية
الردامة الشمالية	900 هكتار	غابة الصيد	**1130 هكتار**	الصنوبر الحلبي – الصرو – القطف –الحلفاء	– الخنزير البري – الثعلب – ابن أوى
ثنية الكليل	317.5 هكتار				
قارة العمري	75 هكتار				
قارة علي بن حميدة	687.5 هكتار				
بوكماش الشمالي	290 هكتار				
غابة الصيد	300 هكتار				

(المصدر: مقاطعة الغابات لبلدية الشريعة)

المطلب الثالث– الدراسة العمرانية:

لكي نتوصل إلى نتائج واضحة وذات جدوى للوضع الراهن عمدنا إلى تحديد محيط تدخل لدراستنا دون المحيط العمراني المحدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هذا حتى تكون للمساحات والكثافة السكانية والسكنية وغيرها من الدراسات المجالية ذات معنى ومصداقية أكبر، وقد قسم المجال إلى تسعة قطاعات عمرانية كما تبينه الخريطة، واعتمدنا في تقسيمنا هذا عدة معايير أهمها:

* المحاور والطرق المهيكلة للمجال الحضري.

* الشكل العمراني ومورفولوجية البناء

* أنماط و أنواع المساكن الغالبة في الأحياء

* مخططات شغل الأراضي المهيكلة للمجال المدروس

* الفترات التاريخية التي يعود إليها البناء.

* نوع التجمعات السكانية.

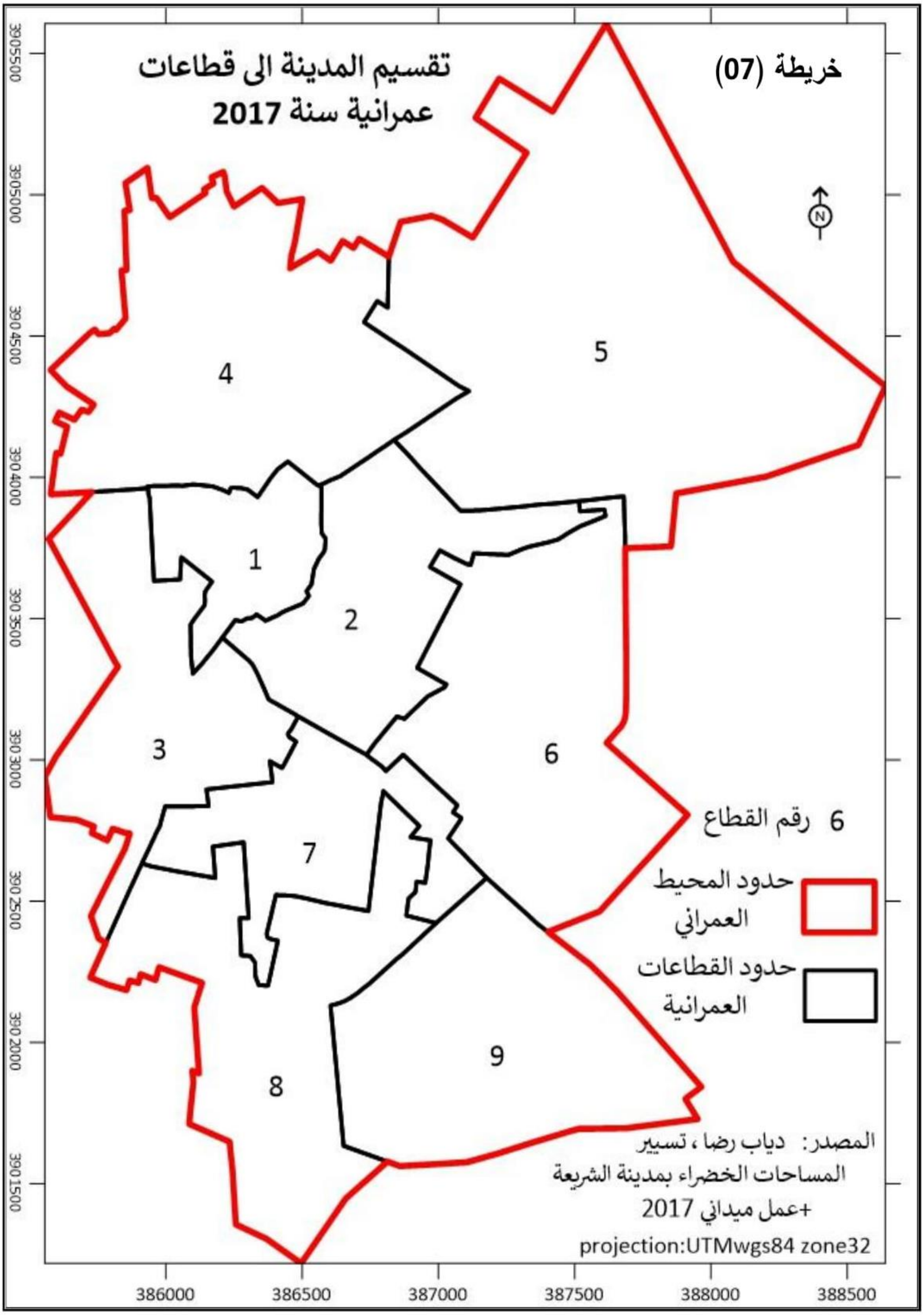
خريطة (07)
تقسيم المدينة الى قطاعات
عمرانية سنة 2017
N
1
2
3
4
5
6
7
8
9
6 رقم القطاع
حدود المحيط العمراني
حدود القطاعات العمرانية
المصدر: دياب رضا ، تسيير
المساحات الخضراء بمدينة الشريعة
+عمل ميداني 2017
projection:UTMwgs84 zone32
386000
386500
387000
387500
388000
388500
3905500
3905000
3904500
3904000
3903500
3903000
3902500
3902000
3901500

1- التحليل العمراني للمدينة

1- 1 - الشبكة العمرانية لبلدية الشريعة:

تتكون بلدية الشريعة من تجمع رئيسي وهو مقر الدائرة والبلدية بالإضافة إلى التجمع الثانوي أولاد البهلول الواقع غرب التجمع الرئيسي الشريعة.

كما نجد عدد من المشاتي: كمشتة مشنتل، البراهمية، أولاد عبد الله، أولاد خليفة،...الخ.

يتوسط التجمع الرئيسي الشريعة المجال البلدي، يتموضع ضمن منطقة سهلية ذات انحدارات متوسطة، ويخترقه العديد من المحاور المهمة، وهي الطريق الوطني رقم 83 والطرق الولائية رقم 01 و 05، إضافة إلى مجموعة من الطرق التي تحقق عنصر الربط والاتصالية بمختلف الاتجاهات.

جدول رقم 15: يمثل القطاعات العمرانية الواردة في المخطط الساري المفعول:

التعيين	التجمع الرئيسي الشريعة	التجمع الثانوي أولاد البهلول
القطاع المعمر (UA)	563.90	/
القطاع المبرمج للتعمير على المدى القريب والمتوسط (UB)	55.00	/
قطاع التعمير المستقبلي (UF)	193.00	/

المصدر: المخطط التوجيهي الساري المفعول (الملف الخرائطي).

-جدل رقم 16 : يمثل تشخيص قطاعات التعمير للمخطط الساري المفعول:

التعيين	مساحة قطاع التعمير على المدى القريب والمتوسط		مساحة قطاع التعمير على المدى البعيد		مساحة القطاع المعمر (هكتار) 2013
	المساحة المستهلكة (هكتار)	المساحة المتبقية (هكتار)	المساحة المستهلكة (هكتار)	المساحة المتبقية (هكتار)	
التجمع الرئيسي	28.04	26.96	41.45	151.46	791.83

المصدر: من إنجاز ومعالجة الطالبان

2) الحظيرة السكنية:

-جدل رقم 17 : يمثل الحظيرة السكنية لبلدية الشريعة 2016:

التعيين	إحصاء 1998					إحصاء 2016				
	عدد السكان	عدد المساكن		معدل إشغال المسكن الخام	معدل إشغال السكن الصافي	عدد السكان	عدد المساكن		معدل إشغال المسكن الخام	معدل إشغال السكن الصافي
		المجموع	المشغولة				المجموع	المشغولة		
التجمع الرئيسي الشريعة	53731	6944	/	7.73	/	66587	11056	9686	6.02	6.87
التجمع الثانوي أولاد البهلول	1249	171	/	7.30	/	1511	314	256	4.81	5.90
مناطق التشتت (Z.E)	9772	1140	/	8.57	/	7686	2060	1163	3.73	6.60
البلدية	**64752**	**8255**	/	**7.84**	/	**75784**	**13430**	**11105**	**5.64**	**6.82**

المصدر: مصلحة الإحصاء للبلدية.

-جدل رقم 18 : يمثل التفصيل العام للحظيرة السكنية في بلدية الشريعة حسب الإحصاء العام لسنة 2016:

التعيين	البنايات	المشغولة	الشاغرة	استعمال مهني	المجموع
التجمع الرئيسي الشريعة	10345	9686	1134	236	11056

التجمع الثانوي أولاد البهلول	345	256	45	13	314
مناطق التشتت (Z.E)	2069	1163	520	377	2060
بلدية الشريعة	**12759**	**11105**	**1699**	**626**	**13430 مسكن**

المصدر: مصلحة الإحصاء للبلدية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بالموازنة مع تطور عدد السكان عبر السنوات، عرفت الحظيرة السكنية تطوراً كذلك غير أن مجال المقارنة لا يكون واضحاً إلا بحساب معدل شغل المسكن سواء الخام أو الصافي (وهو حاصل قسمة عدد السكان على الحظيرة السكنية إما الكلية أو المشغولة لكل سنة)، والملاحظ أن معدل المسكن الخام عرف انخفاضا ملحوظا بين إحصائي (1998 و 2008)، ولم يقل عن 7 أشخاص في المسكن الواحد سنة 1998، لينخفض إلى 6 أشخاص في المسكن الواحد سنة 2008، غير أن معدل إشغال المسكن الصافي مرتفع فوق 6 أشخاص في المسكن الواحد.

-جدل رقم 19 : يمثل البنايات الريفية: - وضعية برنامج السكن الريفي لبلدية الشريعة:

التعيين	عدد الإجمالي للسكنات	عدد السكنات المنتهية	عدد السكنات في طور الإنجاز	عدد السكنات الغير منطلقة
بلدية الشريعة	1719	1346	300	223

المصدر: القسم الفرعي للسكن والتجهيزات العمومية دائرة الشريعة 2014

3- التنظيم المجالي: من الناحية الطبيعية فإن موضع المدينة معرض لخطر الفيضانات، وبالرغم من إنجاز حاجز حماية، يحيط بالمدينة من الجهات الثلاث الجنوبية، الشرقية والشمالية، فإن مدينة الشريعة تعرف أمطارا كبيرة تسبب في عدة أخطار وما تعانيه أحياء المدينة من خلال السيول الجارفة التي أغرقتها في الأوحال، إثر انسداد قنوات الصرف الصحي وبالوعات المياه.

3-1-1- نمط ومورفولوجية المباني: من خلال معاينتنا الميدانية للنسيج الحضري لتجمع الشريعة، وجدنا أنه يتميز بتركيبة منظمة يغلب عليها السكن الفردي، مع وجود السكن الجماعي، والمرافق العمومية ، حيث تلعب شبكة الطرق الموجودة دورا مهما في ربط مختلف مناطق النسيج، وخلق نوع من الانسجام والتناسق بين مختلف مكونات المجال الحضري من إطار مبني، مساحات،...

3-1-1-1- الأنماط العمرانية:

- **أولا: الأنماط العمرانية التاريخية التلقائية القديمة:** وتتواجد في أغلب الأحيان في الكتلة العمرانية القديمة من المدينة وتحتوى على نسيج عمراني متصل يصعب تمييزه وهو نمط تخطيطي لا يستطيع أن يلبي المتطلبات الحالية للمدينة المعاصرة حيث تتعدد فيه المشاكل التخطيطية.

- **ثانيا: الأنماط العمرانية الحديثة والمعاصر:** وتتواجد في أغلب الأحيان عند أطراف الكتلة العمرانية للمدينة المعاصرة وقد ظهرت فيها بعض ملامح التغيير عن الأنماط التلقائية القديمة فهي تبدو أكثر تنظيما وتحقيقا للمتطلبات الحالية للمدينة.

- **ثالثا: الأنماط العمرانية العشوائية:** وتتواجد في أغلب الأحيان عند أطراف الكتلة العمرانية للمدينة القائمة، وهى لا تخضع لأي ضوابط أو قيود تحكم تخطيطها أو تسيطر عليها أو تنظمها، وهى تعاني من العديد من المشاكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

- **رابعا: الأنماط العمرانية الريفية:** وهى تتواجد عند أطراف الكتلة العمرانية للمدن القائمة أو قرب حدودها الخارجية، ويغلب عليها الأسلوب الريفي بكل مقوماته، وهى بيئات عمرانية متدهورة تخطيطيا وغير صحية تشكل بتواجدها خطرا بالغا على استقرار المدينة القائمة.

وقد سمحت لنا المعاينة الميدانية لمقر دائرة وبلدية الشريعة بتكوين فكرة واضحة عن ملامح النسيج الحضري القائم والمشكل أساسا من:

1- <u>السكن الفردي:</u>

أ- **السكن الفردي القديم:** وهو أصل النواة الاستعمارية ويشكل حاليا وسط المدينة، يتميز هذا النوع من السكن بسقف قرميدي ومبني بالحجر، وحالته تختلف مابين المتداعي (المتدهور) والمتوسطة بفعل الفترة التي بني فيها، كما نجد أن بعض المساكن التقليدية طرأت عليها بعض الترميمات.

ب- **السكن الفردي الحديث المنظم:** وهو الناتج عن مختلف التوسعات التي عرفها التجمع الحضري الرئيسي "الشريعة" في الفترة الأخيرة، وقد لعبت طبيعة الملكية العقارية في هذا النمط من أنماط السكن، حيث نجد: التحصيصات: - تحصيص النور 01 - تحصيص النور 02 - تحصيص النور 03 - تحصيص النهضة -تحصيص المنظر الجميل -تحصيص أول نوفمبر -تحصيص المستقبل- تحصيص النصر - تحصيص محمود الشريف - تحصيص الفجر - تحصيص الجرف - التحصيص البلدي رقم 01 - التحصيص البلدي رقم 2، بالإضافة إلى حي 250 مسكن .

بالإضافة إلى وجود تحصيصات مبرمجة تتمثل في:

- تحصيص لعجال عمر.

- تحصيص طريق المحدة

- تحصيص مبرمج 01.

- تحصيص مبرمج 02.
- تحصيص لمباركية.
- تحصيص طريف المستحية.

ج- السكن الفردي العشوائي: يتمثل في حي سوق الفلاح، أحمد بن على، شبوخي 1 و 2، ناجي ناجي، ابن باديس المنطقة المحصورة بين الطريق الوطني رقم 83 وتحصيص محمود الشريف، بالإضافة إلى حي البراهمية و لمباركية اللذان هما في طور الإنجاز.

السكن الجماعي:

السكن الجماعي هو نوع من المساكن الموجودة بشكل قليل بالتجمع الحضري الرئيسي "الشريعة" مقارنة بالسكن الفردي ونجده يتركز في:

- الجهة الشمالية جنوب مقر الدائرة شمال حي 250 مسكن، شرق حي سوق الفلاح، شرق الحي الوقائي لحي عبدي عبد الباقي وشمال تحصيص الجرف.

بالإضافة إلى وجود سكنات جماعية مبرمجة في:

- الجهة الجنوبية لمدينة الشريعة (منطقة النشاطات سابقا).
- شرق تحصيص النور 02.
- 750 مسكن جماعي في الجهة الشرقية الجنوبية لتحصيص النور 03.
- 50 مسن جماعي للأمن الوطني جنوب الحي الوقائي رقم 01.
- 110 مسكن جماعي بمحاذاة مقر سونلغاز الجديد منها 50 للأمن الوطني.

3-1-2- حالة البناء:

من الملاحظة الميدانية نميز ثلاث حالات للمباني وهي كمايلي:

أ- بنايات في حالة سيئة: وتتواجد هذه البنايات بشكل نقطي، مغطاة بالقرميد.

ب- بنايات في حالة متوسطة: ونسجل هذا النوع في معظم مجال هذا المركز وهي تحتاج إلى صيانة وطلاء كونها لا تعطي أي مظهر جمالي.

ج- بنايات في حالة جيدة:

وتتمثل في المباني المنجزة حديثا فيما يخص السكن الفردي، المباني الخاصة بالسكن الجماعي والتجهيزات العمومية.

4- المرافق والتجهيزات العمومية:

- المرافق الإدارية والخدماتية :

- مقر الدائرة
- (02) مقر البلدية
- (03) ملحق بلدي
- محكمة
- (02) مركز بريدي
- القسم الفرعي للسكن
- القسم الفرعي للفلاحة
- القسم الفرعي للتجهيزات العمومية
- القسم الفرعي للري
- القسم الفرعي للأشغال العمومية والبناء
- الديوان الوطني للتطهير
- مقر الضرائب
- المصلحة التقنية للبلدية
- الديوان الوطني للحبوب
- (02) مقر الحماية المدنية
- محطة نقل المسافرين
- المحافظة العقارية
- مسح الأراضي
- مقر سونلغاز
- الوكالة التجارية لقسمة الغاز والكهرباء
- مركز امتحان رخصة السياقة
- وكالة المراقبة التقنية للسيارات
- مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- مذبح
- مشتلة
- حظيرة البلدية

- (02) ملحق إداري
- وكالة تجارية لاتصالات الجزائر
- القسم الفرعي للغابات
- مقر الفرقة الإقليمية للغابات
- الوكالة المحلية للتشغيل
- الوكالة المحلية لدعم وتشغيل الشباب
- صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- بنك التنمية الريفية
- بنك التنمية المحلية
- (04) محطة خدمات
- (04) هوائيات اتصالات
- (02) بريد الجزائر
- مركز هاتفي
- موقف سيارات
- مفتشيه الضرائب
- مفتشيه التعليم الابتدائي
- مفتشيه التجارة
- فندف مغلق.

➥ - المرافق الأمنية:

- مقر أمن الدائرة
- مقر الدرك الوطني
- مقر الشرطة

➥ - المرافق التعليمية والترفيهية:

- التعليم الابتدائي: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 22 مدرسة ابتدائية.
- التعليم المتوسط: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 12 اكمالية.
- التعليم الثانوي: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 05 ثانويات.
- مكتبة البلدية.
-مركز التكوين المهني.
- دار الشباب.
- مكتبة البلدية .

➥ – المرافق التجارية:

- محلات تجارية
-(02) سوق مغطى
- سوق بلدي
- سوق أسبوعي
- سوق
- سوق الفلاح سابقا

➥ – المرافق الرياضية:

- قاعة متعددة النشاطات.
- (04) ملعب جواري
- ملعب بلدي
- قاعة متعددة النشاطات
- مركب رياضي
- مسبح.

➥ – المرافق الصحية:

- مستشفى
- المؤسسة العمومية للصحة الجوارية
- (03) مركز صحي
- (02) قاعة علاج

➥ – المرافق الدينية:

- (04) مقابر
- (13) مسجد

➥ المرافق المبرمجة:

- مدرسة ابتدائية
- إكمالية
- (3) ثانوية.
- مسجد + مدرسة قرآنية.
- مشروع وحدة أمن الطرقات.
- مشروع وحدة الشرطة القضائية.
- مقر الحماية المدنية.

- معهد التعليم المهني.
- معهد الزراعة الغذائية.
- إقامة جامعية.
- القسم الفرعي للفلاحة.
- مكتبة البلدية.
- أمن الدائرة.
- دار الصناعات التقليدية .
- مفر الفرقة الإقليمية للغابات.
- توسعة للمستشفى.
- عيادة متعددة الخدمات.
- (2) عيادة طبية خاصة.
- أمن حضري.
- (3) مساجد.
- محطة نقل حضري.

بالإضافة إلى العديد من المساحات المخصصة للتجهيزات العمومية ضمن التجهيزات الموجودة والمبرمجة.

5- التجمع الثانوي أولاد بهلول:

يقع التجمع الثانوي أولاد بهلول في الجهة الغربية للمجال البلدي، يتوسط المجال البلدي غرب التجمع الرئيسي الشريعة بحيث يبعد عنه بحوالي 2كلم.

يتموضع ضمن منطقة سهلية ذات انحدارات متوسطة، ويخترقه الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين الشريعة وخنشلة.

- **نمط مورفولوجية المباني:**

من خلال معاينتنا الميدانية للتجمع الثانوي أولاد بهلول جل السكنات ذو طابع فردي ريفي مع وجود بناية واحدة ذات سكن جماعي بمحاذاة الطريق الوطني رقم 83 في شكل مجمعات سكنية تتمثل في هنشير عجلة، مرجة أولاد بهلول، مرجة جمعة الوافي وهنشير عجلة تتميز في مجملها بتركيبة غير منضمة

متجمعة تارة ومبعثرة تارة أخرى على طول محور طريق بلدي الرابط بين الطريق الوطني رقم 83 والمدرسة الابتدائية المتواجدة في هنشير الهني.

6- المرافق والتجهيزات العمومية:

يتوفر التجمع الثانوي أولاد بهلول على:

- مدرسة ابتدائية

6-1 - المرافقق والتجهيزات العمومية المبرمجة:

- دار شباب

- قاعة علاج .

- التجهيزات الموجودة في المجال البلدي:

أ. التجهيزات التعليمية:

تتوفر المنطقة المبعثرة في بلدية الشريعة على 07 مؤسسات تعليمية خاصة بالطور الأول والثاني في كل من: حجر أم الناب، عبلة، الكريمة، أولاد ذياب، ذراع الدواميس، الطباقة المحدة، أولاد مسعود، مشتة صافي.

7- المجال الأخضر: ما يلاحظ على المحيط المعمر للتجمع الرئيسي الشريعة والتجمع الثانوي هو ندرة المساحات الخضراء والتي تعتبر وسيلة إيكولوجية ومكان للتنزه و راحة للسكان

8- مختلف الشبكات الحضرية:

-جدل رقم 19: يمثل شبكة الكهرباء والغاز:

التعيين	عدد المشتركين في خدمة الكهرباء	عدد المشتركين في خدمة الغاز	نسبة الاشتراك في خدمة الغاز %	نسبة الاشتراك في خدمة الكهرباء %
بلدية الشريعة	17148	11388	87	60

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم 2014

8-1- شبكة الطرق:

تتهيكل مدينة الشريعة بواسطة عدة محاور رئيسية، تضمن الاتصالية داخل وخارج إقليمها، وتتمثل أساسا في الطريق الوطني رقم 83 الرابط تبسة بخنشلة مرورا بمجال الدراسة، الطرق الولائية رقم 01 الرابط الشريعة ببلدية ثليجان و رقم 05 الذي يربط مجال الدراسة ببلدية الماء لبيض، كما نجد بعض الطرق البلدية والتي تربط المشاتي بالتجمع الرئيسي.

إن بلدية الشريعة وبالنظر إلى موقعها الجغرافي والإداري في غرب ولاية تبسة، فهذا سمح بمرور عدة طرق وطنية، ولائية و بلدية حيث نجد:

- الطريق الوطني رقم 83 (R.N.n°83) يربط بين تبسة – خنشلة.
- الطريق الولائي رقم 01 (C.W.n° 1) يربط بين الشريعة – بئر العاتر.
- الطريق الولائي رقم 05 (C.W.n° 1) يربط بين الشريعة – تبسة يؤدي إلى ثليجان والعقلة المالحة.

في حين تتمثل باقي شبكة الطرق لبلدية الشريعة من المسالك والطرق البلدية، والتي تلعب دورا كبيرا في خلق نوع من الاتصالية بين المشاتي والتجمعات الحضرية.

جدول رقم 20: شبكة الطرق

التعيين	شبكة الطرق (كلم)		
	طرق وطنية (كلم)	طرق ولائية (كلم)	طرق بلدية (كلم)
	12	18.5	75.2

المصدر: القسم الفرعي للأشغال العمومية والبناء لدائرة الشريعة.

ملاحظة:

- ازدواجية الطريق الوطني رقم 83 في طور الدراسة.

- يوجد اقتراح ترقية الطريق الولائي رقم 01 إلى طريق وطني.

- يوجد طريق محيطي حول مدينة الشريعة مبرمج.

8-2- شبكات الري:

شبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي:

يعد الماء المصدر الأساسي للحياة. لهذا فالهدف من هذا المخطط هو إعطاء الوضعية الحالية و المقترحة لبلدية الشريعة على المدى المتوسط و البعيد.

- تذكير بالمرحلة الأولى:

التجمع الرئيسي:

يتزود التجمع الرئيسي الشريعة من خلال 5 أنقاب أساسية:

-*- النقب الأول CH01BIS حاليا صبيبه المستغل معدوم حيث كان يمون الخزان 500م^3 الموجود في وسط المدينة عبر قناة ضخ قطرها 250مم مصنوعة من AC وكذلك الخزانين 2000+500م^3 عبر قناة ضخ قطرها 150مم مصنوعة من مادة FONTE.

-*- النقب الثاني CH02 يقدر صبيبه المستغل بـ 10 ل/ثا تنقل مياه هذا النقب في قناة مصنوعة من مادة FONTE لتمون مباشرة حي البراهمية.

-*- النقب الثالث CH04 حاليا صبيبه المستغل معدوم حيث كان يمون كل من الخزان 500م^3 الموجود في وسط المدينة في نفس القناة القادمة من النقب CH01BIS وكذلك الخزانين 2000+500م^3 عبر قناة ضخ قطرها 150مم مصنوعة من مادة FONTE .

-*- النقب الرابع CH05 يقدر صبيبه المستغل بـ 09 ل/ثا تنقل مياه هذا النقب في قناه مصنوعة من مادة FONTE ذات قطر 150مم نحو محطة إعادة الضخ ومن ثم نحو الخزانان 2*1000م^3 .

-*- النقب الخامس CH06 يقدر صبيبه المستغل بـ 35 ل/ثا تنقل هذه المياه عبر قناة ضخ قطرها 250مم مصنوعة من مادة FONTE نحو الخزانان 2*2000م^3 .

التوزيع: يتم التوزيع ابتدءا من هذه الخزانات المذكورة نحو التجمع العمراني الشريعة في قنوات مصنوعة من مواد مختلفة AMC– AC– PVC– PEHD ذات أقطار مختلفة تتراوح ما بين 40 و 350 مم.

الشبكة فيها ما هو في حالة جيدة وفيها ما هو في حالة سيئة تحتاج إلى تجديد.

*** التجمع الثانوي:**

-**الموارد المائية:** بالنسبة للتجمع الثانوي أولاد بهلول فإنه يحتوي على نقب متوقف حاليا CH01.

- **التزود:** يتزود التجمع الثانوي بالمياه الصالحة للشرب من خلال قناة قطرها 150مم مصنوعة من مادة FONTE قادمة من النقب CH01BIS المارة بمحطة الضخ نحو الخزانان 2000+500م^3 .

- **التوزيع:** يتم التوزيع بالمياه الصالحة للشرب بطريقة عشوائية دون أية دراسة مسبقة.

*** مناطق التشتت:** هناك خزان بسعة 300م^3 يزود مناطق التشتت عبر قناة ضخ قادمة من النقب CH01.

8-3- الوضعية الحالية في مجال الصرف الصحي:

- التجمع الرئيسي الشريعة: إن شبكة الصرف الصحي في التجمع الرئيسي من النوع الأحادي ذات أقطار مختلفة تتراوح مابين (Ø300 و Ø 1000) مم ، مصنوعة من الإسمنت المضغوط تصب مياه الشبكة في المجمع المائي ومن ثم في وادي الشريعة وعليه نقترح مايلي:

- إنشاء محطة لتصفية المياه المستعملة و ذلك للحد من تلوث وادي الشريعة الكبير حفاظا على البيئة و منع الفلاحين من السقي بهذه المياه الملوثة بما أن المياه المصفاة توجه لسقي الأراضي الفلاحية.

- التجمع الثانوي:

نظرا لعدم وجود مخطط مدروس والربط العشوائي للتجمع الثانوي أولاد بهلول فإن الشبكة تحتاج إلى تجديد.

الفيضانات:

نظرا لكثرة الأودية والشعاب التي تتميز بها المنطقة أدت إلى خلق خطر كبير على المحيط العمراني لذلك تم إنجاز خندق حماية للتفادي من هذه الظاهرة الخطيرة.

تبقى منطقة في الجهة الشمالية معرضة للفيضانات وذلك نظرا لنسبة الانحدار المنعدمة

- حساب احتياجات السكان في مجال التزود والتخزين:

احتياجات الماء:

يتم حسابها عن طريق كمية المياه المستهلكة لكل فرد وعدد السكان الموجود خلال الطور المتوسط والبعيد

- الكمية المتوسطة اليومية (ل/ثا) Qmoyj

$$Qmoyj = D \times N$$

حيث أن: N : يمثل عدد السكان الموجود

D : يمثل الكمية المستهلكة خلال يوم واحد.

- الكمية القصوى اليومية (ل/ثا) : Qmaxj

$Qmaxj=Qmoyj.Kj$ حيث $1.4 \leq Kj \leq 1.2$ نأخذ $Kj = 1.2$

- الكمية الساعية (ل/ثا) : Qh

$$Qh = (Qmaxj \times kh)/24$$

$$Kh= \alpha_{max} \times \beta_{max}$$

α_{max} معامل متغير حسب المستوى المعيشي للسكان و ينحصر بين $1.2 < \alpha_{max} < 1.4$ و نأخذ α_{max} يساوي 1.3

كما هو مبين في الجدول التالي. : متغير حسب عدد السكان β_{max}

Population	< 1000	1500	2500	4000	6000	10000	20000	>50000
β max	2	1.8	1.6	1.5	1.4	1.3	1.2	1.15

- تدفق الذروة

$$Qp=Qmoyj \times Kp$$

$Kp = Kj \times Kh$

- العوائق الطبيعية والاصطناعية:

هي العناصر التي تشكل عائقا أمام التعمير من خلال مجالاتها الأمنية التي تحد من استخدام الأرض قانونيا، وهذا من أجل التوازن البيئي والحيوي للأشخاص وكذلك من أجل تفادي استخدام الأفراد بصفة قانونية لهذه المساحات التي تتعارض مع حياتهم في أغلب الأحيان، وكل هذا يندرج ضمن القواعد العامة للتهيئة والتعمير والمنصوص عليها في القانون 29/90 المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/04.

بحيث يوجد نوعان من العوائق، وهما:

- ❖ العوائق الطبيعية: (كالغابات، البساتين ، الأودية،...) .
- ❖ العوائق الاصطناعية: (كخطوط الكهرباء، أنبوب الغاز، الطرق خارج التجمعات العمرانية،...).

إذ تحدد أدوات التهيئة والتعمير التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية كما تضبط توقعات التعمير وقواعده، وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة والبنايات المواجهة للاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتجدد أيضا شروط التهيئة والبناء للوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

وفي هذا الإطار تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للأخطار التكنولوجية (خطوط كهربائية، أنبوب الغاز الطبيعي،....)، حيث تخضع المجالات الواقعة ضمنها للمنع من البناء، ومن هنا لابد من تحديد مختلف الأخطار الطبيعية والتكنولوجية المتواجدة على مستوى بلدية الشريعة.

9- مساحات المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية:

تطبيقا لأحكام المادة 4 من القانون 04-05 المعدلة لأحكام المادة 11 من القانون 29/90؛ والتي تنص على "**تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير ، وتخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم**".

"تعرف المناطق المعرضة للأخطار التكنولوجية عن طريق أدوات التهيئة والتعمير التي تحدد محيطات الحماية المتعلقة بها طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما".

وفي هذا الصدد فإن المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية على مستوى بلدية الشريعة هي:

- خطر قناة الغاز الطبيعي.
- خطر الخط الكهربائي متوسط الضغط
- خطر حرائق الغابات.
- خطر الفيضانات

"تشكل الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة منظومة شاملة تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين، وبإشراك المواطنين ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه القانونية".

"تشكل أخطارا كبرى تتكفل بها ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى والتي تتمثل في:

- الزلازل والأخطار الجيولوجية.
- الفيضانات
- حرائق الغابات
- الأخطار الصناعية و الطاقوية
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري،....

المادتين 9، 10 من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

خلاصة الفصل:

في نهاية هذه الدراسة الشاملة لمدينة الشريعة استنتجنا أن التطور العمراني للمدينة مر بمراحل مهمة إلا أن العامل الإداري المتمثل في الترقية الإدارية إلى مقر دائرة كان له دور رئيسي في التطور السريع للمدينة.

وكذلك شهدت المدينة تباين ملحوظ في تزايد السكان عبر مراحل تطورها و ما زاد ذلك إن مدينة الشريعة تحتل موقعا استراتيجيا هاما كونها تمثل نقطة ربط وهمزة وصل بين مختلف الجهات والمناطق المحيطة بها.

الفصل الثالث

التقييم والاقتراحات

مقدمة الفصل:

يعتبر مركز مدينة الشريعة القلب النابض والمرآة التي تعكس صورة وهوية المدينة و الفضاء الذي يجذب سكان المنطقة والمدن المجاورة و بالتالي يعطي لها ديناميكية و يزيد من حركة التدفقات والتي تنتج من خلال نوعية الخدمات و التجهيزات وكذالك تركز مختلف الوظائف على مستوى المركز حيث يتجسد كل هذا بمرور المحورين والمتمثلان في الطريق الوطني رقم (83) و الطريق الولائي رقم (01)، وقد شهد هذا المجال الحساس عدة تدخلات عشوائية افقدته صورته وحيويته بالإضافة إلى تدهور النسيج الحضري به ،مما يستوجب التدخل السريع على هذا المجال وقبل البدء في عملية التدخل يجب المرور بالدراسة التحليلية للوضع الراهن للمركز حيث تعتبر أمرا ضروريا لما لها من أهمية في معرفة المشاكل الحقيقية للوقوف على مسبباتها وبالتالي تقديم تهيئة أو تدخل يكون في المستوى الأنسب لتلك المشاكل.

المبحث الأول دراسة تحليلية ومشاكل مجال الدراسة:

المطلب الأول: تحليلية لمركز مدينة الشريعة:

1. معايير تحديد مركز المدينة:

- يعتبر مركز مدينة الشريعة النواة الأولى لقيام المدينة حيث يمثل المركز الاستعماري .
- المركز يتميز نوعا ما بالتجانس في شكل جزيرات التي تأخذ شكل هندسي منتظم مثل :المربع، المستطيل، المثلث في بعض الحالات.
- تتميز البنايات في المركز بخصائص مختلطة بين النمط الاستعماري و التقليدي و الحديث. و هي قد تكون موجهة للسكن أو عبارة عن تجهيزات و مرافق و إجمال ارتفاع هده البنايات يتراوح بين الطابق الأرضي (R) ←(R+2).
- نسجل في المركز نقص في المساحات الخضراء التي تخدم المدينة ككل و هي غير مهيأة .
- تركز الوظيفة التجارية و الإدارية على المحورين مما يجعلهما سببا في تجمع و تركز السكان في المنطقة.
- مجال الدراسة يتميز بحركة مرور كبيرة خاصة على المحورين.

2. موقع مركز مدينة الشريعة[1]:

يتواجد المركز القديم في وسط المدينة تقريبا

- ❖ من الشمال : نهج دبايلية السعيد.
- ❖ من الجنوب: نهج 20 أوت.
- ❖ من الشرق : نهج مراحي بشير
- ❖ من الغرب: نهج فرحي الطاهر.

تقدر مساحته بـ : 24هكتار.

3. الروابط:

- و هي عبارة عن المحاور الميكانيكية الرئيسية الموجهة و هما يمثلان محورين هامين جدا للمنطقة العمرانية و على جانبيهما يوجد تجارة و خدمات مختلفة.
- على طرف هذه الطرق الرئيسية تتركز أهم التجهيزات التي تخدم المدينة بأكملها و المتمثلة في :

[1] –التقرير التوجيهي لمخطط التهيئة و التعمير 2011 .

- مكتب البريد.
- مسجد و ثلاث مدارس ابتدائية ومتوسطة .
- مساحة خضراء عمومية.
- مقرالشرطة.
- مركز صحي.
- حضيرة مديرية الري.
- نادي الشرطة .
- سوق مغطى .
- مديرية الضرائب.
- حضيرة مديرية البناء و الأشغال العمومية.
- مقر الحرس البلدي.
- مقر الجمارك.

4. خطة المركز:

إن مركز مدينة الشريعة يتميز بمخطط شطرنجي ، الذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية، حيث يتميز بتقاطع طرق عمودية و طرق أفقية ليشكل جزيرات بشكل مربع أو مستطيل تتواجد بها مختلف البنايات ، و بالتالي تمثل هذه الطرق هيكل المجال، و يمثل الطريق الوطني رقم 83 و الطريق الولائي رقم 01 المحورين الرئيسيين للمركز.

5. الدراسة السكانية:

1.5– عدد السكان: بلغ عدد سكان المركز حسب تقرير سنة2011ب 2845نسمة.

2.5– التركيب العمري و النوعي للسكان:

من خلال الجدول الموالي الذي يمثل التركيب العمري و النوعي لسكان مركز المدينة، يمكن استخراج الفئات العمرية التالية:

- **الفئة الأولى:**0 – 14 سنة: بلغ عدد السكان في هذه الفئة 829 ن أي بنسبة 29.14 %

من مجموع سكان المركز، هذه الفئة تمثل "الفئة المستهلكة" في المجتمع.

- **الفئة الثانية:** 15 – 60 سنة: بلغ عدد السكان 1763ن أي بنسبة 61.96% من مجموع سكان المركز و الملاحظ ارتفاع النسبة في هذه الفئة التي تمثل الشريحة النشطة في المجتمع .
- **الفئة الثالثة:** أكثر من 60 سنة: تمثل هذه الفئة الشريحة المستهلكة الثانية في المجتمع، بلغ عددها 253 أي بنسبة 8.89% من مجموع سكان المركز.

أما بالنسبة للتركيب النوعي قسمت الفئات كما يلي :

- **الفئة الأولى:** 0–14 سنة: بلغ عدد الذكور 436ن بنسبة 15.32% من مجموع سكان المركز، فيما بلغ عدد الإناث 392ن بنسبة 13.85% من مجموع سكان المركز.
- **الفئة الثانية:** 15–60 سنة: بلغ عدد الذكور 918ن بنسبة 32.26% من مجموع سكان المركز، فيما بلغ عدد الإناث 845ن بنسبة 29.70% من مجموع سكان المركز.
- **الفئة الثالثة:** أكثر من 60 سنة: بلغ عدد الذكور 113ن بنسبة 3.87% من مجموع سكان المركز ، فيما بلغ عدد الإناث 140ن بنسبة 4.92% من مجموع عدد سكان المركز.

من خلال تحليل الإحصائيات المختلفة للفئات الثلاثة بالنسبة للتركيب النوعي و التركيب العمري نلاحظ انخفاض في نسبة كبار السن في المقابل ارتفاع فئة الشباب هذا ما ينتج مجتمع فتي و منتج.

الجدول رقم(21) : التركيب النوعي و العمري لسكان مركز مدينة الشريعة.

الفئات		ذكور	إناث	**المجموع العمري**
0 – 14 سنة	العدد: النسبة % :	436 15.32	392 13.81	829 29.14
15 – 60 سنة	العدد: النسبة % :	918 32.26	845 29.70	1763 61.96
+ 60 سنة	العدد: النسبة % :	113 3.97	140 4.92	253 8.89
المجموع النوعي	العدد: النسبة % :	1467 51.56	1378 48.43	2845 100

المصدر: مخطط شغل الأراضي+معالجة الطالبان

الشكل رقم (03): يمثل التركيب النوعي والعمري لسكان مركز مدينة الشريعة :

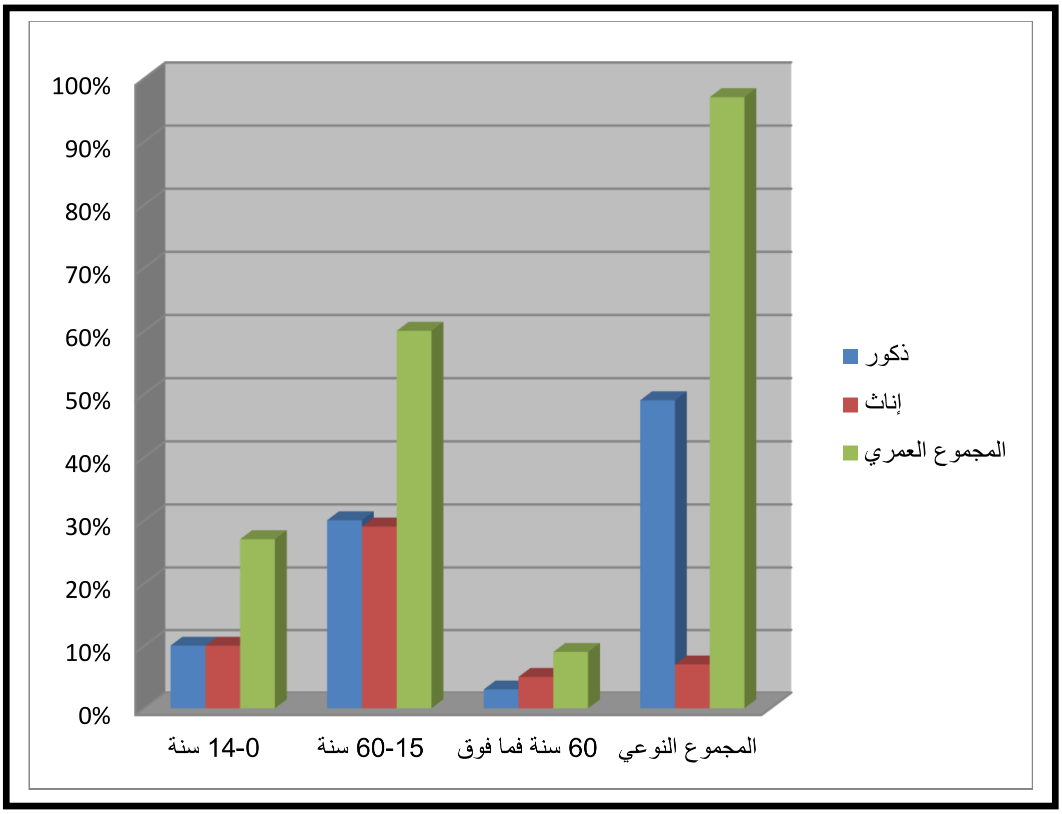

من خلال المنحنى نلاحظ تذبذب بين مختلف الأعمار أما النسبة السائدة هي الفئة (15-60) سنة .

3.5- التركيب الفردي للسكان:

من خلال مختلف النتائج الواردة في الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة المتمدرسين و الفئة العاملة على مستوى مركز المدينة ، هذا ما يعكس مستوى التحضر العالي في المنطقة .

الجدول رقم (22) : الحالة الفردية لسكان المركز.

الحالة الفردية	صغار السن	المتمدرسين	غير متمدرسين	النساء العاملات	المشتغلين	المتقاعدين	البطالين
عدد السكان	272	814	08	625	502	134	490

النسبة%	9.57	28.61	0.26	21.95	17.66	4.69	17.24

المصدر : مخطط شغل الأراضي + معالجة الطلبة

الشكل رقم (04): التركيب الفردي لسكان المركز:

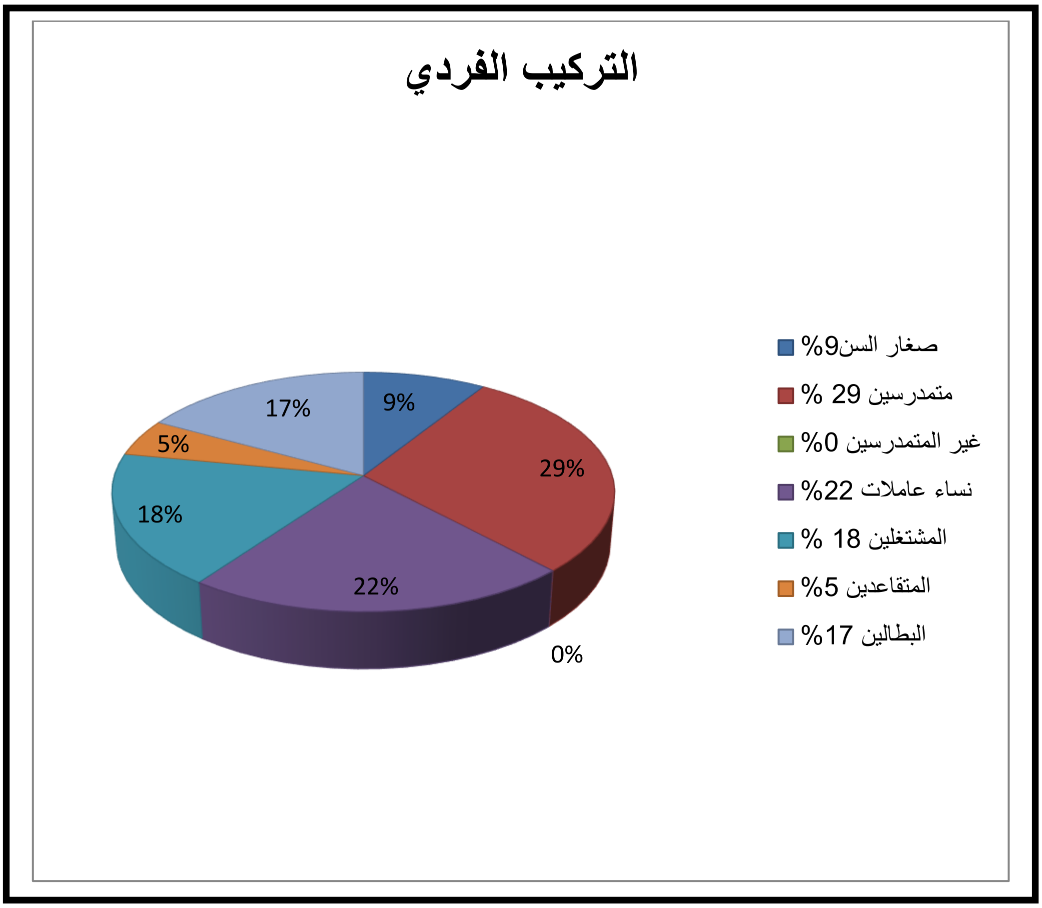

4.5- نسبة التمدرس :

بلغ عدد المتمدرسين في مختلف الأطوار التعليمية 814 متمدرس بنسبة 28.61% من مجموع سكان المركز ، منهم 48.53% ذكور و 51.47 % إناث من مجموع المتمدرسين في المركز ، كما نلاحظ من خلال الجدول الموالي ارتفاع نسبة المتمدرسين في الطور الابتدائي :

جدول رقم (22): توزيع المتمدرسين عبر الأطوار التعليمية المختلفة.

الطور	الإبتدائي		المتوسط		الثانوي		التكوين المهني		الجامعي		المجموع
الجنس	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	-

العدد	163	205	106	95	77	63	09	08	59	28	813
نسبة النوع%	20.08	25.18	12.6	11.6	9.45	7.8	1.1	0.98	7.3	3.43	100
نسبة العدد	45.27		24.63		17.2		2		10		100

المصدر: مخطط شغل الأراضي + معالجة الطلبة

5.5- النشاط الإقتصادي لسكان المركز :

يبلغ عدد السكان العاملين في المركز 502 عامل أي بنسبة 17.66% من مجموع سكان المركز و الملاحظ من خلال الإحصائيات أن معظمهم يشتغلون في قطاع الخدمات " 52.94 % " و التجارة "30.94%" من مجموع العالمين بالمركز، أما بالنسبة للجنس فنسبة النساء العاملات بالمركز لا يتجاوز " 19.40 % " من مجموع المشتغلين.

أولا- الدراسة العمرانية لمركز مدينة الشريعة:

1.الدراسة السكنية:

السكن هو الوظيفة الأساسية للمجال الحضري بشكل عام و يعتبر أهم الملامح الرئيسية في مورفولوجية المدينة. رغم وجود العديد من التجهيزات الإدارية و النشاطات التجارية
المختلفة.حيث تهد ف الدراسة السكنية إلى الحصول على نسيج حضري متجانس و منظم و كذا تحسين الإطار المعيشي عن طريق التدخل على المناطق السكنية الموجودة و التي تحتاج إلى مختلف عمليات التدخل على النسيج الحضري.

1.1- الأنماط السكنية:

التركيبة السكنية بمركز المدينة تتمثل في نوع واحد من السكن و هو السكن الفردي.

السكن الفردي :

يمثل النوع الأكثر تكيف مع حياة سكان المنطقة، و الذي يستوفي مبدأ الحرمة، و هو النوع الوحيد الموجود في المركز، و من خلال تحليل الخصائص العمرانية و المعمارية للإطار المبني تظهر لنا 3 أنماط للسكن الفردي في المنطقة:

• **النمط الإستعماري:** يتواجد على طول الطريق الوطني رقم 83 ما يجعل منها منطقة جذب للسكان و مواطني المدينة ، كذلك لتواجده في مركز المدينة، هذا النمط حافظ على نفس الخصائص المورفولوجية القديمة التي تعود إلى الفترة الإستعمارية:

- استعمال الحجارة كمادة بناء .
- الأسقف بالقرميد مع وجود فناء داخلي.

الصورة رقم(01):مسكن فردي

المصدر: إنجاز الطالبان.

• **النمط التقليدي:** نلمس من خلال النسيج الحضري للمركز بعض التجانس خاصة على مستوى بعض الشوارع، حيث نلاحظ بعض التنظيم و التراص على مستوى الفضاء المبني ، يتميز هذا النمط بـ:

- مواد البناء المستعملة هي الحجارة أو الطوب.
- الأسقف بالبلاط أو القرميد .
- السكنات بطابق واحد مع وجود فناء داخلي .
- الحالة الفيزيائية لها بين المتوسط و السيئ.

الصورة رقم(02): مساكن فردية

نمط التحصيصات: هي سكنات أنجزت وفقا لدراسات المصالح العمرانية ، و استخدمت فيها مواد بناء مطابقة لشروط البناء مثل الخرسانة المسلحة، ارتفاعها يتراوح بين طابقين إلى ثلاثة، و هي في حالة جيدة .

الصورة رقم(03): مسكن حديث يمثل نمط التحصيصات.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الجدول رقم(23): أنماط السكن في مركز المدينة :

نمط السكن	العدد	النسبة
تقليدي	264	48.52
استعماري	12	2.20
التحصيصات	268	49.26
المجموع	544	100

المصدر: مخطط شغل الأراضي+ معالجة الطلبة و ملاحظة ميدانية

الشكل رقم (05): أنماط السكن في مركز المدينة:

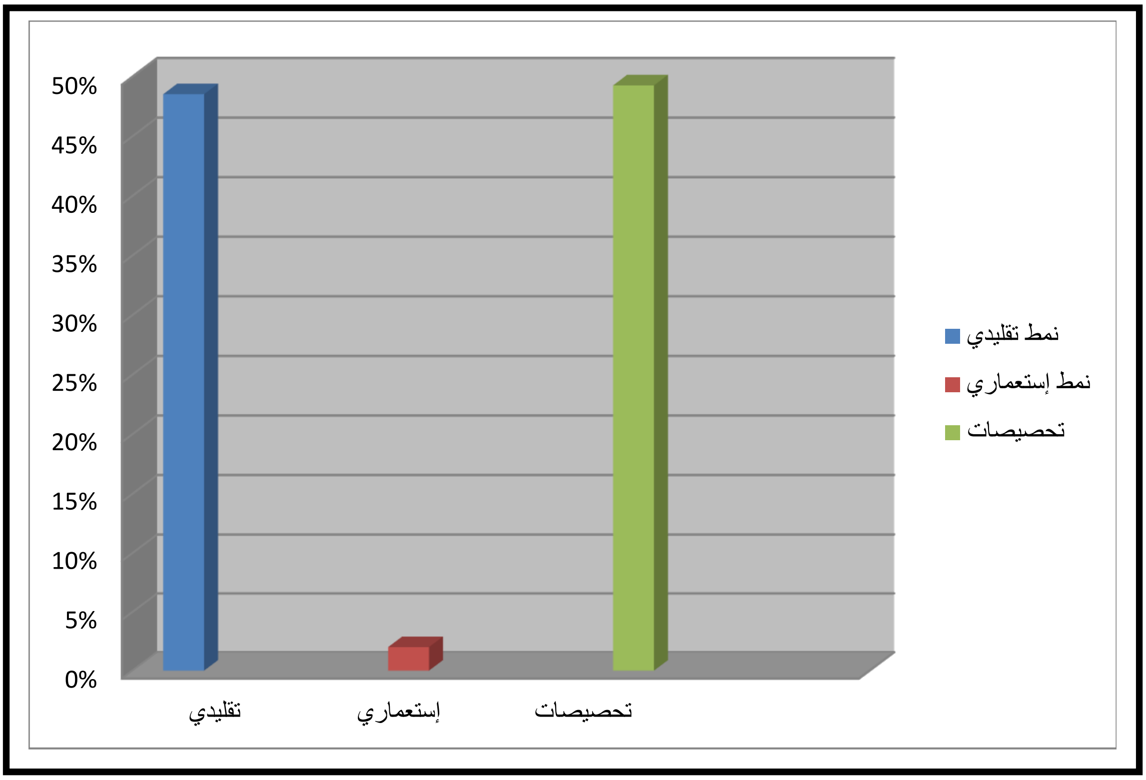

من خلال المنحنى نلاحظ أن النمط الغالب هو النمط التقليدي و التحصيصات أي بنسبة 48.52% و 49.26%.

2.1- الحالة العقارية للسكنات :

ملكية المساكن تلعب دورا هاما في عمليات التهيئة ، إذ أنها تقف حاجزا أمام مختلف التدخلات على النسيج المبني، و الملكية الخاصة تبقى دائما تعرقل التصرف في المساحات العقارية التي تعطي لصاحب المبنى حرية التصرف من ترميم و إصلاح و إعادة البناء ، و قد بين التحقيق الميداني و كذلك الإطلاع على مخطط شغل الأراضي مايلي:
أن معظم المساكن في مركز المدينة هي ذات ملكية خاصة ، و نخص بالذكر المساكن التقليدية و الإستعمارية القديمة و التي استحوذ عليها سكان المنطقة بعد خروج المعمرين ، و هي من المشاكل التي تعاني منها مديرية مسح الأراضي و الخاصة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة ، رغم أن المنطقة تحوي مختلف التجهيزات و النشاطات الأمر الذي يجعل من الصعب اقتراح عمليات الصيانة و التدخل على هذه السكنات ، و هي من أسباب تخلف المركز.
أما الملكية العمومية تنفرد بها مختلف المرافق و التجهيزات.

3.1- خصائص الفضاء المبني:

1.3.1- معامل شغل الأرض cos ، و معامل استغلال الأرض ces :

تحصل نسبة معامل استغلال الأرض ces إلى أن معظم المساحات العقارية مبينة، هذا ما يبرر غياب المساحات الخارجية و المساحات الخضراء و كذلك مواقف السيارات .

أما معامل شغل الأرض يتراوح بين 0.9 إلى 1.8 و هذا ما يبرز الاختلاف بين مستويات البناء في المركز.

2.3.1- ارتفاعات المباني :

بلغ عدد السكنات الإجمالي بالمركز القديم لمدينة الشريعة 605 سكن ، منها 426 سكن ذو طابق أرضي أي بنسبة 70.49% من إجمالي الحضيرة السكنية في المركز ، و هي تمثل السكنات التقليدية و السكنات التي في طور الإنجاز

الجدول رقم (24) : توزيع السكنات حسب مستويات الإرتفاع :

الارتفاعات	RDC	R+1	R+2	المجموع
العدد	426	159	20	605
النسبة%	70.41	26.28	3.31	100

المصدر : مخطط شغل الأرض.

شكل رقم(06) : توزيع السكنات حسب مستويات الارتفاع

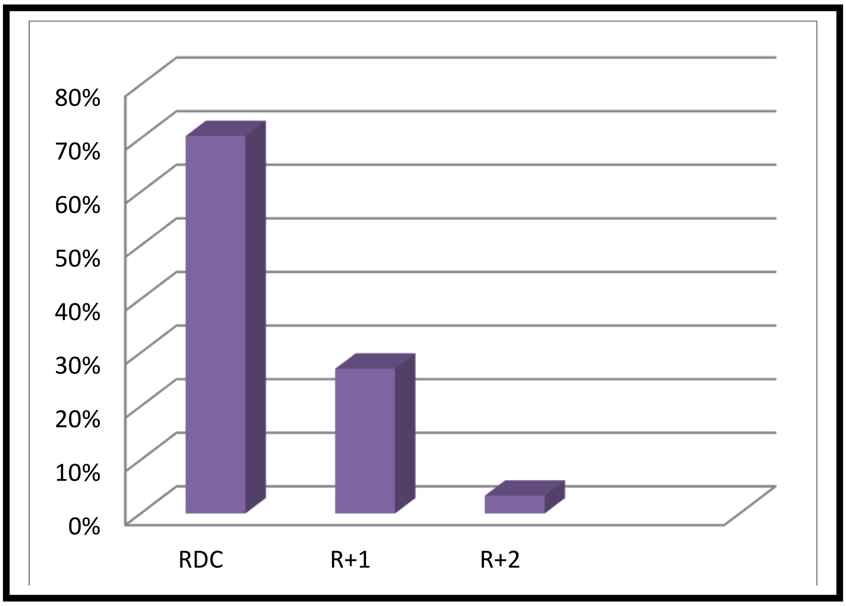

3.3.1- مواد البناء المستعملة:

تتمثل عموما في الخرسانة المسلحة و اللبنات (parpaing) ، أو brique بالنسبة للتحصيصات ، أما السكنات التقليدية فاستعملت الحجارة و رمل الواد المتواجد بالمنطقة ، هذه الأخيرة تمثل 50.99% .

الجدول رقم (25): توزيع السكنات حسب مواد البناء :

مواد البناء	الخرسانة	الحجارة	المجموع
العدد	308	297	605
النسبة %	50.91	49.09	100

المصدر : مخطط شغل الأراضي.

شكل رقم (07):توزيع السكنات حسب مواد البناء

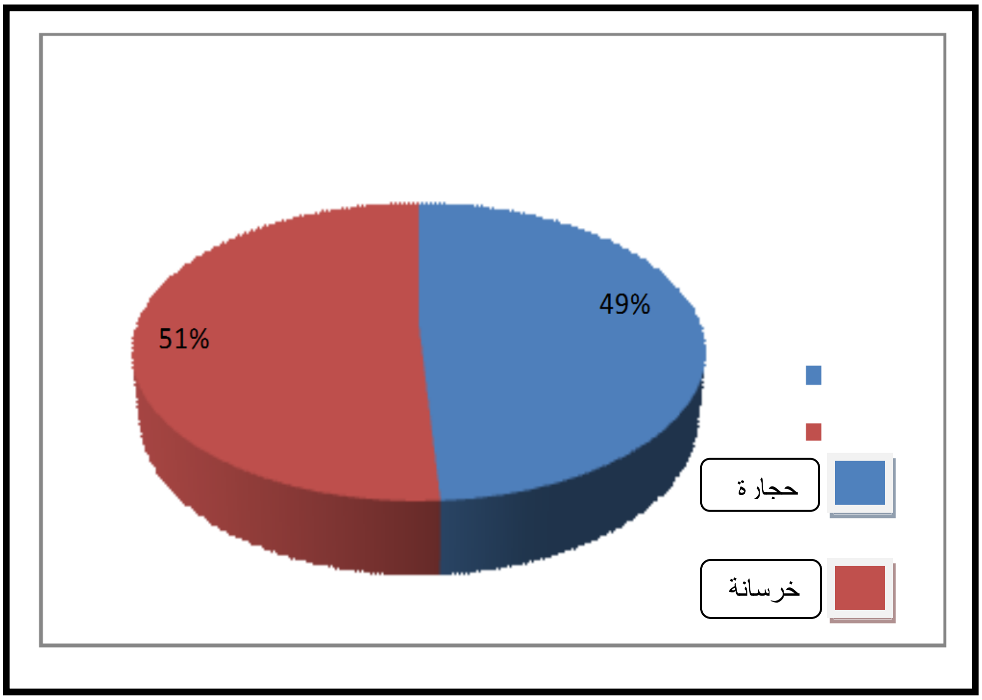

4.3.1- نوعية الأسقف : أغلبية السكنات مغطاة إما ببلاطة الخرسانة أو القرميد ، كما توجد نسبة ضعيفة من السكنات المغطاة بالقصدير تمثل 0.75 %

الصورة رقم(04): تمثل نوعية الأسقف.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الجدول رقم (26) : توزيع السكنات حسب نوعية الأسقف :

نوعية الأسقف	بلاطة الخرسانة	القرميد	المجموع
العدد	308	297	605
النسبة %	51.91	49.09	100

المصدر : مخطط شغل الأراضي.

5.3.1- حالة المباني[1]:

في إطار دراسة حالة المباني نأخذ بعين الاعتبار قابلية المساكن للاستثمارية، كما نأخذ بعين الاعتبار مواد البناء و الحادثة و القدم :

- المباني في الحالة الجيدة تمثل عموما السكنات الجماعية و التحصيصات .
- المباني في حالة المتوسطة تمثل البنايات التي تحتاج إلى عمليات صيانة و تحسين للمظهر الخارجي.
- المباني في حالة سيئة و هي المباني التي أصبحت غير صالحة للاستعمال، و تشكل خطر أصحابها.
- المباني المخربة هي المساكن التي آلت للسقوط تنعدم فيها شروط الحياة و الشروط الأمنية ، و تستدعي هدمها فورا .

[1] – مخطط شغل الاراضي.

الصورة رقم(05): مساكن فى حالة رديئة جدا.

المصدر :إنجاز الطالبان.

الصورة رقم(06): مسكن فى حالة جيدة.

المصدر :إنجاز الطالبان.

الجدول رقم(27): توزيع السكنات في المركز حسب الحالة الفيزيائية .

الحالة	جيدة	متوسطة	سيئة	مخربة	المجموع
العدد	291	186	117	11	605
النسبة%	48.09	30.74	19.34	1.83	100

المصدر : مخطط شغل الأراضي.

الشكل (08): حالة المباني بمركز المدينة:

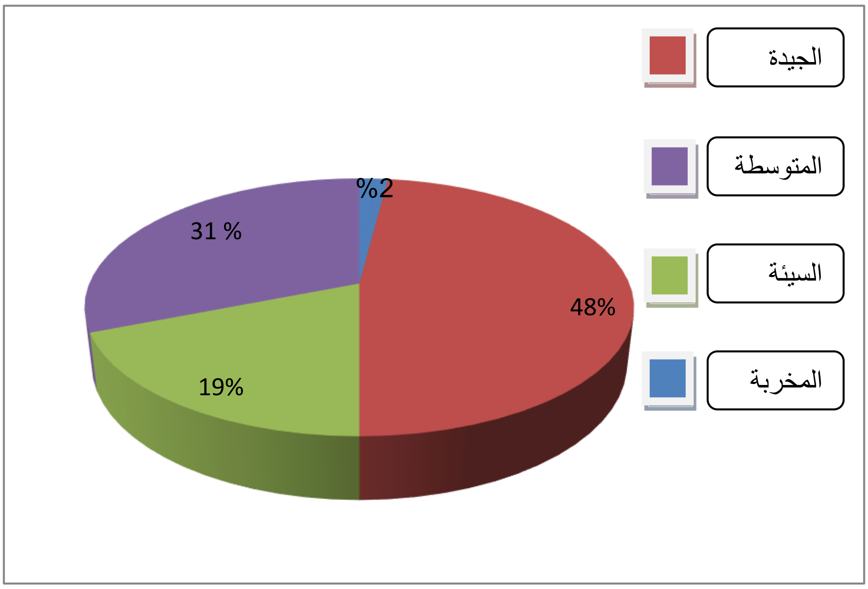

6.3.1- استعمال المباني[1]:

ندرس استعمال المباني من حيث الوظيفة، من مجموع 605 مبنى في مركز المدينة نجد 523 مستخدمة للسكن و الباقي أي 82 بناء إما محلات أو غير مستغلة أي بنسبة 3.80%.

4.1- خصائص الفضاء السكني:

معاملات الإسكان :

- **معدل شغل السكن T . O . K** : تقدر قيمة المعدل على مستوى المركز 5 أفراد / السكن ، تبقى هذه القيمة أقل من المعدل الوطني الذي يمثل 6 أفراد/ السكن ، و من خلال هذه النتائج فإن المساكن كافية للسكان كما لا يوجد اكتظاظ للسكان على مستوى السكن الواحد.

[1] -مخطط شغل الأراضي.

- **معدل شغل الغرفة T.O.L**: بالمقارنة مع معيار الخاص ب O.M.S المتمثل في قيمة محصورة بين 1.50 و 2.24 فرد / الغرفة و هي القيمة المقبولة ، فإن قيمة المعدل على مستوى المركز لا يتجاوز قيمة 2.15 فرد/ الغرفة ، و من هنا يمكن القول أن المنطقة لا تعاني من اكتظاظ للأفراد على مستوى الغرف.
- **الحجم المتوسط للمساكن T.M.L** :من خلال هذا المعامل تأخذ بعين الإعتبار عدد الغرف و عدد المساكن من أجل معرفة متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد ، و عموما يتراوح T.M.L في المركز بين 2.35 و 3.23 غرفة/المسكن، و الحجم المتوسط للمساكن يقدر ب 2.59 غرفة / المسكن.

2- **التجهيزات:**

تلعب التجهيزات دورا كبيرا في إضفاء الحركة الديناميكية داخل الحي و تجعله نقطة جذب و تجمع من طرف سكان المنطقة و المدن المجاورة، حيث يضم مجال الدراسة مجموعة معتبرة من التجهيزات و هذا باعتباره مركز المدينة.

1.2- أنواع التجهيزات : يمكن تصنيف هذه التجهيزات كالاتي :

1.1.2- التجهيزات التربوية و التعليمية:

يتضمن مجال الدراسة مرافق و تجهيزات تربوية تعليمية بمختلف ال؟أطوار و نذكر منها:

ثلاث إبتدائيات ابتدائية عبيد عبيد, إبتدائية مالك محمد علي، وإبتدائية الحياة هذه الأخيرة تعتبر أقدم إبتدائية في المدينة وتوجد كذلك في منطقة الدراسة متوسطة زرفاوي محمد زروق تتواجد بمحاذاة الطريق الوطني رقم(83)، و يطل مدخل المدرسة على واجهة الطريق ، لما له من تأثيرات سلبية على أمن و سلامة التلاميذ .

الصورة رقم(07): متوسطة زرفاوي محمد زروق.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الصورة رقم (08): إبتداية الحياة.

المصدر: إنجاز الطالبان.

2.1.2- التجهيزات الأمنية:

و تتمثل في التجهيزات الأمنية التي تعمل على توفير الحماية للمواطنين و هي متوفرة على مستوى مجال الدراسة بنسبة معتبرة نذكر منها:

، مقر الأمن الحضري، والحرس البلدي.

3.1.2- التجهيزات الإدارية و الخدماتية

تعتبر العامل الأساسي الذي يبرز الوظيفة الإدارية و الخدمية و المالية على مستوى المركز،بحيث تضفي ديناميكية خاصة على المركز باعتباره منطقة التقاء و احتكاك السكان ، و هي متوفرة و متمركزة بقوة في منطقة الدراسة خاصة داخل النسيج الحضري و تتمثل هذه التجهيزات في:

- البريد و المواصلات .
- مديرية مسح الأراضي.
- مديرية الري .
- فرع مفتشية التربية .
- سونالغاز .
- مديرية الأشغال العمومية .
- مديرية الغابات .
- مفتشية الضرائب .

الصورة رقم(09): مقر بريد

المصدر: إنجاز الطالبان.

الصورة رقم (10): المؤسسة العمومية للصحة الجوارية.

المصدر: إنجاز الطالبان.

4.1.2- التجهيزات التجارية و المالية:

تتمثل الوظيفة الحيوية للمجال الحضري و هذا للدور الإيجابي الذي يظهر من خلال توفير المواد الاستهلاكية لسكان المركز و المدينة ككل ، من هذه التجهيزات نذكر : سوق اللحوم و محلات تجارية .

الصورة رقم (11): سوق مغطى للحوم.

المصدر: إنجاز الطالبان.

5.1.2- التجهيزات الدينية الثقافية و الروحية:

تتوزع بنسبة ضئيلة بالمقارنة مع باقي التجهيزات التي يحتوي عليها مجال الدراسة حيث أنها تمثل التجهيزات العقادية الدينية و المتمثلة في مسجد الإصلاح و الذي يتواجد بمحاذاة الطريق الولائي رقم (01) و الذي يعكس البعد الثقافي و الديني .

الصورة رقم(12):مسجد الإصلاح.

المصدر: من إنجز الطالبان.

6.1.2- التجهيزات الرياضية و السياحية: تفتقر المنطقة المدروسة لهذا النوع من التجهيزات .

3-شبكة الطرق في مركز مدينة الشريعة:

تتمثل الطرق على مستوى المركز هيراركية غير متكاملة ، تربط الطرق الأولية مباشرة مع الطرق الثانوية و خاصة مع الطرق الثالثية ، و شبكة الطرق على مستوى المركز تقسم إلى:

1.2- **الطرق الأولية** : و المتمثلة في:

- **الطريق الوطني رقم (83):**

يربط مختلف أجزاء المدينة مع بعضها و مع المركز القديم ، يمثل خط مركزي يربط مدينة الشريعة مع مدينة تبسة من الشمال و من الغرب مدينة خنشلة ، يتراوح عرضه بين 10-15م ، تتواجد على مستواه

مجموعة من النشطات التجارية و الخدماتية ، كما يشهد اكتظاظ كبير للحركة المرورية ، في المقابل ضيق في عرضه.

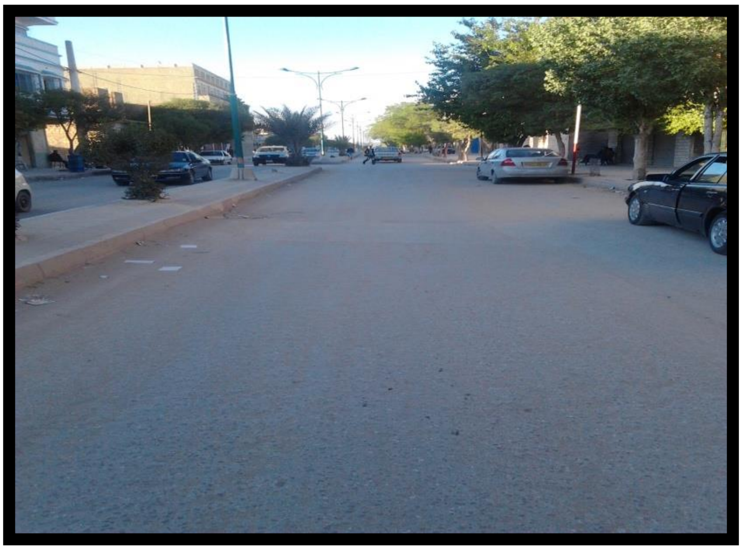

الصورة رقم(13): الطريق الوطني رقم(83).

المصدر: من إنجاز الطالبان.

الصورة رقم(14): الطريق الوطني رقم (83) داخل مركز المدينة.

المصدر: من إنجاز الطالبان.

- **الطريق الولائي رقم (01):**

المحور الرئيسي الذي يتمتع هو الآخر بنوع من الحركية باعتباره يربط المركز بالجهة الجنوبية باتجاه مدينة بئرالعاتر و الذي يشهد حركة آلية كثيفة بصفته المحور الخدمي الذي يتميز بتنوع النشاط التجاري و هذا من خلال تراص المحلات التجارية على طول الطريق .

2.3- الطرق الثانوية :

تربط هذه الطرق أحياء المركز و مختلف أجزاء المدينة مع الطريقين الرئيسيين ، و المركز يضم عدة طرق ثانوية ، أغلبية هذه الطرق تتواجد على مستواها نشاطات تجارية في الجهتين ، تتميز باكتظاظ أقل

للحركة المرورية مقارنة بالطريق الوطني رقم (83) والطريق الولائي رقم(01)،يختلف عرضها من 6-9م، و تتميز هذه الطرق الثانوية بحالة إنشائية بين المتوسطة و السيئة كما أن الأرصفة غير مهيأة .

3.3- الطرق الثالثية :

تسمح هذه الطرق بالوصول إلى السكنات و مختلف التجهيزات المتواجدة داخل النسيج الحضري ، تكون إما مفتوحة من الجهتين لحركة السيارات ، و إما تنتهي بطريق ضيق لا يستوعب الحركة الآلية . أما الحركة الإنشائية لها فهي سيئة ، مع انعدام الأرصفة و معظمها طرق ترابية .

4.3- حالة الطرق:

معظم الطرق الموجودة في مجال الدراسة توجد بحالة متوسطة وأخرى بحالة سيئة خاصة الطرق الأولية فنجدها في مناطق ذات حالة متوسط وفي مناطق أخرى في حالة سيئة .

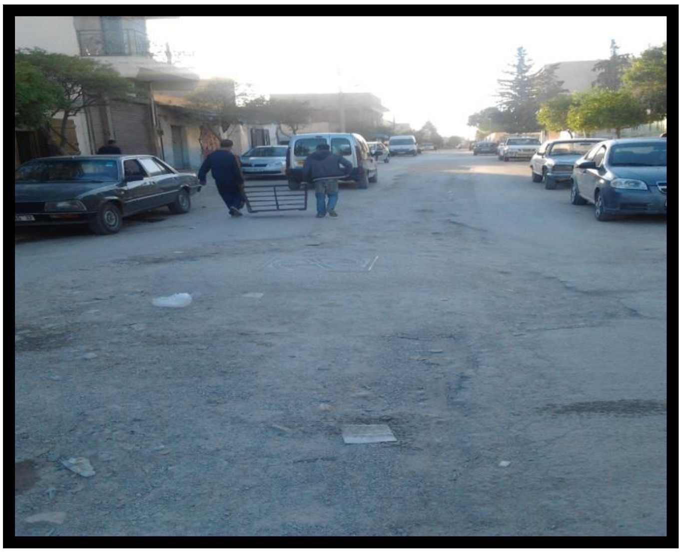

الصورة رقم(15):الحالة السيئة للطرق

المصدر: إنجاز الطالبان.

5.3- حالة الأرصفة:

من خلال المعاينة الميدانية لمركز مدينة الشريعة لوحظ أن أرصفة الطرق الرئيسية تتميز بحالة متوسطة، حيث يصل عرضها في بعض الشوارع إلى 4 م، أما أرصفة الطرق الثانوية التي لم تمسسها عملية التجديد و الطرق الثالثية فهي في حالة سيئة حيث تتميز بالضيق و التذبذب في عرضها، مما اثر على المظهر العمراني للمركز بصفة خاصة و المدينة بصفة عامة.

الصورة رقم(16):الحالة السيئة للأرصفة.

المصدر: إنجاز الطالبان.

6.3- حركة المرور و التنقلات:

1.6.3- الحركة الآلية:

تتضمن تدفقات مختلف العربات الميكانيكية الخاصة بسكان المنطقة و المدن المجاورة حيث ان مجال الدراسة يشهد حركة مرورية كثيفة جدا خاصة على مستوى الطريق الوطني رقم 83 و الطريق الولائي رقم 01 وهذا راجع لتنوع الأنشطة التجارية و المرافق و التجهيزات التي تجدب السكان إليها ما يسبب اختناقات على مستوى الطريق بالإضافة إلى المشكل الرئيسي الذي يشكو منه المركز و المتمثل في انعدام مواقف السيارات على أطراف الطريق ما زاد من صعوبة الحركة الآلية و كون المنطقة حظيرة سكنية فلا بد من أماكن لتوقف السيارات، لكن النمو الفوضوي للنسيج العمراني و ضيق الطرق الرئيسية حال دون إنشاء مواقف السيارات مما ساهم في ظاهرة ازدحام واختناق الحركة و هذا بسبب توقف السيارات على طول حواف الطريق و ذلك باستغلال جزء من العارضة و يكون في ألاماكن المسموحة و الممنوعة و قد يكون التوقف في بعض الأحيان على الجهتين .

عدم توفر إشارات المرور على مستوى هده الطرق سبب حركة آلية كثيفة و اكتضاض كبير مما يؤدي إلى تلوث سمعي و بصري يؤثر على سكان المنطقة و النسيج الحضري، وقد قمنا بدراسة ميدانية حيث قمنا فيها بالعد المباشر للآليات في عدة عقد عبر المحاور المختلفة مع الاخد بعين الاعتبار الشوارع و المحاور ذات الأهمية الكبيرة و قد كان ذلك في أوقات زمنية تم تحديدها كالأتي:

أوقات الذروة: 7:30 –8:30 صباحا، 12:00 – 13:00 ، 16:30– 17:30.

أوقات اللادروة: 10:00 – 11:00 ، 14:00 – 15:00.

الجدول (28):حجم الحركة الآلية في الشوارع الكبرى:

المحاور	عدد السيارات / الساعة
الطريق الوطني رقم (83)	1420
الطريق الولائي رقم (01)	1070
شارع 05 جويلية	610

المصدر: دراسة ميدانية للطالبين 2012

من خلال الجدول يتضح أن الطريق الوطني رقم (83) يتميز بحمولة كبيرة بلغت 1420 سيارة في الساعة، حيث يلعب دور الموزع لباقي أطراف المدينة، و كذلك خارج المدينة و له دور كبير في امتصاص حركة السيارات الهائلة، حيث يتقاطع مع عدة محاور رئيسية.

الصورة رقم(17):حجم الحركة الآلية.

المصدر: إنجاز الطالبان.

2.6.3- حركة الراجلين:

تعرف مدينة الشريعة حركة كثيفة للراجلين خاصة على مستوى مركزها الذي ترتكز فيه معظم الوظائف و النشاطات التي تجلب إليها المواطنين من مختلف أنحاء المدينة خاصة الأحياء المجاورة حيث نلاحظ حركات كثيفة خاصة في أوقات النشاط صباحا إلى منتصف النهار مساءا حيث تقل حركة الراجلين كلما اتجهنا نحو الطرق الثانوية و الفرعية.

3.6.3- مواقف السيارات:

في وسط حضري يعد توقف السيارات أمرا ضروريا خاصة في مركز المدينة الذي تتركز فيه معظم النشاطات والوظائف ,لذا فمشكل أماكن التوقف يعتبر من أهم الانشغالات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من طرف السلطات المحلية مع العلم إن المركز يعاني نقص كبير في حظائر السيارات بالمقارنة مع حيوية هذا المجال الذي تنتشر فيه مجموعة من النشاطات.

4.6.3- توقف السيارات على حواف الطرق:

على حواف الطرقات من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث ازدحام كبير في معظم المدن وبالتالي ضجيج يزعج السكان ,حيث نجد اكتظاظ كبير للسيارات خاصة في الطرق الأولية .

الصورة رقم(18):التوقف على حواف الطرق.

المصدر: إنجاز الطالبان.

4- الشبكات التقنية في المركز:

1.4- شبكة المياه الصالحة للشرب :

تحتوي منطقة الدراسة على شبكة المياه الصالحة للشرب ، و هي موزعة على كامل النسيج الحضري من الشمال نحو الجنوب ، توصل بالماء الصالح للشرب بواسطة خزان و ، و اللذي يزود المركز بالماء عن طريق قناة رئيسية التي تجلب الماء و توزعه ، تتكيف هذه القنوات مع الانحدار الطبوغرافي للمنطقة و تتمثل نسبة تغطية المركز بالمياه الصالحة للشرب : 96.70 % .

2.4- شبكة الصرف الصحي:

بالنسبة لمياه الصرف الصحي تصرف عن طريق قنوات و التي بدورها تغطي كامل منطقة الدراسة ، حيث تصرف من المنازل و التجهيزات و تصب في مختلف المجمعات الرئيسية ، ثم تبعث للجهة الغربية للمدينة و كما هو ملاحظ أن الطبوغرافيا المنحدرة تؤثر بشكل واضح على هذه الشبكة فهي غير مكلفة و تخضع للجاذبية لتصريف المياه ، نلمس من خلال الدراسة الميدانية ، و ملاحظة قدم هذه القنوات أن هناك عدة عوامل سلبية تنتج عنها نذكر منها : انسداد هذه القنوات في بعض الأحيان جراء سقوط أمطار فصل الشتاء ، ما يسبب تكديس المياه على مستوى الطرق و عرقلة الحركة الآلية .

الجدول رقم(29):نسبة الإيصال بمختلف الشبكات لمركز المدينة :

الشبكة	الكهرباء	الماء	الغاز	الهاتف	الصرف الصحي
نسبة الإيصال %	97.66	96.70	76.16	56.29	90.77

المصدر : مخطط شغل الأراضي.

5- الواجهات العمرانية:

تعتبر الواجهات العمرانية الغلاف الخارجي لمجموعة من البنايات المتراصفة على طول محور ما، وهي تختلف من واجهة إلى أخرى و من مجال إلى أخر و من مدينة إلى أخرى، بطراز إلى أخر، و بإمكانها أيضا أن تعبر عن بصمات تراث معماري يحكي حقبة معينة تركت بصماتها المعمارية الخاصة.

و من خلال دراستنا لمركز المدينة و ملاحظتنا الميدانية و جدنا أن هناك تنوع في ارتفاع المباني لكن هذا التنوع لا يعطي التناسق و الانسجام حيث توجد بنايات حديثة ذات ارتفاع قد يصل إلى R+2 في

بعض الأحيان وذات واجهة عمرانية جميلة و عكس ذلك هناك بنايات قديمة ذات ارتفاع محدود بين(R– R+1) و اغلبها هي بنايات تقليدية أو استعمارية و هي في حالة سيئة جدا مما يعطي مظهر غير لائق.

الواجهة العمرانية معظمها متدهورة.

- نلاحظ عدم وجود عناصر جمالية في الواجهة العمرانية إلا في بعض البنايات الحديثة النشأة أما باقي الواجهات فهي تعاني من تدهور شديد يستوجب التدخل السريع وهذا ما يدل على عدم الاهتمام بتصميم الواجهات حيث وباختصار واجهة الطريق لا تعكس أبدا أهميته.

ستحواذ التجارة على جميع الطوابق الأرضية للبنايات حتى ذات الاستعمال السكني والتي تتركز بها نشاطات تجارية لا تعطي مظهر لائق بالواجهات بالمركز مثل بعض الحرف كالاسكافي والنجار.

الصورة رقم (19):واجهة مطلة على الطريق الوطني رقم (83).

التجارة في مركز المدينة:

1– الوظيفة التجارية للمركز:

تمثل التجارة الوظيفة الأساسية التي تعكس حيوية و قيمة النسيج الحضري و يظهر هذا واضحا في منطقة الدراسة التي تحوي الجزء الأوسط للمدينة حيث تضم جهاز تجاري متعدد الأصناف مكون من تجارة الجملة و تجارة التجزئة و يعرف هذا النسيج تزايد معتبر و تغيير للمحلات التجارية حيث يضم هذا الأخير عدد هائل من المحلات التجارية عدة أصناف نذكر منها: مواد غذائية, مواد غير غذائية, الخدمات, الحرف.

المطلب الثاني: مشاكل النسيج الحضري التي يعاني منها مركز مدينة الشريعة:

1- المشاكل التي يعاني منها مركز مدينة الشريعة:

مركز مدينة الشريعة يعاني من عدة مشاكل والتي أثرت سلبا على تطور المركز وكانت سببا في الوضعية التي وصل لها، وهذه الأسباب متمثلة في :

- التحضر السريع للمدينة يسبب النمو الديمغرافي السريع خاصة بعد الترقية الإدارية سنة 1974 .

- غياب عمليات التهيئة الحضرية على مستوى المركز عبر مختلف فترات التوسع.

- عدم وجود مراقبة قانونية لعمليات التوسع العشوائي .

- عدم وجود تطبيق محكم لأدوات التهيئة و التعمير من أجل التحكم بالنمو و كذلك في تحسين النسيج القائم في فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية للبلاد .

- انتشار التعمير العشوائي.

- الملكية الفردية للسكنات التي تخلق مشاكل عند القيام بعملية التدخل .

- غياب المشاركة الشعبية في تحسين الفضاء الحضري.

1-1- المشاكل المتعلقة بالحضيرة السكنية:

تشهد الحضيرة السكنية بالمركز مجموعة من المشاكل تتمثل في عدم تجانس البنيات في الارتفاعات والوجهات.

- قدم مواد البناء وعمر السكنات الطويل أصبح يشوه المظهر المورفولوجي للمركز بالاظافة إلى قلة أو انعدام عمليات الصيانة و ارتفاع تكليفها .
- هشاشة البنيات في الإحياء القديمة تعرض جزء منها لخطر الانهيار .
- طبيعة النسيج العمراني من تلاصق المباني ينجم منه مشاكل مختلفة منها نقص الشمس ، التهوية ، الرطوبة.
- عدم وجود تجانس عمراني من حيث الوجهات البسيطة ، و الطابع العمراني الفقير المتشابه نضرا لتعدد الأنماط (ألتقلدي ، الاروبي ، العصري) .
- عدم تهيئة السكنات (أماكن اللعب ، أماكن التوقف ، المساحات الخضراء) .

- وجود سكنات فوضوية قصديرية تفتقر لشروط الحياة ، والتي تشوه المنظر العام للمركز والمدينة وهي منتشرة عبر الأحياء .
- غياب عملية الترميم للمباني القديمة التي هي في حالة حسنة و لا تستدعي عملية الهدم .
- معظم السكنات الحديثة غير مكتملة (طلاء ...) معا اثر على المظهر العمراني العام للمدينة .

1-2 - المشاكل المتعلقة بالطرق و مواقف السيارات :

– تدهور الحالة الفيزيائية و الإنشائية للطرق المتواجدة في مجال الدراسة ونذكر منها الطرق الثانوية و الفرعية و انعدام الأرصفة في بعض الأحيان.

– الازدحام الكبير الذي يشهده الطريق الوطني رقم 83 من حيث الحركة الآلية و حركة الراجلين.

– تدهور الطرق الرئيسية (الطريق الوطني رقم 83 و الطريق الولائي رقم 01) بالمركز

انظر الصورة رقم(20).

– ضيق في عرض الطرق ما يسبب اختناق للحركة الآلية.

– انعدام مواقف السيارات داخل النسيج الحضري ما يعكس الحالة المتدهورة لحركة الآلية وحركة الراجلين.

– اصطفاف السيارات على حواف الطرق الضيقة لمدة طويلة ما يساهم في اختناق حركة المرور انظر الصورة رقم (21) .

– ضيق الأرصفة و استغلالها من طرف أصحاب المحلات لعرض السلع أو تقديم خدمات في المقاهي و المطاعم، ما يجعل حركة الراجلين صعبة داخل المركزانظر الصورة رقم (22) .

– كثرة العقد الضيقة التي ساهمت في خنق حركة المرور .

الصورة رقم (20):تدهور الطرق الرئيسية في المركز.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الصورة رقم (21): توقف السيارات على جانبي الطريق.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الصورة رقم (22): تمثل إستغلال الأرصفة.

1-3- مشاكل خاصة بالتجهيزات :

يحتوي مركز مدينة الشريعة مجموعة من التجهيزات مما جعلت منه منطقة مستقطبة من مختلف الشرائح الاجتماعية ، و رغم هذا المركز يعاني من عدة مشاكل خاصة في التجهيزات مثل :

- نقص كبير في التجهيزات الترفيهية فالمركز لا يحتوي على أي تجهيز ترفيه .
- تدهور المظهر الخارجي للتجهيزات و غياب الصيانة على مستواها أنظر الصورة رقم (23).
- يحتوي المركز على تجهيزات غير وظيفية 100% مثل : Parc Hydraulique , ENTP.

الصورة رقم (23):تمثل تدهور وعدم صيانة التجهيزات (مفتشية التربية).

المصدر: إنجاز الطالبان.

1-4- مشاكل خاصة بمختلف الشبكات:

- قدم القنوات شبكة الصرف الصحي و التي بنجم عنها تأثيرات سلبية على المواطن و المحيط، من روائح كريهة و الأوبئة و تلوث جوي يشوه صورة المركز .
- عدم وجود عمليات الصيانة للقنوات القديمة انظر الصورة رقم (24).

الصورة رقم (24) تمثل الحالة السيئة للصرف الصحي.

1-5- مشاكل المتعلقة بالتجارة:

- النمو العشوائي للتجارة و تكثفها أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من الأفراد من مختلف الجهات و بهذا تم خلق أزمة ازدحام كبيرة في الشوارع و كذلك تشويه بعض الشوارع من خلال انتشار عشوائي لتجارة الأرصفة .
- الحالة الرديئة لمعظم المحلات التجارية معظمها تقع على حافة الطريق الوطني رقم (83) أنظر الصورة رقم (25).
- وجود بعض الحرف التي لا تليق بالمركز مثل : النجارة و الاسكافي و الحدادة .
- الحالة السيئة التي يعاني منها السوق المغطى (سوق اللحوم) خاصة في صرف المياه المستعملة .

الصرة رقم (25): تمثل الحالة الرديئة لمحلات على الطريق الوطني رقم (83).

المصدر: إنجاز الطالبان.

1-6- مشاكل متعلقة بالفضاءات الخارجية :

- انعدام الساحات العمومية و المرافق الترفيهية .
- نقص كبير في الحدائق و المساحات الخضراء .
- انعدام التهيئة على مستوى المساحات الخضراء و الفضاءات الموجودة .
- عدم وجود فضاءات لعب الأطفال على مستوى الأحياء .
- بناء كل المساحة العقارية وعدم ترك مساحات خارجية وخضراء أمام المنازل.

1-7- مشاكل أخـــــــرى:

- انتشار القمامة على مستوى المركز التي تخلفها النشاطات التجارية المختلفة خاصة في الأحياء.
- انتشار التلوث السمعي ، البصري و الجوي بسبب الحركة الكثيفة و النشاطات التجارية غير المنتظمة.

- تعطل الأعمدة الكهربائية وغيابها في بعض الأحياء .
- تعطل الإشارات الضوئية على مستوى العقد .
- مشكل يخص السلطات المحلية يتمثل في نزع الأراضي من اجل الملكية العامة وذلك عند القيام بعمليات الهدم بسبب الملكية الفردية للأراضي.
- عدم إحترام تراخيص البناء والهدم من طرف السكان وذلك في المدة المتاحة أنظر الصورة رقم (26).

الصورة رقم (26): تمثل الحركة الآلية الكبيرة التي تسبب التلوث.

المصدر: إنجاز الطالبان.

الصورة رقم (27)تمثل تأخر مدة الإنجاز من طرف السكان.

المصدر: إنجاز الطالبان.

المبحث الثاني: التوجيهات المقترحة للنهوض بالتهيئة الحضرية المستدامة للمدينة:

المطلب الأول توصيات خاصة بالتنظيم المجالي المستدام:

1- العمليات المقترحة للتدخل على المركز:

مبدأ التدخل الذي اعتمدنا عليه يتمثل في خلق مجموعة من التجهيزات في المجال المركزي من شئنها إعادة إحيائه وإحياء الخصائص الوظيفية له واختيار هذا المجال متعلق بالوضعية الحالية و العامة للنسيج الحضري المتدهور وهذه الحالة تستوجب منا التدخل السريع عليها على الأقل بمشروع حضري على مدى طويل، وهذه العملية تتهيكل حول مبدأ التدخل ب: (الهدم و إعادة البناء أي التجديد ، إعادة هيكلة، إعادة تنظيم، إعادة تهيئة) أنواع التدخل العمراني هي:

- التجديد الحضري:

هو عبارة عن تدخل عميق يتعلق بهدم و إعادة بناء المباني التي تعد في حالة متدهورة، حيث تعد الحل الوحيد للحفاظ على خصوصية مركز المدينة، و الحفاظ على المظهر العمراني الذي يتميز به عن باقي الأحياء الأخرى، وإعادة بناءها بنمط معماري يليق بالمركز مع الحفاظ على نفس الوظيفة.

- إعادة الاعتبار:

وهي عملية تمس البنايات التي في حالة سيئة باصلاح الاسقف و الواجهات و بالتالي تجعله صالح للسكن.

- إعادة هيكلة:

هو تدخل جذري يهدف إلى تحسين شروط الحياة في الأحياء القديمة كمركز مدينة الشريعة الذي يعاني من مشاكل جمالية و وظيفية عن طريق إعطاء تنظيم لمختلف الوظائف العمرانية الموجودة أو خلق وظائف جديدة هذا التدخل يصل إلى شبكة الطرق و مواقف السيارات.

- إعادة تنظيم:

هي عملية سطحية تمس الفضاءات الجوارية للسكنات بإنشاء مساحات عمومية، مساحات خضراء، أماكن لعب الأطفال و تدعيمها بالتأثيث الحضري، و إعادة توجيه و تنظيم حركة المرور بالمركز.

- إعادة تهيئة:

تهيئة المساحات الحرة، المساحات الخضراء، أماكن اللعب و التأثيث الحضري لإعطاء قيمة و أهمية للمجال.

2- البرمجة العمرانية لمشروع التجديد الحضري:

سوف نعتمد في تدخلنا على النتائج المستخلصة من نتائج الدراسة التحليلية لمركز المدينة و المدينة ككل، و التي بينت عجز كبير في نقص التجهيزات الترفيهية و الرياضية و الثقافية و التجارية و أن المركز لا يلعب دوره الحقيقي الوظيفي في المدينة و أيضا نقص كبير في المساحات الخضراء، ساحات عمومية، مواقف السيارات...

برنامج التجهيزات:

- **التجهيزات الترفيهية:**

- أماكن للعب و الترفيه.
- مساحات خضراء.

- **تجهيزات تجارية:**

- مركز تجاري.

- **التجهيزات الإدارية و الأعمال:**

- مركز الأعمال centre des affaire .
- فندق.

- **تجهيزات رياضية:**

- مركب رياضي.

- **تجهيزات ثقافية:**

- مركز ثقافي.
- مكتبة عمومية.

- متحف.

- **تجهيزات تعليمية:**

- روضة الأطفال.

- **برنامج السكن:**

- سكن من نمط فردي.

3- توصيات و اقتراحات خاصة بالمشروع الحضري:

3-1 اقتراحات خاصة بالسكن:

إن المباني السكنية بمركز مدينة الشريعة في حالة تدهور مستمر إذ أن نسبة كبيرة من هذه المساكن في حالة سيئة والبالغ عددها 117 مسكن زائد 11 مسكن في حالة رديئة جدا بالإضافة إلى 186 بناية في حالة متوسطة،فأغلبية هذه المساكن لم تصان منذ فترة طويلة ومنه فعمليات التدخل التي نقترحها بعد إجرائنا للتحقيق الميداني تتمثل في العمليات التالية:

ا- المباني التي هي في حالة متوسطة :

- ترميم الأسقف و الجدران.

- طلاء الواجهات .

- إصلاح مختلف الأرضيات .

- توفير مختلف وسائل الراحة من مساحات خضراء ومساحات مخصصة للعب.

ب- المباني التي هي في حالة سيئة:

وهي المباني المهددة بالسقوط و تفتقر إلى شروط صحية حيث يجب التدخل عليها وبالهدم وإعادة البناء وهو التجديد الحضري أو بعمليات إعادة الهيكلة .

هدم المساكن وإعادة بنائها بنفس النمط الفردي ونفس الخصائص المعمارية التي تتماشى مع ما هو موجود لكن بتوفير جميع الشروط الصحية في إطار تحسين الإطار المعيشي للسكان و هذه المباني الجديدة يجب أن تتطابق مع المواصفات التالية:

- التركيز على الوظيفة السكانية لهذه البنايات.
- تخصيص الطابق الأرضي للتجارة .
- الحفاظ على شرطي التهوية والتشميس .
- خلق استمرارية ودمج بين المساكن القديمة و الجديدة المقترحة.
- إنشاء مساحات خضراء و فضاءات للعب خاصة بهذه المساكن.

لكن لتطبيق هذه الاقتراحات يجب علينا القضاء على أهم العراقيل والصعوبات والتي تتمثل في الملكية الخاصة لهذه السكنات حيث أن اغلب هذه الملكية هي ملكية خاصة وبالتالي يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الملكية وذلك بتطبيق قانون نزع الملكية من اجل المنفعة العامة على أصحاب هذه السكنات وذلك بإعطائهم تعويضات على السكنات التي سيتم هدمها.

- ترحيل السكان القاطنين بهذه المساكن إلى مناطق أخرى حتى انتهاء عمليات البناء و عند الانتهاء من المشروع ترجع الأولوية للسكان الأصليين بالمركز.
- يجب علينا تفعيل و إشراك السكان في جميع المشاريع و مراحل التطور و كذلك المستثمرين الخواص و الجمعيات.

3-2 اقتراحات خاصة بالتجهيزات:

بالنسبة للتجهيزات فان التدخل عليها يكون بنوعين الأول يخص التجهيزات التي يجب المحافظة عليها والتدخل عليها بعمليات سطحية بالترميم بهدف التحسين وتسهيل أداء وظيفتها أما النوع الثاني فيخص التجهيزات التي يجب التدخل عليها بعمليات جذرية أي الواجب هدمها وهذه العمليات إما التجديد الحضري أو إعادة الهيكلة .

أ- **تجهيزات يجب المحافظة عليها:**

وهي كل التجهيزات التي في حالة جيدة أو متوسطة و يجب المحافظة عليها و تحسينها عن طريق التدخل عليها بعمليات سطحية (الأسقف، الأرضيات، الواجهات الخارجية إن تطلبت ذلك...) و هذه التجهيزات نذكر منها:

- مدرسة الحياة، المتوسطة، مكتب البريد...
- تهيئة مسجد الإصلاح بمواقف السيارات.

ب–التجهيزات الواجب هدمها:

و هي كل التجهيزات التي هي في حالة رديئة و التي لا تؤدي وظيفتها و لا تليق بالمركز و هذا ما يستوجب التدخل عليها بعمليات جذرية إما بــ :

● إعادة هيكلة: هدم بعض التجهيزات مع استرجاع مساحتها و استغلالها في إنشاء تجهيزات أخرى أو مساكن و بالتالي تغير في الوظيفة و مظهر المساحات التي تمسها عملية إعادة الهيكلة.

ونذكر منها: حظيرة لمديرية الري, الحرس البلدي, حضيرة مديرية البناء و الأشغال العمومية, مفتشية الطور الإبتدئي, قسم السجل التجاري, الضرائب, مراقبة الأسعار, وكالة عقارية, الجمارك, مقاولة ,مديرية الغابات.

ومن بين هذه التجهيزات ما يستوجب بناءه داخل المركز أما البعض منها فيستوجب إخراجه إلى الضاحية.

ج– التجهيزات المقترحة:

هذه التجهيزات جاءت لتدعيم الوظيفة الاقتصادية و تغطية العجز و تطوير المركز و الارتقاء به و تلبية حاجيات السكان و الزوار و تحسين الإطار المعيشي.

● مركب رياضي و الذي اقترحنا إنشائه مقر حضيرة مديرية الري و هذا لأهمية المنطقة و لتغطية العجز الموجود في المركز و المدينة من الناحية الرياضية و الترفيهية.

● مركز الأعمال نقترح إنشاءه في مكان بعض التجهيزات التي هي في حالة رديئة (قسم السجل التجاري,الضرائب, الجمارك ,الوكالة العقارية, مراقبة الأسعار) و التي تطل على الطريق الوطني رقم 83 و هو أحد الطريقين الرئيسيين في مجال الدراسة و الذي اقترحنا أن يكون عبارة عن محور تجاري.

● إنشاء موقف للسيارات تابع لمسجد الإصلاح لتغطية العجز و أزمة الإصطفاف على حواف الطرق.

● إنشاء مركز ثقافي مكان حضيرة مديرية البناء و الأشغال العمومية، بالإضافة إلى مكتبة عمومية لتدعيم الوظيفة الثقافية و لتغطية الاحتياجات و النقائص في هذا المجال و المدينة ككل مكان شركة التأمينات سابقا (متوقفة) ونادي الشرطة.

● إنشاء روضة للأطفال مقر محافضة الغابات.

● إنشاء فندق و الذي يأتي هو الأخر في إطار تغطية العجز الذي تعاني منه المدينة حيث نقترح إنشاءه مكان سكنات في حالة سيئة و بنايات خراب.

● إنشاء مركز تجاري مكان سوق اللحوم الموجود لتغطية العجز الموجود من هذه الناحية.

● انشاء متحف بإضافة ساحة عامة مكان محلات في حالة سيئة و هذا لإضافته في الرصيد الثقافي.

3-3 اقتراحات خاصة بشبكة الطرق و حركة المرور:

- تهيئة الطريق الوطني رقم 83.

- صيانة و إصلاح الطرقات (ثانوية، ثالثية) و كذلك الأرصفة الرديئة.

– تهيئة بعض الطرق داخل المركز مع إنشاء أرصفة.

– إعادة النظر في غرس الأشجار و تموضع الأعمدة الكهربائية على مستوى الأرصفة المتواجدة بالمركز لتسهيل حركة الراجلين.

– تجهيز بعض الطرق بوسائل الإنارة.

– منع توقف السيارات في الطرق الضيقة التي يقل عرضها عن 6 م.

– وضع إشارات مرور لفك الإزدحام وتنضيم حركة المرور.

3-4 اقتراحات خاصة بالتجارة:

يعد مركز مدينة الشريعة منطقة تجمع مختلف النشاطات و الخدمات إذ يحتكر أغلبية الوظائف و خاصة التجارة منها التي أعطت قيمة خاصة لهذا المجال كما أدت إلى بروز تداخل كبير لهذه النشاطات و التي أنتجت مجالا تجاريا كثيفا و لذلك يجب علينا التطرق إلى ما يلي:

- إخراج النشاطات الحرفية التي لا تليق بالمركز و تسبب تلوث سمعي و بصري مثل: الحدادة ، النجارة إلى مناطق النشاطات.
- منع التجار من عرض سلعهم على الأرصفة.
- وضع حاويات للقمامة.
- المراقبة المستمرة من طرف المصالح المعنية للتجارة.

3-5 اقتراحات خاصة بالمساحات العامة:

تعتبر هذه الأماكن فضاء للالتقاء و التبادل و الراحة لتقوية الروابط الاجتماعية و الخلط الاجتماعي و تحسين الإطار المعيشي للسكان و أيضا لتحسين صورة المركز و في هذا السياق نقترح:

- إنشاء مساحات خضراء لتغطية العجز.
- إنشاء فضاءات للعب و الاسترخاء في الأحياء.
- مراعاة التشجير على مستوى الأرصفة بحيث يجب أن تكون الأشجار قصيرة و متباعدة أمام واجهات المباني و المحلات التجارية.
- مراعاة التشجير على مستوى الطرق و الاخد بعين الاعتبار تموضع مواقف السيارات و ممرات الراجلين.

- توفير التأثيث الحضري (هواتف عمومية، لوحات اشهارية، أماكن الجلوس، مراحيض عمومية...).

3-6 اقتراحات خاصة بالصرف الصحي:

- اقتراح تجديد شبكة الصرف الصحي وتوزيع البالوعات الخاصة بمياه الأمطار وجعل كل شبكة على حدى (شبكة مياه الأمطار و شبكة الصرف الصحي).

3-7 اقتراحات خاصة بالأعمدة الكهربائية:

- تموضع الأعمدة الكهربائية على مستوى الأرصفة المتواجدة بالمركز لتسهيل حركة الراجلين.
- تجهيز بعض الطرق بوسائل الإنارة.

-

المشروع المقترح:

1- مخطط الوضع الحالي ((ETAT ACTUEL)

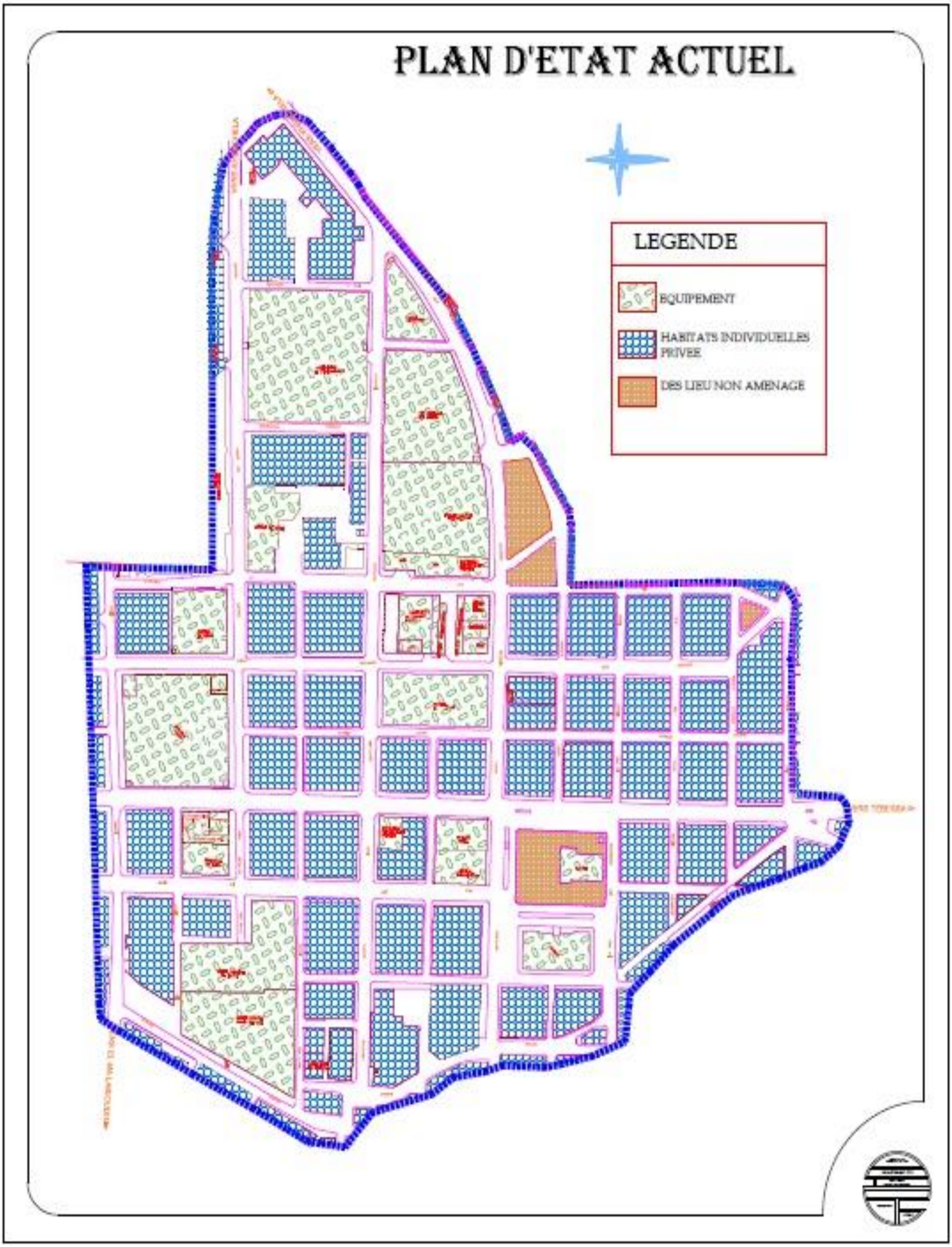
PLAN D'ETAT ACTUEL
LEGENDE
EQUIPEMENT
HABITATS INDIVIDUELLES PRIVEE
DES LIEU NON AMENAGE

2- مخطط التدخل في مجال الدراسة:

3- مخطط النطاقات المتجانسة(CARTE ZONING)

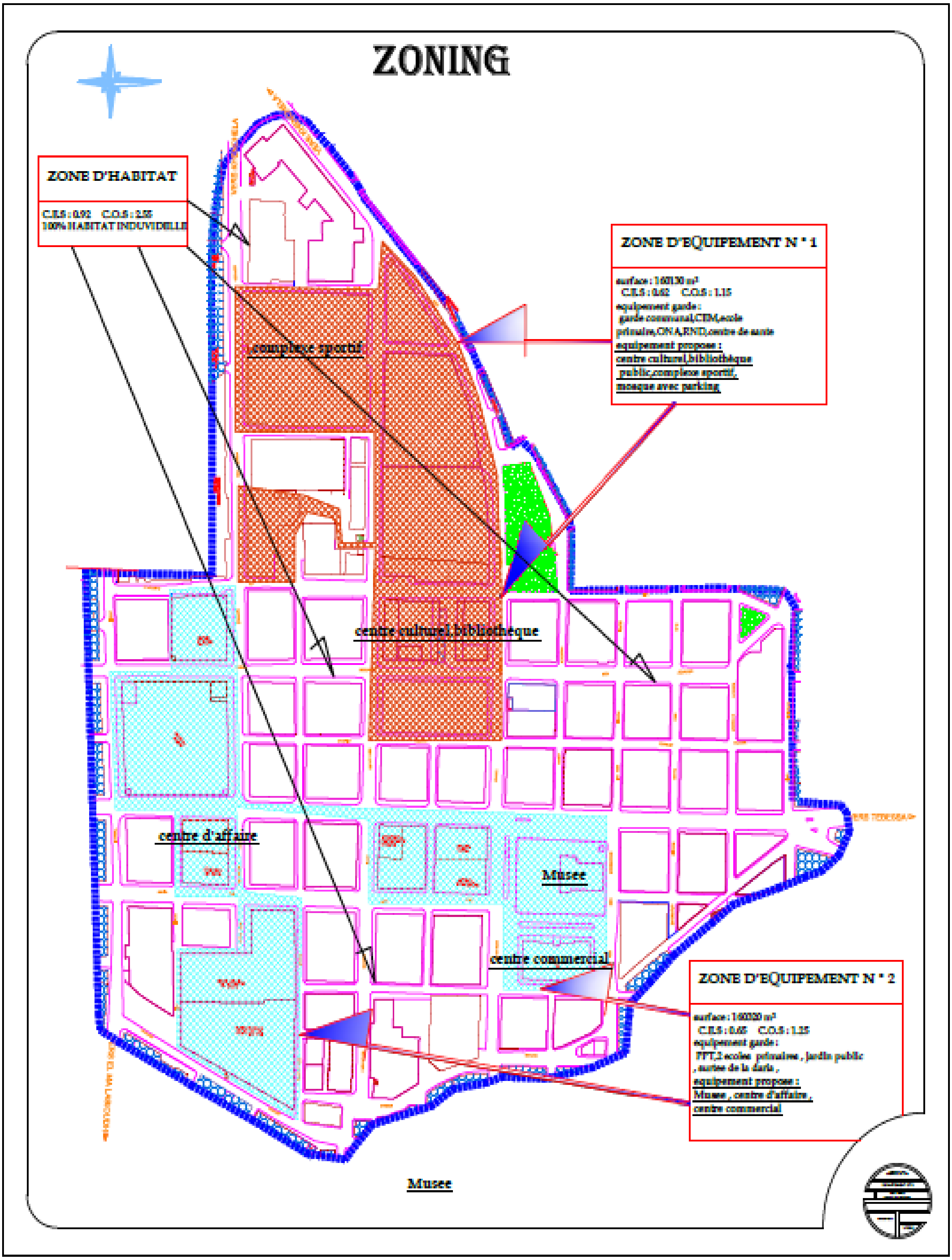

4- مخطط التهيئة المستدامة المقترح للتدخل

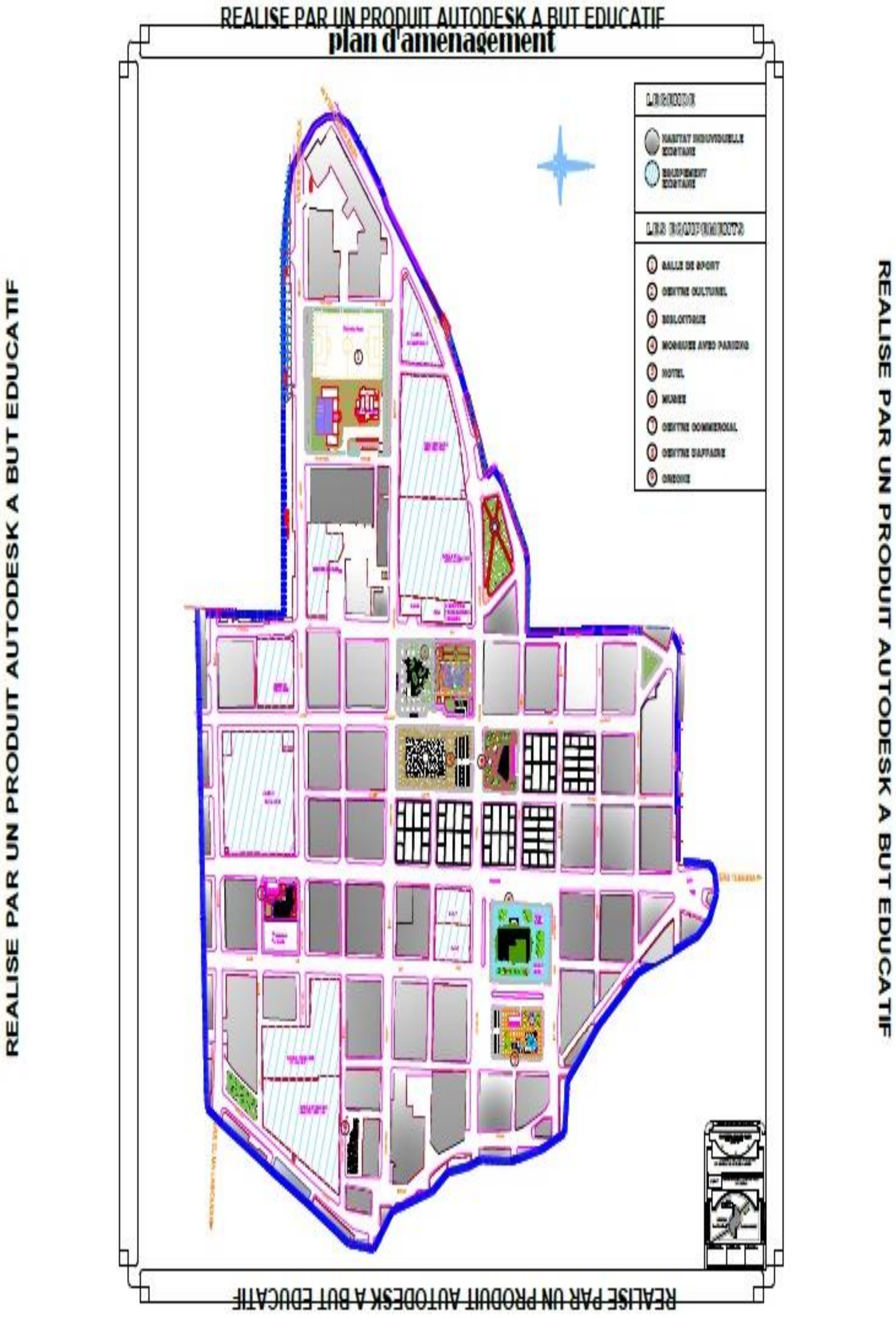

5- مخطط ثلاثي الأبعاد:

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مختلف المشاكل التي يعاني منها مركز مدينة الشريعة حيث قمنا بإبراز مختلف الظواهر اللاحضرية التي ساعدت على تدهوره و التي أثرت بشكل سلبي على المركز الذي يعتبر الهوية الحقيقية و لذلك أردنا كشف هده المشاكل والتي تبين أن هذا المجال يعاني منها و التي نذكر منها:

- التشبع العقاري(معظم المساحات مبنية) و محدودية التوسع.
- الملكية الفردية.
- عدم تجانس البنايات في الارتفاع و الواجهات.
- هشاشة المباني و قدمها و اختلاف نوع المواد المستعملة للبناء و الأسقف.
- وجود بعض الوظائف التي لا تتناسب مع مركز المدينة.
- ضيق الطريق الوطني الذي أصبح يعاني من عدم التنظيم في حركة المرور.
- انعدام مواقف السيارات و ضيق الأرصفة.
- نقص المساحات الخضراء و الأماكن العمومية.

و طرح مجموعة من الاقتراحات و الحلول المتكاملة و المناسبة لترقية المركز و إعطاء التصور الذي نطمح إليه، و الذي يهدف إلى تجديد وإحياء و تنظيم وتجسيد التهيئة الحضارية وفق متطلبات التنمية المستدامة لإبراز مركز المدينة بصورة حضارية متكاملة، و بالتالي جعله إطار حياة قادر على تلبية الاحتياجات اليومية لسكانه و سكان المدينة وتطلعاتهم.

وقد قمنا بإعداد مشروع يمثل تدخلنا على مجال الدراسة وقد راعينا فيه جميع أدوات ومتطلبات التهيئة الحضرية المستدامة اللازمة للنهوض بمركز المدينة .

خاتمة

إن ما شهدته مدينة الشريعة من تحولات وتغيرات في النسيج العمراني تحت تأثير أحداث وعوامل متتابعة أدت إلى ظهور سلبيات لهذا التطور ، والذي ترك اثر على مركز المدينة الذي أصبح يواجه تحديات متنوعة أثرت في توازن الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمركز فهو يعاني الآن من مشاكل عمرانية كبيرة وتدهور كبير في إطاره الفيزيائي.

ومن خلال مراحل البحث اتضح لنا هناك عدة عوامل أدت إلى إفراز الوضعية الحالية للمركز ،والتي كانت عنصرا أساسيا في التحولات العمرانية للمركز.

هذه التحولات الغير منظمة تتميز بالإهمال و اللامبالاة و كذا غياب المتابعة و الرقابة لتطوير هذه المجالات المركزية مما زاد في الوضع غياب الثقافة العمرانية لدى المواطن الذي أهمل دوره في المتابعة و الرقابة و أيضا في ظل غياب رقابة الهيئات الوصية التي تلجا عموما إلى الاهتمام بالكمية على حساب النوعية.

فمشاكل الهيكلة التي يعاني منها المركز تظهر على مستوى الواجهات الحضرية، التي تشهد تدهور مستمر و هي من أهم المشاكل التي منها، بالإضافة إلى اختناق حركة المرور الاختلاف الكبير في التوزيع التجاري عبر مجاله.

كما يعاني أيضا من عدة مشاكل في التعمير ومن خلال هذا حاولنا إبراز أهمية التدخل على مركز المدينة ،حيث حاولنا أيضا من خلال موضوعنا هذا لفت انتباه المهيئين للمشاكل الراهنة والمعقدة التي يتخبط فيها هذا المركز وتحسيسهم بضرورة معالجتها والاعتماد على عدة عمليات تدخل حضري على نسيجه القائم لتحسين وضعيته وإعطاء صورة لائقة ،حيث حاولنا بعد استخراج مختلف المشاكل التي يعاني المركز من خلال القيام بدراسة تحليلية له و التدخل عليه بمشروع حضري لمحاولة إيجاد حلول عملية لهذه المشاكل .

وبالتالي بمجموع الإشكاليات المطروحة في مجال دراستنا اقتضت منهجية معينة في التحليل والتشخيص وإبراز ظاهرة تدعى مركز المدينة وانطلاقا من هنا قمنا باقتراح عدة تدخلات لمحاولة إيجاد حلول خاصة من الجانب التجاري والثقافي والترفيهي دون إهمال الجوانب الأخرى اجتماعية ، عمرانية، وبيئية.

ومن خلال هذا المشروع الحضري حاولنا الاقتراب من الواقع الفعلي لهذا المركز وإيجاد بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في إعادة الاعتبار له و تجديده وتنظيمه وإعادة هيكلته وتحسين واقعه الحضري وإنتاج مجال فعال وديناميكي الا أن هذه الأخيرة ستبقى مجرد اقتراح مالم تجد طريقه إلى التنفيذ.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة:

أولا: قائمة المصادر:

الكتب :

1- بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.

2- علي لبيب، الموسوعة الجغرافية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

3- محمد محسن إبراهيم , "العمارة المستدامة" , مؤتمر هندسة القاهرة الأول العمارة و العمران في إطار التنمية , مصر , 2003 .

4- محمود المسعدي، القاموس الجديد، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1991.

5- هبة عبد الراشد,ملامح و أنماط التنمية المستدامة للمدن المصرية,كلية الهندسة,جامعة أسيوط,مصر,2005.

6- خلف حسين علي الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، د،ط، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

القوانين والمنشورات:

7- اتفاق بريس تول Bristol 6-7 ديسمبر 2005.

8- الإحصاء العام الخامس للسكن والسكان، معطيات إحصائية 2008..

9- اوزيل روبير، فن تخطيط المدن، تر بهيج شعبان، د،ط، منشورات عوديات، بيروت، 1983.

10- تقرير الامم المتحدة لسنة 2009 حول التنمية المستدامة .

11- التقرير التوجيهي لمخطط التهيئة و التعمير 2011 .

12- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 83-648، المؤرخ في 26-11-1983، يحدد شروط التدخل في المساحات الحضرية الموجودة.

13- الجزائر,وزارة تهيئة الإقليم,قانون التوجيهي للمدينة,2006/02/20.

14- عبد الفتاح القصاص , مجلة التنمية المستدامة , العدد 01 .

15- فلاح شفيح , التنمية المستدامة , العدد 03 , لندن , 2008 .

16- قانون 29/90، المادة 20.

17- قانون 29/90، المادة 21.

18- القانون 29/90، المادة 22.

19- القانون 29/90، المادة 23.

20- القانون 29/90، المادة 31.

21- الديوان الوطني للإحصاء 1998.
22- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة (المرحلة الأولى)، أوت 2014.
23- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الشريعة 2015 المرحلة الثانية الثالقة.
24- مخطط شغل الاراضي.
25- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة.

المذكرات:

26- ذياب رضا، البعد البيئي للتنمية المستادمة بمدينة الشريعة "حالة تسيير المساحات الخضراء"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، الشعبة تسيير التقنيات الحضرية التخصص: تسيير الجماعات المحمية والحوكمة، جامعة قسنطينة 2015-2016.
27- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية، برة يونس، محمد دحمان: "الأحياء الإيكولوجية ومدى مساهمتها في تحسين الصورة المتربولولية"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2006.
28- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة, جامعة باتنة, دفعة 16،2008
29- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية, تسير المدن حسب مبادئ التنمية المستدامة حالة مدينة باتنة
30- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ,التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية حالة مدينة بوسعادة,جامعة المسيلة,دفعة2000.
31- مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة في ت ت ح , التوازن البيئي و التنمية السياحية 'حالة مدينة جيجل ,جامعة قسنطينة,دفعة 2007.
32- مذكرة تخرج لنيل مهندس دولة في ت ت ح , التوسع العمراني و آفاق التنمية المستدامة ,حالة مدينة بسكرة ,جامعة أم البواقي,دفعة 2008.
33- موسى مفيش , التوازن البيئي و التنمية السياحية المستدامة , فرع التهيئة الإقليمية , جامعة منتوري ,قسنطينة , دفعة 2007.

المراجع باللغة الأجنبية:

34- L'aménagement de territoire à travers les textes en vigueur conséquence sur le statut de la Nat ,Alger, septembre ,1999 .
35- le référencie: Réaliser un quartier durable (1 juillet 2010 page9) pdf.

36- repetteR,"world enough and time ",Yale university press, New haven CT,1986.

37- عبد السلام أديب: أبعاد التنمية المستدامة [على www.ahewar.org/debat الخط]2002/12/10,العدد 03, (2009.04.12) متوفر على :

38- Zuchelli Alberto ،introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine Volume 02، OPU. Alger 1983.

39- Zuchelli alberto, introduction a l'urbanisme opérationnel et composition urbaine, V 3 OPU? Alger? 1983, .

الفهرس

فهرس المحتويات	رقم الصفحة
الإطار النظري	
مقدمة عامة	ب
الاشكالية	ج
التساؤل الرئيسي	ج
التساؤلات الفرعية	ج
الفرضية	د
دوافع اختيار الموضوع	د
الأهداف	د
منهجية البحث	د
الفصل الأول: التهيئة الحضرية والاستدامة	
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: التهيئة الحضرية.	09
– المطلب الأول: التهيئة الحضرية نشأتها مفهومها أدواتها أهدافها.	09
1– تطور السياسة العمرانية في الجزائر.	09
– التهيئة الحضرية.	10
–1– نشأتها.	10
–2– مفهومها.	10
3– أهداف التهيئة الحضرية	12
4– أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر	13
5– قوانين التهيئة والتعمير والبناء	17
6– الإطار التشريعي المرتبط بالتهيئة الحضرية	18
7– التهيئة الحضرية وعلاقاتها ببعض المفاهيم العمرانية	21
المبحث الثاني: التهيئة الحضرية المستدامة.	23
المطلب الأول: التنمية المستدامة مفهومها وسياساتها، أبعادها وضوابطها	23
5– جذور التنمية المستدامة.	23
2– مفاهيم عن التنمية المستدامة	28
3– الأبعاد المحورية للتنمية المستدامة	30

4- المكونات الرئيسية لمحاور التنمية المستدامة	32
المطلب الثاني: التهيئة الحضرية وفق متطلبات التنمية المستدامة	38
1- مؤشراتها :	38
2- أهداف التنمية المستدامة	42
3- خصائص التنمية المستدامة .	43
4- الأطراف المشاركة في التنمية المستدامة	43
5- الأحياء المستدامة	45
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الشريعة	
مقدمة	49
المبحث الأول: المدينة طبيعيا	
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والإداري	50
1- الموقع الجغرافي	50
2- الموقع الإداري.	52
المطلب الثاني- الخصائص الطبيعية	53
1- للمناخ.	53
2- التضاريس	55
3- الانحدارات.	58
4: خصائص الموضع	58
5: الدراسة الجيو تقنية	61
المطلب الثالث: المدينة ديموغرافيا.	61
1- الدراسة السكانية.	61
- التطور السكاني	63
- تركيب السكان	65
2 - التشخيص العام للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الساري المفعول.	66
المبحث الثاني: دراسة المدينة إقتصاديا وعمرانيا وبيئيا .	68
المطلب الأول المقومات الاقتصادية	68
1: الإمكانيات الفلاحية	68

2- الجانب الغابي	71
3- المعالم والمواقع التاريخية والسياحية:	71
5- الجانب الصناعي.	71
1- 5- توزيع العمالة في المدينة على مختلف القطاعات الاقتصادية.	72
المطلب الثاني – الدراسة البيئية لمدينة الشريعة.	74
1- دراسة المعطيات الميدانية.	74
2- التحليل النوعي السنوي للنفايات	74
3- تقسيم قطاعات جمع النفايات	75
4- تطور النفايات لبلدية الشريعة	77
5- التلوث والبيئة الايكولوجية.	78
المطلب الثالث- الدراسة العمرانية.	79
1-التحليل العمراني للمدينة	81
2) الحظيرة السكنية	82
3- التنظيم المجالي	83
الأنماط العمرانية	83
4- المرافق والتجهيزات العمومية	85
5- التجمع الثانوي أولاد بهلول	89
6- المرافق والتجهيزات العمومية	90
1-6 المرافق والتجهيزات العمومية المبرمجة	90
7- المجال الأخضر	90
8- مختلف الشبكات الحضرية.	90
1-8- شبكة الطرق	91
2-8- شبكات الري.	91
3-8- الوضعية الحالية في مجال الصرف الصحي	92
9- مساحات المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية	95
خلاصة الفصل	97
الفصل الثالث:التقييم والاقتراحات	
مقدمة الفصل	99

المبحث الأول دراسة تحليلية ومشاكل مجال الدراسة.	**100**
المطلب الأول: تحليلية لمركز مدينة الشريعة.	**100**
1- معايير تحديد مركز المدينة.	**100**
2- موقع مركز مدينة الشريعة.	**100**
3- الروابط.	**100**
4- خطة المركز.	**101**
5- الدراسة السكانية.	**101**
1- الدراسة العمرانية لمركز مدينة الشريعة.	**106**
2- التجهيزات	**116**
3- شبكة الطرق في مركز مدينة الشريعة	**120**
4- الشبكات التقنية في المركز	**126**
5-- الواجهات العمرانية	**126**
المطلب الثاني: مشاكل النسيج الحضري التي يعاني منها مركز مدينة الشريعة	**128**
1- المشاكل التي يعاني منها مركز مدينة الشريعة:.	**128**
1-1- المشاكل المتعلقة بالحضيرة السكنية:.	**128**
1-2 - المشاكل المتعلقة بالطرق و مواقف السيارات.	**129**
1-3- مشاكل خاصة بالتجهيزات .	**131**
1-4- مشاكل خاصة بمختلف الشبكات:	**131**
1-5- مشاكل المتعلقة بالتجارة.	**132**
1-6- مشاكل متعلقة بالفضاءات الخارجية .	**132**
1-7- مشاكل أخـــــــرى.	**132**
المبحث الثاني: التوجيهات المقترحة للنهوض بالتهيئة الحضرية المستدامة للمدينة	**134**
المطلب الأول توصيات خاصة بالتنظيم المجالي المستدام	**134**
1- العمليات المقترحة للتدخل على المركز.	**134**
- التجديد الحضري.	**134**
إعادة الاعتبار	**134**
إعادة هيكلة	**134**
إعادة تنظيم	**134**

إعادة تهيئة	135
2- البرمجة العمرانية لمشروع التجديد الحضري.	135
برنامج التجهيزات	135
3- توصيات و اقتراحات خاصة بالمشروع الحضري.	135
3-1 اقتراحات خاصة بالسكن.	136
3-2 اقتراحات خاصة بالتجهيزات.	137
3-3 اقتراحات خاصة بشبكة الطرق و حركة المرور.	138
3-4 اقتراحات خاصة بالتجارة.	139
3-5 اقتراحات خاصة بالمساحات العامة.	139
3-6 اقتراحات خاصة بالصرف الصحي.	140
3-7 اقتراحات خاصة بالأعمدة الكهربائية.	140
خلاصة الفصل	141
خاتمة	148
قائمة المصادر والمراجع	/
الفهرس	/

فهرس الجدول

فهرس الجدول	رقم الصفحة
الفصل الأول: التهيئة الحضرية والاستدامة	
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الشريعة	
الجدول (01) يمثل توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة	53
جدول رقم (02): التطور السكاني لمدينة الشريعة (19977- 2015)	63
جدول رقم 03: توقعات المخطط التوجيهي الساري المفعول	66
جدول رقم 04 مونوغرافيا ولاية تبسة.	67
جدول رقم: 05 التوزيع العام للأراضي في بلدية الشريعة	68
جدول رقم 06 توزيع الأراضي الزراعية المستغلة وقيمة إنتاجها الفلاحي	69
جدول رقم 07 يمثل تربية المواشي .	70
جدول رقم 08 يمثل المستثمرات الفلاحية	70
جدول رقم 09 يمثل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	71
جدول رقم 10 توزيع نشاطات الصناعات التقليدية والفنية.	71
جدول رقم 10 يمثل كمية المتوسط للفرد اليوم للنفايات حسب الدليل البلدي لتسيير النفايات لوزارة البيئة	74
جدول رقم 11: يمثل التحليل النوعي والكمي والسنوي للنفايات.	75
جدول رقم 12: يمثل تقسيم قطاعات جمع النفايات.	76
جدول رقم 13 يمثل تطور النفايات لبلدية الشريعة.	77
جدول رقم 14: يمثل التكوين الغابي والأنواع الحيوانية والنباتية	79
جدول رقم 15: يمثل القطاعات العمرانية الواردة في المخطط الساري المفعول	81
-جدل رقم 16 : تشخيص قطاعات التعمير للمخطط الساري المفعول:	81
-جدل رقم 17 : يمثل الحظيرة السكنية لبلدية الشريعة 2016.	82
-جدل رقم 18: يمثل التفصيل العام للحظيرة السكنية في بلدية الشريعة حسب الإحصاء العام لسنة 2016.	82
-جدل رقم 19: يمثل البنايات الريفية: - وضعية برنامج السكن الريفي لبلدية الشريعة.	83
جدول رقم 20: شبكة الطرق.	91
الفصل الثالث:التقييم والاقتراحات	
الجدول رقم(21) : التركيب النوعي و العمري لسكان مركز مدينة الشريعة.	103
الجدول رقم (22) : الحالة الفردية لسكان المركز.	104
جدول رقم (22): توزيع المتمدرسين عبر الأطوار التعليمية المختلفة	105
الجدول رقم(23): أنماط السكن في مركز المدينة	109
الجدول رقم (24) : توزيع السكنات حسب مستويات الإرتفاع	

الجدول رقم (25): توزيع السكنات حسب مواد البناء	111
الجدول رقم (26) : توزيع السكنات حسب نوعية الأسقف	113
الجدول رقم(27): توزيع السكنات في المركز حسب الحالة الفيزيائية	115
الجدول (28):حجم الحركة الآلية في الشوارع الكبرى:	124
الجدول رقم(29):نسبة الإيصال بمختلف الشبكات لمركز المدينة	126

فهرس الأشكال	رقم الصفحة
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الشريعة	
الشكل رقم 01: يثمل منحني بياني لوضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأومبري	54
الشكل رقم 02: يمثل منحنى بياني لمعدلات لتساقط الأمطار والحرارة عبر أشهر السنة	54
الفصل الثالث:التقييم والاقتراحات	
الشكل رقم (03): يمثل التركيب النوعي والعمري لسكان مركز مدينة الشريعة	103
الشكل رقم (04): التركيب الفردي لسكان المركز.	105
الشكل رقم (05): أنماط السكن في مركز المدينة	109
شكل رقم(06) : توزيع السكنات حسب مستويات الارتفاع .	111
شكل رقم (07):توزيع السكنات حسب مواد البناء	112
الشكل (08): حالة المباني بمركز المدينة	115

فهرس الخرائط و الصور

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الشريعة	
خريطة رقم 01 مدينة الشريعة الموقع الجغرافي	51
الخريطة رقم 02 الموقع الإداري لمدينة الشريعة	52
الخريطة رقم 03 الارتفاعات ببلدية الشريعة	57
خريطة رقم 04 توزيع الانحدارات ببلدية الشريعة	59
خريطة رقم 05: خريطة الانحدارات لمدينة الشريعة	60
خريطة رقم 06: مدينة الشريعة توزيع السكان عبر القطاعات	62
الفصل الثالث:التقييم والاقتراحات	
الصورة رقم (01):مسكن فردي	107
الصورة رقم (02): مساكن فردية	108
الصورة رقم (03): مسكن حديث يمثل نمط التحصيصات	108
الصورة رقم (04): تمثل نوعية الأسقف	112
الصورة رقم (05): مساكن في حالة رديئة جدا	114
الصورة رقم (06): مسكن في حالة جيدة	114
الصورة رقم (07): متوسطة زرفاوي محمد زروق.	117
الصورة رقم (08): إبتداية الحياة	117
الصورة رقم (09): مقر بريد	118
الصورة رقم (10): المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	119
الصورة رقم (11): سوق مغطى للحوم	119
الصورة رقم(12):مسجد الإصلاح	120
الصورة رقم (13): الطريق الوطني رقم(83).	120
الصورة رقم (14): الطريق الوطني رقم (83) داخل مركز المدينة.	121
الصورة رقم (15):الحالة السيئة للطرق .	122
الصورة رقم (16):الحالة السيئة للأرصفة.	123
الصورة رقم(17):حجم الحركة الآلية	124
الصورة رقم(18):التوقف على حواف الطرق	125
الصورة رقم (19):واجهة مطلة على الطريق الوطني رقم (83).	127

الصورة رقم (20):تدهور الطرق الرئيسية في المركز.	130
الصورة رقم (21): توقف السيارات على جانبي الطريق.	130
الصورة رقم (22): تمثل إستغلال الأرصفة	130
الصورة رقم (23):تمثل تدهور وعدم صيانة التجهيزات (مفتشية التربية).	
الصورة رقم (24) تمثل الحالة السيئة للصرف الصحي	131
الصرة رقم (25): تمثل الحالة الرديئة لمحلات على الطريق الوطني رقم (83).	131
الصورة رقم (26): تمثل الحركة الآلية الكبيرة التي تسبب التلوث	133
الصورة رقم (27)تمثل تأخر مدة الإنجاز من طرف السكان	133

ملخص:

إن الحاجة للعناية بالبيئة الحضرية هي أعظم في الوقت الحاضر من أي وقت مضى لأن عدد السكان ارتفع ومن حق كل فرد الاستمتاع بحياته، وهي تمتد من شوارع ، متنزهات ، ميادين إلى المباني التي تحتويها وتحددها.

إن الحجم الذي وصلت إليه بعض المدن والتوسعات التي تشهدها كافة المدن يرجع إلى التقدم التنموي والنمو الديمغرافي وكذا النزوح الريفي إلى المدينة بأعداد كبيرة إضافة إلى التطور التكنولوجي وتوفر التجهيزات وتقدم أحسن الخدمات داخل المدن واعتمادها على أدوات التعمير الحديثة التي أعطت نتائج لا بأس بها من حيث التنظيم والمنظر الجميل والراحة النفسية للسكان داخل المدن.

لقد وصلنا الى مرحلة في تطورنا التقني حتى أصبحت لدينا القدرة على تشكيل البيئة والنسيج العمراني الذ نحتاجه إذ يجب علينا السيطرة على هذه المقدرة وصبها في الظروف اللازمة لخدمة البيئة الحضرية والنسيج العمراني وحيث أن المدن الجزائرية تعاني كثيرا من المشاكل العمرانية المختلفة وتتأزم من منطقة لأخرى حسب خصائصها .

كل المدن تعاني من مشاكل متعددة أولها نشأتها العشوائية، حيث بنيت هذه المدن بدون أي تخطيط أو تهيئة

Résume

La nécessité de prendre soin de l'environnement urbain est plus grande aujourd'hui que jamais parce que la population a augmenté et que tout le monde a le droit de profiter de la vie, des rues aux parcs en passant par les places et les bâtiments qui les contiennent et les définissent.

La taille de certaines villes et les agrandissements observés par toutes les villes sont dues au progrès du développement et à la croissance démographique, ainsi qu'aux déplacements massifs de populations rurales vers la ville, au développement technologique et à la disponibilité des équipements. Ils fournissent les meilleurs services dans les villes et dépendent d'outils de reconstruction modernes qui ont donné de bons résultats en termes d'organisation. Et la belle vue et le confort psychologique de la population dans les villes.

Nous avons atteint un stade de développement technique qui nous permet de façonner l'environnement et le tissu urbain dont nous avons besoin. Nous devons contrôler cette capacité et la mettre en place dans les conditions voulues pour desservir l'environnement et le tissu urbain. . Toutes les villes souffrent de multiples problèmes, dont le premier est leur développement aléatoire. Ces villes ont été construites sans planification ni planification spatiale. La préparation et la reconstruction sont totalement absentes, ce qui constitue un axe majeur d'étude et d'analyse de la problématique